الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعة 8 مــاي 1945– قالـمة –

كليـة العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسـم التاريخ

الظهير البربري وأثره في ميلاد الحركة الوطنية في المغرب الأقصى1930 م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المغرب العربي المعاصر

إعــداد الطالبة:

- مريم قروي

إشراف الأستاذ الدكتور:

– رمضان بورغدة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
أ.د: محمد شرقي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945
أ.د: رمضان بورغدة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945
أ: بن شعبان السبتي	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا	جامعة 8 ماي 1945

السنة الجامعية 2019-2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ"

التوبة : الآية (105).

الشكر والعرفان

الشكر و الحمد لله و الصلاة و السلام على الرسول و النبي الأعظم (صل الله عليه و سلم) .

أتوجه بالشكر و التقديم و العرفان إلى المشرف على هذا العمل ، إلى أستاذي الأستاذ الدكتور " رمضان بورغدة " الذي كان يرشدني ووجهني بنصائحه ، فقد كان أول من نصحني بهذا العمل لما قدمته أول مرة ، و كان توجيهه لي في الصميم ، فله كل الشكر و التقدير و أدامه الله دخرا للعلم و المتعلمين .

و الشكر الموصول إلى دكاترة العراق و أخص بالذكر الدكتور عطا الله الخزرجي ، والدكتور أحمد صالح الكروي و أحمد الكبيسي ، كما أتوجه بالشكر و جزيل العرفان إلى جميع أساتذة قسم التاريخ .

إهـــــداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين .

أهدي هذا العمل إلى :

إلى رمز العطاء و عنوان الحنان ، إلى من تحملت وصبرت من أجل أبناءها ، إلى السيدة التي تتربع على عرش قلبي إلى الوالدة الكريمة " حفظك الله ورعاك .

إلى قدوتي في هده الحياة رمز الصبر و العطاء " إلى والدي " حفظه الله ورعاه .

إلى زوجي ز رفيق دربي الذي كان صبورا معي طوال مشواري الدراسي ، بتشجيعه و تثمينه جهدي ، إلى " سفيان " .

إلى أغلى ما أملك في هذه الحياة ، إلى أبنائي الأعزاء : ريماس ، محمد رستم ، رستم تيم .

إلى إخوتي جميعا و أبنائهم : ليلي ، دنيا ، إيمان ، عبد النور ، تسنيم ، منيار ، أسف أصيل ، شهين ، إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

إلى جميع أستاذة قسم التاريخ ، و إلى كل طلبة الماستر دفعة 2019 .

ونسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم .... آمين .

قروي مريم

قائمة المختصرات

المختصر	دلالته
ط	الطبعة
ج	الجزء
ع	العدد
م	المجلد
(د.ب)	دون بلد
(د.س)	دون سنة
(د.ط)	دون طبعة
إش	إشراف
تر	ترجمة
تق	تقديم
ص	الصفحة
ص ص	من الصفحة إلى الصفحة
p	الصفحة
pp	من الصفحة إلى الصفحة
Op-cit	المرجع السابق
Ibid	المرجع نفسه

مـــــقدمة

فرضت فرنسا حمايتها على المغرب بموجب معاهدة 30 مارس 1912م، ماعدا إقليم في شمال المغرب الذي خضع للحماية الأسبانية ومدينة طنجة التي وضعت تحت إدارة دولية ، وقد انتهجت فرنسا سياسة إدارة المغرب بأقل التكاليف العسكرية والمادية الممكنة ، ومن ذلك لجوئها إلى سياسة فرق تسد من خلال محاولتها التشكيك في إسلام البربر و عروبتهم و الذين يمثلون نسبة مهمة من سكان المغرب الأقصى لتوسيع الهوة و إحداث شق بينهم وبين العرب ، وقد مثلت هذه الممارسات ما اصطلح عليه بالسياسة البربرية في المغرب الأقصى ، والتي استهدفت ثقافة المجتمع و هويته العربية و الإسلامية ، وكان من أبرز مظاهر هذه السياسة ، إصدار ظهير في 16 ماي 1930م ، سمي بالظهير البربري باعتبار أنه استهدف فئة البربر بالدرجة الأولى ، كل ذلك أدى إلى ظهور النخب الوطنية كان لها الدور الكبير في التوعية و الإصلاح ، لتبدأ بالبروز بشكل واضح و جلي في شكل أحزاب سياسية ، فساهمت في نشر الوعي و بالتالي وقفت في وجه المشاريع الاستعمارية .

أولا / دوافع و أسباب اختيار الموضوع :

إن الموضوع الذي تم اختياره ، فرضته دوافع موضوعية و ذاتية يمكن إجمالها على النحو التالي :

- أهمية الموضوع في كشف اللثام عن جوانب غامضة في الظهير البربري 1930 م ، و ارتباطه بشخصية المقيم العام سان لوسيان .
- أن هذا الموضوع يعد من الدراسات الحية التي مازالت أثارها تنعكس على حاضر هذه الدول اليوم .
- محاولة معرفة أهم آليات و استراتيجيات السياسة الاستعمارية الفرنسية في المنطقة و منطلقاتها في استغلال مقدرات المغرب و شعبه .
- كذلك أن هذا الظهير يمثل مرحلة فاصلة في تاريخ المغرب الأقصى خاصة فيما تعلق بالحياة السياسية ، فمغرب 1930 م ليس ما بعده ، ورغم أن هذا الموضوع قد درس من قبل البعض فيما مضى ، إلا أنني حاولت تناوله بزاوية جديدة و مختلفة وفق ما تيسر لي معطيات علمية تتعلق بهذا الموضوع ، أملا في أن تشكل هذه الدراسة المتواضعة إضافة معرفية حول تاريخ المغرب الأقصى عامة و السياسة البربرية وانعكاساتها على الوضع السياسي في المغرب الأقصى خاصة .

ثانيا / إشكالية الدراسة :

تتمحور إشكالية هذا الموضوع حول ماهية السياسة البربرية التي انتهجتها فرنسا في المغرب الأقصى ، والتي كان من أبرز مظاهرها إصدار الظهير البربري ، وماهية النتائج و الانعكاسات التي ترتبت عن صدوره؟

ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب هذه الإشكالية المركزية، يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها:

- **ما هي الخلفيات و الملابسات التي أحاطت بإصدار هذا الظهير البربري و ما هدف فرنسا من إصداره ؟.**
- **ما محتوى هذا الظهير ؟ ، و ما هي انعكاساته على الوضع العام في المغرب الأقصى ؟ .**
- **كيف أثر الظهير البربري على الحياة السياسية في المغرب الأقصى و إلى أي مدى نجحت فرنسا في تطبيقه ؟ .**
- **ما موقف القيادات المحلية و القبائل المغربية من هذا الظهير ؟ .**
- **و كيف كان تعامل البلدان المغاربية و العربية مع هذا الظهير ؟**
- **ثالثا / حدود الدراسة :**

إن القراءة الأولية العنوان الموضوع تظهر أنه مركب من ثلاث عناصر أساسية هي : الظهير البربري في المغرب الأقصى كإطار و مجال يحدد الموضوع ، والفترة 1930 م كإطار زماني و هي في الشكل التالي :

1 – الظهير البربري : كحصيلة لأساليب و الوسائل التي اعتمدتها الحماية الفرنسية و ذلك من خلال سياستها البربرية في منطقة المغرب و إستغلالها لجميع الظروف الداخلية و الخارجية من أجل تحقيق أهدافها و هي تشتيت و التفريق بين أبناء الأرض الواحدة (العرب – البربر) .

2 – المجال المغربي : وهو مجال جغرافي حيوي في شمال إفريقيا حيث يعد مركزا استيطانيا مهما مقارنة بالمناطق المجاورة .

3 – الفترة التاريخية (1930) : يشير هذا التاريخ لإصدار مرسوم ظهير 1930 م أو ما يطلق عليه بالظهير البربري ، و الذي سيكون له دورا كثيرا في ميلاد و ظهور الحركة الوطنية المغربية ، والتي سأقوم بدراستها تحديدا في المنطقة الشريفية (المنطقة السلطانية) .

رابعا / مناهج الدراسة :

و لإلمام بجوانب الدراسة هذه ، اعتمدت على المناهج التالية :

– المنهج التاريخي الوصفي : حيث استعملت هذا المنهج بصفة خاصة في الفصل التمهيدي بحكم أنه يتناول وصف أوضاع المغرب في هذه الفترة لفهم منطلقات السياسية البربرية التي طبقتها فرنسا في المغرب الأقصى مع الالتزام بالتسلسل الزمني للأحداث.

– المنهجي التحليلي : استخدمته خاصة في الفصل الثاني من خلال دراستي لمضمون الظهير البربري بتحليل فصوله و بنوده وتحليل بعض الوثائق و المراسلات التي تخدم الموضوع .

– المنهج المقارن : استخدمته خاصة للمقارنة بين موقف مختلف أحزاب الحركة الوطنية المغربية من الاستعمار الفرنسي.

خامسا / صعوبات الدراسة :

يكاد لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات ، فهذه طبيعة البحث ، لذلك واجهتني بعض الصعوبات خلال إنجازي لهذه الدراسة تمثلت أساسا في سعة الموضوع ، الذي اعتبره واسع الجوانب متعدد الحقول المعرفية و الأطراف و الشخصيات الفعالة و هذا نظرا لتأثير الظهير البربري بشكل حاسم على ميلاد الحركة الوطنية المغربية.

- صعوبات تتعلق بموضوع البحث في حد ذاته منها ما يتعلق بحدود إنجازه زمانيا فالموضوع يتطلب ضرورة الإطلاع على بعض الوثائق و الرسائل التي تخص جزئيات مهمة و التي لا تتوفر إلا في بلدان عربية أخرى (العراق ، الأردن ، المغرب الأقصى).
- أما حساسية قضية الموضوع و قلة الدراسات حول بعض جوانبه فهي كذلك معوقات أضيفت لهذه الصعوبات لاسيما و أنه يتحدث عن هوية و مقومات و شخصية أمة .

سادسا / مصادر البحث و مراجعه :

استندت في إنجازي لهذه الدراسة المتواضعة على جملة من المصادر و المراجع و التي تتناول بالدراسة جزءا من هذا الموضوع أو جانب من جوانبه ، وقد حاولت قدر المستطاع التركيز على ما هو متخصص منها ، و التي سأحاول فيما يلي عرض ما خدم موضوعي منها بصورة مباشرة :

أ – من المصادر :

- كتاب فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى لمحمد المكي الناصري ، والذي تطرق فيه صاحبه إلى تفصيل لمفهوم السياسة البربرية في الجزائر و المغرب ، وبعض الظهائر البربرية التي مهدت لظهير 1930 م ، موقف السلطات الحاكمة في المغرب من الجماعات و القبائل البربرية ، كذلك علاقة هؤلاء بالإقامة العامة الفرنسية ، كما تحدث كاتبه أيضا عن المراحل التي مر بها ظهير البربري 1930 م إلى أن أعطيت له صفته النهائية التي أصدر بها في 16 ماي من نفس السنة ، و تكمن أهمية هذا الكتاب في تناوله لهذه الأحداث بأسلوب يمكن من فهمها و استيعابها ، وكذلك شموله على بعض الملاحق المهمة لظهائر المتعلقة بالعنصر البربري و التي ظهرت قبل الظهير المدروس في هذا البحث أو الدراسة .

- كتاب المذكرات الشخصية لأبي بكر القادري ، و الذي يعد من أهم المصادر في تاريخ المغرب الأقصى ، و الذي تحدث فيه عن بعض المحطات التي عايشها خلال الفترة الاستعمارية و تطرقه كذلك غلى السياسة البربرية في المغرب الأقصى .
- كتاب علال الفاسي ، الذي يحظى بشهرة واسعة من بين مؤلفاته التي بلغت 46 مؤلف ، كتاب الحركات الاستقلالية في المغرب العربي والذي ساعدني كثيرا في إنجازي لهذا الموضوع من خلال تطرقه لأوضاع المغرب الأقصى في فترة الحماية الفرنسية ، كذلك تناوله لتاريخ الأحزاب المغربية التي جاءت نتيجة لهذا الظهير . و تكمن أهمية هذا الكتاب أيضا في كون مؤلفه قد عاصر هذه الأحداث و كان شاهد عليها ، لذلك فهو يعتبر مصدرا مهما في دراسة تاريخ المغرب الأقصى في الفترة المعاصرة وخاصة تاريخ الحركة الوطنية المغاربية .

ب – من المراجع :

- سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830- 1930 و انعكاساتها على المغرب العربي لبوعزة بوضرساية ، والذي تحدث فيه عن البدايات الأولى لتطبيق هذه السياسة في الجزائر ، وكيف امتدت تداعياتها إلى بلدان المغرب العربي و منها المغرب الأقصى الذي توجت فيه هذه السياسة بإصدار الظهير البربري .
- كتاب المغرب و الاستعمار حصيلة السيطرة الاستعمارية لألبير عياش ، وكتاب الحركة الوطنية المغربية و المسألة القومية لبلقريز عبد الله .

هذا بالإضافة إلى بعض الجرائد المغربية التي تطرقت أعدادها في ذلك الوقت إلى مسألة انعكاسات الظهير البربري و تاريخ الحركة الوطنية المغربية و دوره هذا الظهير في بلورة الوعي الوطني في المغرب الأقصى ، ومن بين هذه الجرائد : جريدة العلم المغربية التي صدر أول عدد منها في 11 سبتمبر 1946 م ، وتميزت بكونها الجريدة الأكثر نضالا ضد المستعمر .

كما اعتمدت أيضا على بعض الدراسات الأكاديمية التي تطرقت إلى بعض جوانب الموضوع المدروس مثل : رسالة دكتوراه لـ :

- محمدي مرنان ، السلطة المركزية في المغرب الأقصى مطلع القرن العشرين بين التفكك و إعادة الإنتاج .
- أكرم بوجمعة ، عبد الكريم الخطابي و دوره في تحرير بلدان المغرب العربي .
- احساين عبد الحميد ، أصول سياسة فرنسا البربرية إلى 1930 م ، و غيرها من المصادر و المراجع التي اعتمدت عليها و ساعدتني في إنجاز هذا الموضوع .

سابعا / خطة البحث :

من هذه المنطلقات العلمية تم إخضاع البحث إلى خمسة فصول يسبقهم فصل تمهيدي ، بالإضافة إلى مقدمة و خاتمة وفق تسلسل زمني محدد :

- خصص **الفصل التمهيدي** للتعرف على الأوضاع المختلفة التي كان عليها المغرب الأقصى في فترة ما بين (1912 – 1925) أي إبان فترة الحماية الفرنسية ، ووفقا لهذه المعطيات حددت أهم الأوضاع التي تبحث عن تلك التغيرات المتسارعة و التي برزت أساسا في الأوضاع السياسية و الإدارية و الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و التي كانت محددة وفقا لأسلوب الاستعمار ، بحيث اعتمد أسلوب تراوح بين الترغيب و الترهيب محاولا وراء ذلك طمس الشخصية الوطنية و محو الثقافة الشعبية و الإسلامية .
- أما **الفصل الأول** فقد تناولت فيه معالم السياسة البربرية الفرنسية في المغرب الأقصى بحيث تعرضت فيه الدوافع و العوامل التي ساعدت الحماية الفرنسية على تطبيق هذه السياسة أهمها ثورة بوحمارة ، كما أوضحت فيه المنطلقات الأولى للسياسة البربرية ، والتي كانت في عهد مهندس الحماية الجنرال ليوطي ، حيث برزت في شكل ظهائر ، وضعت من أجل تهديم البنية التحتية للمجتمع المغربي ، كما تضمن هذا الفصل دور المعمرين الفرنسيين في المغرب العربي في إرساء السياسة البربرية .
- و بحثت في **الفصل الثاني** عن الظهير البربري من حيث الخلفيات و الأهداف ، إذ تم إصداره في عهد المقيم العام سان لوسيان الذي كان له دور كبير في وضعه و إرساءه ، كما قمت بتحليل و استقراء بنوده ، وذلك من خلال فصوله الثمانية التي وضحت فيها السياسة الاستعمارية البربرية الهادفة إلى تمزيق وحدة الشعب المغربي ، وإحلال محل الشرع الإسلامي القانون الفرنسي و الأعراف البربرية .
- أما **الفصل الثالث** فقد درست من خلاله مدى تأثير الظهير البربري في بلورة الوعي و النضال السياسي الوطني المغربي و انتقاله من المرحلة العسكرية المسلحة إلى المرحلة السياسية الفكرية ، وذلك من أجل التخلص من الاستعمار الفرنسي و الذي تم تصنيفه من قبل الحركة الوطنية المغربية كخطر محدق بالمغربيين و المسلمين عامة ، وخير دليل على ذلك إتحاد الحركة الوطنية تحت اسم كتلة العمل الوطني ، حيث دخل تحت لوائها أحزاب الشمال و الجنوب المغربي ، و لكن سرعان ما حدث انشقاق في صفوفها جعل كل زعيم من زعماء الحركة يتخذ لنفسه حزبا مثلما حدث مع علال الفاسي الذي جعل من الحزب الوطني مرجعا له ن كما اتخذ محمد الحسن الوزاني من الحركة القومية ملجأ له ، و مع تطور الأحداث و تسارعها

و في ظل الظروف الداخلية و الخارجية الخطيرة ، تطلع علال الفاسي إلى اسم آخر لحزبه تمثل في حزب الاستقلال ، كما جعل الوزاني من حزب الاستقلال و الشورى منطلقا له .

- أما **الفصل الرابع** فقد أبرزت فيه صدى الظهير البربري على مستوى المغرب الأقصى ، حيث درست موقف الشعب المغربي من هذا الظهير سواء كانوا عربا أو بربرا على حد سواء بالإضافة إلى ردود فعل الفرنسيين و التي كانت قمعية ترهيبية في معظمها ، كما تناولت توضيح الموقف الرسمي من هذا الظهير و نقصد بذلك السلطان و الحكومة و الذي كان منقسم بين السلطان محمد الخامس الذي استجاب لردود فعل الشعب و محمد المقري رئيس الوزراء الذي كان منحاز للسلطة الفرنسية ، كما حاولت أن أسلط الضوء على موقف الصحافة المغربية من الظهير البربري ، حيث كانت في معظمها تدافع عن الهوية و مقومات كيان الوجود المغربي بالرغم من العراقيل و الصعوبات التي كانت تواجهها من إدارة الحماية الفرنسية .
- أما **الفصل الخامس و الأخير** ، فقد خصصته لصدى الظهير البربري في العالم العربي ، بداية بدول المغرب العربي و التي كان لها دور إيجابي و فعال إزاء هذه القضية الخطيرة (الظهير البربري) و حصرتها في كل من الجزائر و تونس و ليبيا التي اعتمدت على الكثير من الوسائل و الأساليب لتوصيل موقفها و مبادئها بالإضافة إلى دول المشرق العربي التي كانت لا تختلف عن الأولى في الكثير من القضايا الجوهرية التي تمس القضية المغربية ، وخصصت حيزا لشخصية عربية التي كان لها دورا كبيرا في القضاء على الظهير البربري ألا و هو شكيب أرسلان الذي اعتمد إستراتيجية بين التشهير به و الاحتجاج عليه ، وكذلك تدوينه كقضية عاجلة في المؤتمرات و الهيئات العربية ، وقد كان لمجهوداته أثر بالغ بحيث توثقت صلته مع بعض الشخصيات البارزة في الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى و التي أخذت بأفكاره فكان زعيما روحيا لها.
- و في ختام البحث توصلت إلى أهداف أو المرامي التي كانت تحاول فرنسا تطبيقها من خلال سياستها البربرية ، حيث قامت بتتويجها بإصدار الظهير البربري كمرسوم للتفريق بين العرب و البربر ، ولكن ذلك زادهم قوة و اتحاد ، بحث أدى إلى ميلاد الحركة الوطنية و التي كان لها دورا كبيرا في استقلال المغرب الأقصى .

الفصل التمهيدي : أوضاع المغرب الأقصى أثناء فترة الحماية (1912 – 1925)

المبحث الأول : الأوضاع السياسية و الإدارية .

المبحث الثاني : الأوضاع الثقافية والاجتماعية .

المبحث الثالث : الأوضاع الاقتصادية .

المبحث الأول : الأوضاع السياسية و الإدارية

لا يتنازع أحد اليوم في كون فرنسا قد وجدت عند مجيئها للمغرب مجموعة من الظروف الداخلية و الخارجية التي مهدت بها لبسط نفوذها و سيطرتها على البلاد ولاسيما سياسيا ، اجتماعيا وفكريا و كذلك اقتصاديا مما كان يستلزم عليها من أجل تحقيق أهدافها و غاياتها حتما استخدام قواعد تسيرها حتى يكون دستور سيادي و تنظيم إداري يتحكم في مجموع نشاطاتها الوطنية ، و هذا ما قامت به فعلا مباشرة بعد فرض حمايتها على المغرب الأقصى .

لقد أصدرت فرنسا مرسوما في 28 أفريل 1912 يقضي بإنشاء الإقامة العامة الفرنسية في المغرب الأقصى و كانت تهدف من وراء ذلك إلى تجميع السلطة السياسية و العسكرية في يدي ممثل لها هناك حتى و إن كانت وضعيته القانونية تخضعه لوزارة الخارجية الفرنسية و كان عليها أن تختار شخصية يمكنها للقيام بهذه الأعباء و مواجهة الموقف بكل مشكلاته العسكرية و الإدارية في الوقت الذي تحافظ فيه على الشكل العام للمشكلة و تعمل فيه عن طريق الحماية باسم السلطان ووقع اختيارها على الجنرال " **ليوطي** " للقيام بهذه المهمة[1] ، فلقد خلق ليوطي سياسة إدارية ناجعة قضت على إدارة عتيقة مبنية على الفوضى حسب اعتقاده ، فكانت إدارته تتصف بالعمل السريع بخلق مديريات (**التي هي وزارات في زمن الحماية**) فقامت بأعمال خالدة في جميع الميادين[2].

حيث تم نقل السلطة التنظيمية من القصر الملكي إلى الإقامة العامة كما أقام المديريات التي سبق ذكرها و هي بمثابة **وزارة خاصة بالمقيم العام**[3] حيث ضمت دوائر خاصة للإدارة المدنية العامة للشؤون الحربية و أيضا الشؤون الشريفية و السكرتارية السياسية[4] .

---

[1] جلال يحي ، **المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر و الإستقلال** ، ج3 ، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة – مصر ، 1966 ، ص : 939 .

[2] عبد الرحيم الورديغي ، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 – 1956 " ملامح من مدينة فاس أصولها.. تغيراتها.. حالتها الاجتماعية و السياسية "** ، مطبعة المعارف الجديدة ، ط1 ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1922 ، ص : 23 .

[3] المقيم العام : هو ممثل الدولة الحامية و مشخص لكل سلطاتها في المملكة الشريفة و كان يعين من طرف المجلس و يرتبط بوزير الشؤون الخارجية ، كما أنه يتمتع بجميع السلطات ، **ينظر** : ألبير عياش ، **المغرب والاستعمار " حصيلة السيطرة الفرنسية "** ، تر : عبد القادر الشاوي و نورالدين سعودي ، دار الخطابي للطباعة و النشر ، ط1 ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1895 ، ص : 94.

[4] روم لندو ، **تاريخ المغرب في القرن العشرين** ، تر و تح : نقولا زيادة ، دار الثقافة للطباعة والنشر و التوزيع ، ط2 ، بيروت – لبنان ، 1980 ، ص : 126.

فلقد تبنى ليوطي سياسة بقعة الزيت التي كانت لها مرتكزات أساسة في المجال الجيوستراتيجي المتوفرة على قوة اقتصادية من خلال انتهاج المعمرين كقوة بشرية اجتماعية للسيطرة على القيادة و الأعيان و على الأراضي و تحكمهم في القبائل[1].

كما سعى من خلال سياسته هذه إلى كسب رضا المخزن حتى يتمكن من إخضاعه فيما بعد فهو النظام الذي يتيح للأهالي الاحتفاظ بالعادات و التقاليد خاصة و أن المغرب بلد اقتصادي و لذلك يجب الاستفادة منه و ذلك من خلال إبقاء القادة المحلين في سدة الحكم ، و لكن توالي الحملات على نظام الحماية من طرف بعض الشخصيات الفرنسية في المغرب الأقصى التي رأت في ممارسات ليوطي تساهلا و ليونة في إدارته حيث طالبوا باستبدال النظام و لكن ليوطي رفض لأنه لا يساعد في الاستفادة الكاملة من المغرب الأقصى و أن هذه السياسة تحقق الخطط التي رسمها ليوطي[2].

ففي الوقت الذي كان فيه جنرالات فرنسا يواصلون عملية (**التهدئة**) عمل الجنرال ليوطي على وضع الأسس الأزمة للتنظيم الإداري الجديد للمغرب و بدأ بها بمجرد تنازل المولى عبد الحفيظ و إعلان المولى يوسف سلطانا على البلاد ، وكان هذا التنظيم يشتمل أولا و أساسا على اسم السلطان بدلا من اعتماده على اسم فرنسا و كان في نفس الوقت يعتمد على سلطة فرنسا بدلا من اعتماده على سلطة السلطان و كان على السلطان أن يوقع على المراسيم أو الظهير التي يعرضها عليه المقيم العام و كان يعاون المقيم العام في هذه المهمة مندوب من الإقامة[3] ، وقد استمر ليوطي في وضع سياسته التي تضمنت أساليب مختلفة و التي كان من أهمها تشتيت وحدة الشعب المغربي و التجزئة المعتمدة في المناطق الجبلية[4].

---

[1] محامدي مرنان ، **السلطة المركزية في المغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج** ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في القانون العام ، تحت إشراف : مصطفى جفال ، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ، جامعة الحسن الثاني ، الدار البيضاء – المغرب الأقصى ، 2006 ، ص : 267 .

[2] **حزب الإستقلال ، المغرب الأقصى " مراكش " (قبل الحماية ، عهد الحماية ، إفلاس الحماية)** ، مكتب المستندات و الأنباء ، 1951 ، ص ص : 69 – 71 .

[3] جلال يحي ، **المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر و الإستقلال** ، ج3 ، المصدر السابق ، ص ص : 940 – 941 .

[4] جمال قنان ، **المقاومة المغربية ضد الاحتلال الفرنسي " من احتلال فاس إلى معركة الهري 1911 – 1914 "** ، دار هومة للطباعة و النشر ، الجزائر ، 2008 ، ص : 176 .

ومن المعلوم أنه قد تم نقل عاصمة المغرب من فاس إلى الرباط بقرار من ليوطي حفاظا على شخصية السلطان لكن حصل أن أقام السلطان " **مولاي يوسف** " **بفاس**[1] عدة مرات بها وذلك بمناسبة تدشين منجزات هامة قامت بها سلطات الحماية في إطار إصلاح المغرب منها أولا الطريق المزفتة التي شيدت من فاس إلى المحيط الأطلسي سنة 1917 م ، وثانيا الخط الحديدي بين فاس و الرباط سنة 1923م[2].

فقد حجزت فرنسا على السلطان رمز السيادة و المؤتمن على التشريعات فصارت تحضر ما تشاء من الظهائر و تدفعها للختم السلطاني و تحكم المغرب حكما مطلقا من وراء السلطان و الوزراء و ثلة من رجال المخزن لا يتجاوزن الستين فكان الصدر الأعظم يركز القضايا الإدارية بصفته وزيرا للداخلية ويقنن بواسطة قرارات وزارية و تساعده في تسيير الشؤون العامة ظاهريا وزارات العدلية و الأوقاف و الأملاك المخزنية[3].

و كان الحاكم الحقيقي هو المقيم العام الذي استغل نفوذه المزدوج كموظف فرنسي و مغربي في آن واحد لفرض التشريعات و تمثيل السلطان مع الدول الأجنبية و الإشراف على المصالح الإدارية و قيادة الجيوش البرية مع الدول و التصرف في القوات البحرية بمساعدة أربعة دواوين و كانت توجهه عمليا وزارة الخارجية الفرنسية كما ينوب عنه وزير مفوض عند الاقتضاء وكانت الكتابة العامة للحماية هي التي تسير مصالح المراقبة عن طريق إدارة الشؤون الأهلية و الاستعلامات و إدارة الشؤون المدنية كما تسيطر على مرافق الدولة بواسطة المصالح المالية[4].

---

(1) فاس : تأسست في عهد السلطان إدريس الثاني سنة 193 هـ تقع في منتصف الطريق بين وجدة و الدار البيضاء تعتبر نفطة الوصل بين الشمال و الجنوب و الشرق و الغرب ، يبلغ ارتفاعها عن سطح البحر 370 م و في سنة 1911 في عهد السلطان عبد الحفيظ دخلها الجيش الفرنسي ، أهم أثر تاريخي بها جامع القرويين ، **ينظر** : الطريق بن العربي ، **كتاب المغرب** ، دار الغرب الإسلامي ، ط3 ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1983 ، ص ص : 209 – 211 .

(2) عبد الرحيم الورديغي ، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 – 1956 ...** ، المصدر السابق ، ص : 44 .

(3) عبد العزيز بن عبد الله ، **تاريخ المغرب العصر الحديث و الفترة المعاصرة** ، ج2 ، نشر وتوزيع مكتبة السلام (الدار البيضاء) و مكتبة المعارف (الرباط) ، (د س) ، ص : 108.

(4) المصدر نفسه ، ص : 108 .

و أصبحت سلطة المخزن مجرد عنصر زخرفي لإدارة عصرية غير مغربية في مجملها ولم تعد قادرة على التمرد و التحدي أو التملص من قبضة السلطة المركزية كما كانت في السابق تفعل نظرا لاختلال ميزان القوى بينها و بين هذه الأخيرة فلقد دخلت فرنسا إلى المغرب مبدئيا لحماية السلطان لكن سرعان ما جردت إدارة الحماية المخزن من سلطة أو حكم حقيقي ولم تترك له إلا بعض المهام البسيطة[1].

كما تم تقسيم المغرب الأقصى إلى نواحي إدارية و النواحي إلى مناطق يحكم في كل منها قائد المنطقة أو ما يعرف " **بالمراقب المدني** " و يشرف على كل من الدار البيضاء و الرباط ووجدة و القنيطرة الجديدة و آسفي مراقبون مدنيون ، أما فاس ومكناس ومراكش وتازة و آغادير و تافيلانت ودراع فكان يديرها حكام عسكريون أما المناطق فكانت مقسمة إلى وحدات إدارية ذات مساحة صغيرة و كان يدير البوادي ضباط الشؤون الأهلية ، أما المدن فيديرها ممثلين فرنسيين للشؤون البلدية أما الباشا فيتم تعيينه من طرف السلطان غير أنه لا يملك السلطة لإصدار القرارات الحاسمة بل يصدرها الفرنسيون[2].

فالمراقب المدني يتمتع بجميع السلطات الكاملة على شكل الوالي أو عامل إقليم اليوم ، حتى أن باشا المدينة أو محتسبها وهما من نسيج المخزن القديم أو أعضاء المجلس البلدي الذي أنشأه ليوطي في فاس ، وجد عليهم أن ينتظروا ساعات طويلة قبل أن يدخلوا مكتب المراقب ، الشيء الذي أحدث على طول السنين بعض الاضطرابات لدى الفاسيين و مس كبريائهم نظرا إلى أن بعضهم كان يفتخر بدرجته أو بلقبه من القضاة أو العلماء ... وهذا ما أدى في بعض الفترات إلى نزاعات إدارية بين أعضاء المخزن الشريف و الإدارة الفرنسية طوال سنوات الحماية[3].

---

(1) جون واتربوري ، **أمير المؤمنين " الملكية و النخبة السياسية المغربية "** ، تر : عبد الغني أبو العزم و آخرون ، مؤسسة الغني للنشر ، ط3 ، المغرب ، 2013 ، ص : 76 .

(2) روم لندو ، **تاريخ المغرب في القرن العشرين** ، المرجع السابق ، ص : 126 .

(3) عبد الرحيم الورديغي ، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 – 1956 ...** ، المصدر السابق ، ص : 35 .

وكان الكاتب العام للحكومة الشريفية يمثل همزة وصل بين المخزن و بين الإقامة و كان يعينه السلطان بناءا على اقتراح الإقامة العامة ، و كان هذا الكاتب العام هو الذي يقدم للسلطان النصوص التشريعية و اللوائح و يعود بها أو بالملاحظات الخاصة عليها للإقامة العامة و كان فرنسيا فقد كان دوره أكثر أهمية من دور زميله في تونس خاصة و أن فرنسا قد وصلت إلى تونس لكي تجد إدارة وضعت أسسها في العهد العثماني على أسس حديثة بعكس المغرب الأقصى الذي كان فيه المخزن يعني السلطان[1].

و قد طبق ليوطي سياسة التجويع على القبائل الزيانية من خلال السيطرة على المخزن الخاص بالجنوب بالإضافة إلى المنهج السياسي القائم الغزو السلمي و ذلك من خلال استقطاب زعماء و الثوار المغاربيين ، و قد تحكم في منهج ليوطي هذا ثلاثة عوامل تمثلت حسب اعتقاده فيما يلي :

- أن الأمازيغ لهم قابلية للاستعمار ولا ينتظرون إلا وصول الفيالق الفرنسية ليحتضنوها .
- أن فرنسا لا ترغب بالمجازفة بأبنائها ضد مقاومة متحصنة بالجبال .
- أن فرنسا تمكنت من احتلال الجنوب من خلال استقطاب كبار قياداتها و هؤلاء قاموا بإخضاع قبائلهم لصالح الحماية[2].

كما أن رجال الزوايا و الطرق تقلص دورهم كوسطاء في الصراعات المحلية عندما تحكمت الحماية في تنظيم الإدارة في المناطق التي كانت تعرف ببلاد السيبة و السيطرة عليها و هكذا قلص نظام الحماية مفعول العناصر الأساسية التي كان يقوم عليها النظام التقليدي في المغرب الأقصى أي القبائل و المخزن ورجال الزوايا و الطرق ولم تعد تلعب إلا دورا ثانويا و بسيطا[3].

و لم يكن ليوطي ذلك الرجل الذي يكتفي بالنقد العقيم و المجاني فقد بدأ يبحث عن أسلوب يختلف عن نظام حكم الاحتلال الفرنسي في الجزائر و يميل إلى نوع من التطابق مع مقتضيات العصر و في هذا السياق لفت نظره النتائج الأولى لنظام الحماية في تونس قبل أن يعرف ذلك النظام المركزية السلبية و النزعة الإدارية[4].

---

(1) جلال يحي ، **المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر و الإستقلال** ، ج3 ، المصدر السابق ، ص : 941 .
(2) محمد بن لحسن ، **معركة لهري (13 نوفمبر 1914) صفحات من الجهاد الوطني** ، مطبعة آنفو برينت ، ط1 ، فاس – المغرب الأقصى ، 2001 ، ص ص : 26 – 40 .
(3) جون واتربوري ، **أمير المؤمنين " الملكية و النخبة السياسية المغربية "** ، المرجع السابق ، ص : 76 .
(4) جورج سبيلمان ، **المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912 – 1956** ، تر : محمد المؤيد ، مجلة أمل – التاريخ – الثقافة و المجتمع للنشر ، ط1 ، المغرب ، 2014 ، ص : 24 .

و قد قامت السلطات الفرنسية بحذف مناصب : وزير البحر و أمين الأمناء و العلاف الأكبر و أحدثت وزارتين جديدتين هما وزارة الأحباس بإدارة الشؤون و الممتلكات الدينية ، ووزارة العدل و كذلك منصب الوزير الأعظم المكلف بالتعليم الرسمي و احتفاظه بكل السلطات التي كان يتمتع بها ظاهريا لأن الإدارة الفرنسية تولت في الواقع تعيين جميع الوزراء[1].

و منذ سنة 1913 أصبحت مدينة فاس تتكون من بلدية و إقليم ، فالإقليم يضم مقاطعات و دوائر يتحكم فيها الفرنسيون بعد إخضاع القبائل و نذكر على الخصوص دائرة صفرو وبلديتها و دائرة ورغة العليا بتاونات و دائرة ورغة المتوسطة و مكتبها بغفساوي ، فكل هذه المقاطعات و الدوائر كان يسيرها في الأوائل إطارات عسكرية محنكة نذكر على رأسها حاكم من درجة جنرال كالجنرال هوبير لابارا[2] ، ليتمكن ليوطي من إخضاع كامل الأراضي بأقصى سرعة[3] خلال ثلاثة عشرة سنة ولكن ظهور مقاومة الريف 1925 و الضغوطات التي تعرض لها بسبب استعمال القوة اتجاهها ما دفعه للاستقالة من منصب المقيم العام[4].

ولكن قبل ذلك رأى ليوطي أنه من الواجب تحويل تهميش الأهالي إلى شراكة حقيقية عن طريق الاحتفاظ بالحكومات في مكانها و الاستعانة بالنخبة و بالتالي خدمة الناس وليس استخدامهم كما رأى من الواجب أيضا أن تحل الحماية محل الاستعمار و يقول لنسان في عرضه أمام ليوطي " **بهذا النظام حققنا الازدهار بتونس و بالنظام المعاكس أي الذي يفرق كل القوى المحلية و يحكم على الغبار لم نحرز خلال 50 سنة سوى على الجزائر متثائبة** "[5].

وبالتالي كانت هناك مراعاة كبيرة للاحتفاظ بالمظاهر الخارجية للتقاليد القديمة لنظام المخزني مثل جلوس الوزراء على الأرض في" **بينيقاتهم التقليدية** " وحتى لا يشعر القواد الكبار و الأعيان من رجال الدين بأن المخزن القديم قد اختفى و أنهم أمام جهاز جديد لا يلعب فيه المسئولون المغاربة إلا دورا ثانويا[6].

---

(1) جون واتربوري ، **أمير المؤمنين " الملكية و النخبة السياسية المغربية "** ، المرجع السابق ، ص : 81 .
(2) عبد الرحيم الورديغي ، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 – 1956 ...** ، المصدر السابق ، ص : 31 .
(3) E . Rouard De Card ، **Protectorat De La France Au Maroc** ، Paris – France ، 1914 ، p : 120 .
(4) نجيب زبيب ، **الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الأندلس** ، دار الأمير للثقافة و العلوم ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1995 ، ص : 333 .
(5) جورج سبيلمان ، **المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912 – 1956** ، المرجع السابق ، ص ص : 23 – 24 .
(6) جون واتربوري ، المرجع السابق ، ص : 82 .

و كثيرا ما كان الوزراء يجلسون في مكاتبهم على الوسائط و يحيط بهم عدد كبير من الكتاب و الكتبة ، وكان من الخطر في هذه المرحلة (الأولى) نقل المغرب دفعة واحدة إلى نظام العمل في المكاتب الأوروبية ، ولذلك عمد ليوطي إلى إنشاء الإدارات فرنسية موازية لكل إدارة مغربية و منفصلة عنها و أصبحت الإدارات الفرنسية هي التي تقترح التنظيمات التي يقوم الكاتب العام للحكومة بإبلاغها للمخزن[1].

و إذا خرجنا إلى بادية قاس أو بالأخرى أحواز فاس فإن هناك مقاطعات قبلية يحكمها قواد يتعاونون مع فرنسا بعد اقتراح أسمائهم إلى المخزن الشريف حيث يعنهم بظهير (**قانون**) يوقعه جلالة السلطان مولاي يوسف و بعده خلفه **سيدي محمد بن يوسف**[2] ، وكان ليوطي منشغلا على وجه الخصوص بحالة الشباب المثقف في المغرب إذ كان نصيبهم من الإدارة لا يتجاوز بعض المناصب الدنيا و كان يخشى أن ينظموا صفوفهم و أن يمسكوا بزمام الأمور فقال " **من المحتمل أن يتبلور كل ذلك في يوم من الأيام و أن ينفجر ما لم نأخذه بعين الاعتبار على وجه الصائب و ما لم نشرع في الأخذ بيد هؤلاء الشباب** "[3].

و لكن لا بد من التنبيه إنصافا لليوطي إلى ما كان يزعجه في تلك المفارقة فإن أحدث إدارة الشؤون الشريفية سنة 1920 سعيا في تهذيب السلطان ووزرائه و باقي موظفي المخزن على أسس جديدة و على تلك الإدارة أن تكون (**صلة وصل مستمرة**) بين الحكومة المغربية و المصالح الفرنسية[4]و حلت سنة 1923 مصلحة التشريعات الملحقة بالكتابة العامة محل لجنة التشريع التي تكونت سنة 1913 و كان أعضاء هاتين الهيئتين من الفرنسيين الذين كان لهم الحق في وضع و تدوين المراسيم المقترحة من لدن مختلف المصالح و تقديمها إلى إمضاء السلطان و أسست مديرية للشؤون الشريفية لمراقبة الإدارة المخزنية و التنسيق بينهما و بين الإدارة الفرنسية ، وقد منع ليوطي سنة 1924 الإعلان عن بيان حقوق الإنسان لأن بعض فصوله تنص على أن (**القانون هو تعبير عن الإدارة العامة**) و هذا تناقض مع طبيعة التيوقراطية الملكية[5].

---

(1) جلال يحي ، **المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر و الإستقلال** ، ج3 ، المصدر السابق ، ص : 941 .
(2) عبد الرحيم الورديغي ، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 – 1956 ...** ، المصدر السابق ، ص : 32 .
(3) وليام هويسنطن ، **الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج و الأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس 1936 – 1943** ، تع : ابراهيم بوطالب ، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، ط 1 ، الرباط – المغرب ، 2002 ، ص : 25 .
(4) المرجع نفسه ، ص : 26 .
(5) جون واتربوري ، **أمير المؤمنين " الملكية و النخبة السياسية المغربية "** ، المرجع السابق ، ص ص : 81 – 82 .

و بالتالي فإن المغرب قد سار شيئا فشيئا نحو الإدارة المباشرة خلافا للمجرى الذي كان ليوطي يريد السير فيه و أصبحت الحماية معرضة لكبير الأخطار فقال ليوطي " **من الوهم أن نتصور أن المغاربة لا يدركون ما هم عليه من التنحية من إدارة الشأن العام و أنهم يعاملون معاملة القاصرين فإنهم على بنية من ذلك ممتعضون منه** "[1].

أما بخصوص التشكيلة الإدارية التي تمت في سنة 1912 فلم يلحق بها أي تغيير يذكر فيما يتعلق بالجوهر خلال السنوات التالية و ظلت تتفرع إلى جهاز يرعى مصالح المخزن و جهاز في خدمة مصالح الإقامة الفرنسية العامة ينسق في ما بينهما كاتب عام و كانت هذه الإدارة تتمحور حولها ثلاث مديريات حيوية محصورة في :

1 – مديرية الداخلية و الشؤون السياسية ولها أهمية بكبيرة لأنها تشرف على الأمن الداخلي و مراقبة الأقاليم .

2 – مديرية المالية .

3 – مديرية الأشغال العمومية[2].

---

[1] وليام هويسنطن ، **الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج و الأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس 1936 – 1943** ، المرجع السابق ، ص : 25 .

[2] جون واتربوري ، **أمير المؤمنين " الملكية و النخبة السياسية المغربية "** ، المرجع السابق ، ص : 82 .

المبحث الثاني : الأوضاع الثقافية و الاجتماعية .

لقد كان المغرب الأقصى إحدى المناطق الإستراتيجية التي اتجهت نحوها فرنسا ،وعليه فإن وضعيته من الناحية الثقافية تشبه إلى حد ما تلك الوضعية التي آلت إليها الأقطار المغاربية فقد تميز الجانب الثقافي بالنسبة للمغرب الأقصى بقوة نشاط الزوايا و ظهور الكتاتيب و انتشار الطرق الصوفية تجلى هذا الطابع الديني " **السلفي** " في نوعية المقاومة التي تزعمها **محمد العربي العلوي**[1]في فاس و **أبو شعيب الدكالي**[2]في الرباط التي أثرت على العقلية المغربية و أثارت اهتمام الأوساط الشبابية خاصة **الشبيبة القروية**[3].

و أهم ما ميز البيئة الثقافية بالمغرب الأقصى بالإضافة إلى الطرق و الزوايا هو ظهور عدة مدارس مهمة منها مدرسة **مولاي عبد الله** بمدينة فاس دورا بارزا في تثقيف أبناء المجتمع المغربي و يضاف إلى هذه المؤسسات الثقافية المكتبات ، و لقد عمدت فرنسا لعرقلة التطور الثقافي العربي بالمغرب الأقصى مرتكزة أساسا على محاولة مسح الشخصية العربية الإسلامية للمجتمع المغربي[4]، حيث نشطت الحركات التبشيرية فلعبت دورا أساسيا في استكشاف مكونات المجتمع و أطلعت على تبايناته المختلفة ومن خلالها توصلت إلى معطيات سياسية و اجتماعية وعسكرية يمكن في نظرها الاعتماد عليها لاحتلال البلاد و السيطرة عليها في الوقت المناسب بالرجوع إلى بعض النصوص الإسلامية تبين أن الإسلام المغربي لا علاقة له بالدين الإسلامي الحقيقي الذي أوحى به النبي ولا بتفسيرات هذا الأخير له أو تفسيرات غيره إنه عبارة عن خليط من الخرافة و السحر الوثنية ، إنها أهم الخلاصات التي قدمها ميشو بلي " قبيل احتلال المغرب حول السلطة التي فقدت شرعتها الدينية ، لأنها لا تعمل على تطبيق الشرع و حول الجزء الأهم من المجتمع – القبائل البربرية – الذي ليس مسلما حقيقيا[6].

---

(1) محمد العربي العلوي : أحد الرجال المصلحين ولد سنة 1883 تولى رئاسة مجلس الاستئناف الشرعي بالرباط سنة 1927 ، ثم عين وزيرا للعدل سنة 1940 ويعد من الوطنيين الذين ساهموا في النشاط العلمي للحركة الوطنية في المغرب ، توفي سنة 1946 ، **ينظر** : محمد الفلاح العلوي ، **الفكر الفلسفي و الحركة الوطنية المغربية** ، مجلة الأمل ، العدد 25 – 26 ، السنة 9 ، 2002 ، ص : 48.

(2) أبو شعيب الدكالي : متزعم التيار السلفي في القرن 20 م بالمغرب ، استطاع أن يعبر عن الارتباط الذي حصل بين السلفية كفكر و السياسة كممارسة و ضرورة الإصلاح الاجتماعي و الفكري لنجاح أي إصلاح و هو ينكر للحركة التي تدعو إلى الجهاد بالاعتماد على الإيمان بالخوارق و الخرافات ، **ينظر** : عبد الكريم بركاش ، **الشيخ أبو شعيب الدكالي " أكاديمية علمية تسير على رجليها و تغير معها مجرى التاريخ "** ، الهلال العربية للطباعة والنشر ، ط1 ، الرباط – المغرب ، 1989 ، ص : 08 .

(3) محمد كراغل ، **صحيفة الشهاب و قضايا المغرب العربي 1925 – 1939** ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري ، قسنطينة – الجزائر ، سنة 2007 ، ص : 118 .

(4) بوضرساية بوعزة ، **سياسة فرنسا في الجزائر (1830 – 1930) و إنعكاستها على المغرب العربي** ، دار الحكمة للنشر و التوزيع ، ط1 ، الجزائر ، 2010 ، ص : 186 .

(6) محامدي مرنان ، **السلطة المركزية في المغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج** ، المرجع السابق ، ص : 241 .

بناءا على هذه التصورات تبلورت لدى ميشو بلير و غيره من الباحثين أمثال " **إدموند دوتي**[1] " رؤية ثنائية للمجتمع المغربي تعبر عن نفسها بالتعارض بربر / عرب ، مخزن / قبائل ، شرع / عرف ، سهل / جبل ، مدينة / بادية تعارضات تجعل من الاختلاف و التنوع عناصر ضد الوحدة و التطور و القدرة على فرز و تشكيل مفهوم كالأمة ، تعارضات بخلفية إيديولوجية تتطلب تدخلا أجنبيا لحل معضلة العجز البنيوي الذي يعاني منه المجتمع[2].

و إذا كانت الحماية الفرنسية قد غزت المغاربة بالسلاح فغنها قد غزتهم كذلك عن طريق الصحة و التعليم لأن الطبيب و المعلم في نظر الفرنسيين رسولا للحضارة و بطلا للتقدم ومحسن للإنسانية و لأن الصحة و التعليم هما أداتان للسلطة في الحكم وقد قامت الحماية عبر الصحة العمومية بمراقبة السكان و كان أول تقرير وضع عن الحالة الصحية بالمغرب هو تقرير " مورا " عن فاس و الذي كان يسير أول مصحة عمومية بها[3].

ولقد عملت الحماية على أن تكون لغتها هي اللغة الرسمية في التعليم و الإدارة و الحياة العامة وبذلك كسبت شعبا ناطقا بالفرنسية يضم إلى الشعوب المفرنسة و هذا ليس مكسبا ثقافيا بمقدار ما هو مكسب اقتصادي و تجاري فقد أصبحت الصناعة الفرنسية بسبب اللغة هي الأساس في الاستهلاك و الخدمات و الأعمار و بناء الطرق ... وكل وسائل التطور الحضاري ففي ميدان التعليم يرى "**بيرك** " أن هناك تطور ايجابيا فبعد أن كان العلم هو أولا وقبل كل شيء محاضرات و تلاوة و حفظ فإن المغاربي أصبح يقرأ ، وهذا يشكل ثورة رهيبة ، كما أنه إذا كان انهيار الجامعتين الدينيتين " **الزيتونة و القرويين** " يحرم الثقافة المغاربية من إحدى أبعادها فإن هذا التقهقر ليس بالثقافي ولا يترجم تأخرا في المواقف الإسلامية[5].

وقد جاء في أطروحة الأستاذ جود فرويي دونيين (**عمل فرنسا بالمغرب فيما يخص التعليم**) من الخطر أن نترك كتلة ملتحمة من المغاربة تتكون و لغتها واحدة و أنظمتها واحدة ، لابد أن نستعمل لفائدتنا العبارة القديمة (**فرق تسد**) ، و إن وجود البربري هو آلة مفيدة لموازنة العنصر العربي[6].

---

(1) إدموند دوتي : (1867 – 1926) أحد أهم مؤسسي أنتروبولوجيا الدين بالمغرب الكبير ، ولد شمال شرق فرنسا و التحق سنة 1892 بالأوراس الجزائرية يشغل مساعدا إداريا ثم التحق بوهران محررا سنة 1894 حيث تابع دراسته على يد موليراس وأصبح أستاذا للآداب بمدرسة تلمسان سنة 1898 بعد أن أبان عن مستوى جيد أثناء مرحلة التحصيل العلمي ، **ينظر** : إدموند دوتي ، **الصلحاء " مدونات عن الإسلام المغاربي خلال القرن التاسع عشر "** ، تر : محمد ناجي بن عمر ، منشورات إفريقيا الشرق ، الدر البيضاء – المغرب ، 2014 ، ص : غلاف الكتاب .

(2) المرجع نفسه ، ص : 243 .

(3) عبد الرحيم الورديغي ، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 – 1956 ...** ، المصدر السابق ، ص : 61 .

(5) عادل المساتي ، **سوسيولوجية الدولة بالمغرب " إسهام جاك بيرك "** ، تق : أحمد بوجداد ، سلسلة المعرفة الاجتماعية و السياسية ، الرباط – المغرب ، 2010 ، ص : 122.

(6) علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، مطبعة النجاح الجديدة ، ط6 ، الدار البيضاء – المغرب ، 2003 ، ص : 162 .

وبعد فتح ليوطي أبواب التعليم من الابتدائي إلى معهد الدراسات العليا الخاص بالمغاربة ، هرع الفاسيون الأولون في المغرب ليكونوا في مقدمة المتعلمين المثقفين و ليصبحوا في مقدمة التجارة و الفلاحة بالمغرب فأضافت الإقامة العامة الفرنسية معاهد للتعليم التقني و شيدت معاهد ومتاحف لحفظ الآثار و الحفريات و الفنون الجميلة كمعاهد الموسيقى و الرقص بالمغرب التي لم تكن معروفة بالمغرب العتيق[1] وقد كان المقيم العام (ليوطي) يهتم بنوعية التعليم الذي سيحضر للشباب المغربي وكان يريده تعليما غير مبتعد عن التقاليد و يمكن من الانفتاح على الثقافة الغربية[2].

فقد تم التغير في طريقة لوضع اليد على مؤسسة القرويين وتوجيه طلابها حسب مصلحة السياسية الفرنسية فتبنت سلطات الحماية فكرة إصلاح بشكل محدود و متواضع يمكن من التدخل في شؤونها فاستعمل ليوطي مجموعة من الوسائل للتحكم فيها و أهلها من بينها :

1 – إلحاق التعليم العالي الإسلامي بوزارة الأوقاف ومراقبته عن طريقها .

2 – فتح مجال التعاون مع العلماء الذين لم يكونوا رافضين للتعامل مع سلطات الحماية مثل " **أبو شعيب الدكالي ومحمد بن الحسن الحجوي** " .

3 – الإكثار من الصلات لاستمالة العلماء و الطلبة[3].

ولم تستطع فرنسا أن تفتح خلال 17 سنة (1912 – 1929) أكثر من 69 مدرسة إبتدائية للذكور و 12 مدرسة للبنات بالإضافة إلى 14 مدرسة صناعية أولية وقسم تطبيقي فلاحي ، أما مدارس الأعيان التي كانت تؤدي إلى ثانويتي فاس أو الرباط فلم يزد عددها على خمس مجموع تلاميذها 802 و بذلك كانت الحماية توزع على المغاربة ثقافة ناقصة[4].

---

(1) عبد الرحيم الورديغي ، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 – 1956 ...** ، المصدر السابق ، ص : 23 .

(2) جورج سبيلمان ، **المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912 – 1956** ، المرجع السابق ، ص : 33 .

(3) محمد العيادي ، **محطات في تاريخ المغرب الفكري و الديني** ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء ، مطبعة فضالة ، المحمدية – المغرب ، 1996 ، ص : 94 .

(4) عبد العزيز بن عبد الله ، **تاريخ المغرب العصر الحديث و الفترة المعاصرة** ، ج2 ، المصدر السابق ، ص : 113 .

وقد أسندت إدارة التعليم لمدير فرنسي يخضع للمقيم العام و امتازت سياسته بالطابع السياسي أكثر مما سلكت سبيل التعليم و إنشاء المعرفة ، ومعلوم أن لغة التعليم الرسمية كانت الفرنسية ولا تعلم العربية إلا في أوقات الفراغ و بعد إنهاء البرنامج المدرسي اليومي و لا تعلم بالعربية إلا مواد الإسلامية التي لا يتجاوز تعليمها الأقسام الإبتدائية[1] حيث كان يخصص للفرنسية حصة الأسد في تلقين المواد اللغوية و العلمية و الاجتماعية و الطبيعية (20 ساعة) ويخصص للعربية 11 ساعة ... ففي مجموع سكان المغرب الذي كان يتراوح عددهم ما بين 5 إلى 10 مليون نسمة تقريبا ما بين 1912 / 1956 م كان عدد التلاميذ لا يتعدى 3000 تلميذ سنة 1920 و 20000 تلميذا سنة 1956[2].

ورغم ذلك يدعي الفرنسيون أنهم ارتكبوا خطأ كبيرا في المغرب لأنهم فتحوا المدارس و الجامعات على مصراعيها لأبناء الشعب بيد أن الحقيقة على نقيض ذلك إذ أن المدارس التي تنشر الثقافة العربية و التي بقيت من النظام المغربي القديم كانت تلقي حربا من السلطات الفرنسية لكي تعرقل تطورها من أجل صبغتها الوطنية[3].

ولم يسلم المغرب في فترة الحماية ولاسيما في الفترة الواقعة ما بين (1912 – 1947) من هول الكوارث فإذا كانت السلطة الاستعمارية قد توفرت لها الوسائل و الإمكانيات المادية و العلمية التي تمكنها من معالجة المشاكل المرتبطة بالصحة فإنها لم تستطيع منع انتشار الأمراض و الأوبئة الفتاكة كالتيفوئيد و الطاعون و كان الوباء يذهب بآلاف المواطنين دون عناية صحية[5].

ففي السنوات الأولى من عهد الحماية عم الوباء البلاد فقضى الطاعون بمنطقة الشاوية سنة 1912 على عشرة ألاف شخص تقريبا فقد عرف المغرب سنة 1913 حمى المستنقعات و كان الناس يموتون كل يوم من جراء انتشاره بربوع البلاد ، أما التيفوس (**الحمى الصفراء**) فكان من اخطر الأوبئة التي انتشرت في البلاد في فترات مختلفة و متتالية و كان لانتشاره آثار سيئة على المجتمع[6].

---

(1) عبد الكريم غلاب ، **المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر و الإستقلال** ، ج3 ، المرجع السابق ، ص : 196 .

(2) عبد الرحيم الورديغي ، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 – 1956 ...** ، المصدر السابق ، ص : 66 .

(3) محمود الشرقاوي ، **المغرب الأقصى " مراكش "** ، ملتزم الطبع و النشر ، مكتبة الأنجلو المصرية، دار القاهرة للنشر ، القاهرة – مصر ، (د.س) ، ص : 36 .

(5) عبد الكريم غلاب ، المرجع السابق ، ص : 194 .

(6) عبد الحميد احساين ، **أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية 1930** ، رسالة لنيل ديبلوم الدراسات العليا في التاريخ ، تحت إشراف : عبد الله العروي ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1986 ، ص : 28 .

وقد كان الحفاظ على التواصل الدائم مع الساكنة المغربية يشكل هاجسا أساسيا لدى ليوطي و لهذا أصر على الحفاظ أصالة الحياة المغربية في معمار المدن الجديدة مقارنة مع القديمة التي لم تفتقدها طابعها الخاص و أراد بنفس الإصرار أن يتعايش الفرنسيون و المغاربة جنبا إلى جنب بدل أن يتواجهوا وقد كتب في 18 نوفمبر 1920 يقول **" أريد أن يلعب جهاز الإدارة الشريفة باستمرار دورا منشطا و أن لا يكتفي بدور الرقاص أو جهاز نقل ووساطة أريده أن يسهر على تربية السلطان و الوزراء ... أريد من هذا الجهاز أن يؤثر على السلطان حتى يستدعي هذا المدير أو ذلك لإخباره بالقضايا الكبرى ..."**[1].

وزيادة في التمكين للاستعمار و المسخ و التحويل عمل ليوطي على استصدار الظهير البربري خصوصا عندما توصل إلى وجود من تزوج المغربيات من الفرنسيين بالمسلمات " البربريات " و هما حالتين خاصتين حصلتا في بني أغلاهم و آيت مجيلد ، و إذا كان النص القانوني صريح في عدم السماح لغير المسلم بالزواج من المسلمة فإن التحايل عليه أمس و اليوم أصبح سهلا[2] ، و بالتالي فإن المهتمين باحتلال المغرب قد تلخص لهم فكرة استغلال المؤشر القبلي لكل تدخل على المستوى الديني أو السياسي أو العسكري فقد ظن كل هؤلاء أن المغرب تتحكم فيه العصبية القبلية التي كانت تنشأ على أساسها الدول و الأسر الحاكمة و بمقتضاها تعمل السلطة على تركيز نفوذها مع تحريك القبائل للتصارع فيما بينها[3].

فالسلطة قد حرفت الدين ووظفته لصالحها ، والسلطة استبعدت الإسلام الحقيقي من مجال الممارسة السياسية كتفادي تنظيم العلاقة بينها وبين الشعب على أسس عقد يحدد واجبات و حقوق الطرفين ، فالسلطة في نهاية المطاف ذات طابع مطلق ومستبد أما المجتمع خصوصا الفئة البربرية منه فقد احتمت وراء إسلام شعبي لا يمد بصلة للإسلام[4] ، فالقبائل البربرية لا تعترف للسلطان إلا بالسلطة روحية كزعيم ديني بشكل فضفاض و عام مكلف من طرف الله بالدفاع عن الأرض ضد الغزو الأجنبي لكن هذه الوظيفة لا تسمح له بالتدخل في الشؤون الداخلية للقبائل[5].

---

(1) جورج سبيلمان ، **المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912 – 1956** ، المرجع السابق ، ص ص : 26 – 27 .

(2) عبد الكريم الفيلالي ، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير** ، ج8 ، شركة ناس للطباعة ،ط1 ، القاهرة – مصر ، 2006 ، ص : 286 .

(3) E . Rouard De Card ، **Protectorat De La France Au Maroc** ، Op.Cit ، p : 133 .

(4) محامدي مرنان ، **السلطة المركزية في المغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج** ، المرجع السابق ، ص : 241 .

(5) المرجع نفسه ، ص : 245 .

المبحث الثالث : الأوضاع الاقتصادية

إذا كانت إستراتيجية فرنسا الهادفة إلى احتلال المغرب قد بدت جلية قبل مطلع القرن 20 فإن الخيار المالي و الاقتصادي قد أضحى الوسيلة الأساسية لتحقيق ذلك مع بداية القرن نفسه و هي وسيلة انتبه إليها صناع القرار السياسي و تحمس لها رجل الأعمال المتلهف للثروة ولم تغب عن ذهن الضابط العسكري الذي كان على وعي بأبعاد المخطط الفرنسي مكتشفا نقط الضعف التي يمكن النفاذ منها لنخر الكيان المغربي[1] فالحماية كانت ذات أبعاد اقتصادية كبيرة للدولة الفرنسية لأنها تمكنها من احتلال بلاد يمكن استعمرها اقتصاديا لصالح الدولة ورجال المال و الأعمال وجالية من المعمرين و الإداريين تخفف الضغط على نفسها بنفسها فإن إشراك البنوك و الشركات في المسؤولية يعتبر مساهمة في بناء نظام الحماية الذي سيضع أمام الدولة مسؤوليات عسكرية و سياسية و إدارية و اقتصادية مهمة[2] ، فقد أدت الحماية إلى توسيع و تعزيز التغلغل الاقتصادي الاستعماري بالمغرب " **فعن طريق الحمايات استطاع الأوروبيون أن يجعلوا من المحميين حلفاء و أن يدشنوا بهذه الوسيلة تسربهم شيئا فشيئا إلى البادية من دون أن يقوموا بالذهاب إليها و كان المحميون يتوغلون في البلاد و يسيطرون على الأسواق لقوة امتيازاتهم القضائية و لتفوقهم الاقتصادي** "[3].

فقد كان المغرب منبعا للاستثمار الاقتصادي : الفلاحي بالنسبة للمعمرين الذين استولوا على الأراضي وأوفرها خصوبة و كان إنتاج هذه الأراضي من الحبوب و الفواكه و الخضر يمول السوق الفرنسية ويزيد دخله إثراء الرأسمال الفرنسي ثم كان مرتعا خصبا للمؤسسات البنكية (**بنك باريس**) و الأراضي المنخفضة (هولندا) مثلا و الشركات المعدنية و منها شركة استغلال الفوسفاط[4].

---

(1) الطيب بياض ، **المخزن و الضريبة و الاستعمار (ضريبة الترتيب 1881 – 1915)** ، إفريقيا الشرق للنشر ، الدار البيضاء – المغرب الأقصى ، 2010 ، ص : 85 .

(2) عبد الكريم غلاب ، **المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر و الإستقلال** ، ج3 ، المرجع السابق ، ص : 176 .

(3) إبراهيم كريدية ، **الحماية (أصلها و تطوراتها حتى مؤتمر مدريد 1830)** ، شركة الطبع و النشر ، ط1 ، الدار البيضاء – المغرب ، 1989 ، ص : 72 .

(4) عبد الكريم غلاب ، المرجع السابق ، ص : 183 .

وقد دأب الاستعمار على إعداد جداول منهجية تضم مختلف أنواع الأنظمة العقارية التي تسهل عملية مصادرة الأراضي الزراعية من الفلاحين المغاربة لكي توزع فيما بعد على المهاجرين الأوروبيين ومن اجل تشجيع عملية الاستيطان وجذب مزيد من المستوطنين الزراعيين فتحت إدارة الحماية مؤسسات مالية منها **الصندوق الزراعي الفيدرالي**[1] واختلفت الإستراتيجية الفرنسية المطبقة بالمغرب عن الإستراتيجية المطبقة في كل من الجزائر وتونس و ذلك بحكم العرف القبلي الخاص بالقبائل المغربية[2].

إذ تتسم السياسة الاقتصادية التي رسمها الاستعمار الفرنسي للمغرب بأربع خصائص و هي :

1 – إبقاء المغرب تحت الحجز الاقتصادي فالمغرب ينبوع للموارد الأولية ويعمد الرأسماليون الفرنسيون إلى استغلالها لتحقيق أرباح كبيرة .

2 – الرأسمال الأجنبي له الأولوية في استغلال الصناعات .

3 – ليس هناك خطط موضوعة لتنسيق السياسة الاقتصادية .

4 – منذ سنة 1934 وجدت السلطات الاستعمارية في مشروع مارشال الأمريكي وسيلة لتوسيع سيطرتها أكثر من ذي قبل[3].

وبما أن اقتصاد المغرب يقوم على الذات بحكم وجود ارتباطات وظيفية بين الأنشطة التي تكونه و أيضا بين الأنشطة و المجال الخارجي سواء كان محلي أو إقليمي من خلال استيراد لبعض المواد[4] فإن اقتصادهم قد تميز بصبغة تقليدية خاصة القطاع الحرفي[5].

---

(1) عبد السلام أديب ، **التحولات الاقتصادية و السياسية للطبقات الاجتماعية في المغرب (التشكيلات الاجتماعية في البوادي المغربية)** ، ج4 ، الحوار المتمدن ، العدد 652 ، المحور ، اليسار الديمقراطي و العلمانية في المغرب العربي ، نشر بتاريخ : 2013/11/14 ، ص : 13

(2) عبد المالك خلف التميمي ، **الاستيطان الأجنبي بالمغرب الأقصى** ، مجلة عالم المعرفة ، ع 71 ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، 1982 ، ص : 30 .

(3) محمود الشرقاوي ، **المغرب الأقصى " مراكش "** ، المصدر السابق ، ص : 37 .

(4) علي فجال و آخرون ، **الجهاز الاقتصادي لمدينة فاس العتيقة** ، مقارن منهجية ، مجلة مكناسة ، ع2 ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، مكناس – المغرب ، ص : 37 .

(5) أنس الصنهاجي ، **سياسة الصناعية الكولونيالية و آثرها على البنية الحرفية لمغرب الحماية " منطقة دكالة نموذجا "** ، دورية كان التاريخية ، ع 27 مارس 2015 ، ص ص : 44 – 56 .

فانطلاقا من سنة 1912 وبمجرد استتاب الأمر للسلطات الفرنسية بمدينة سلا شرعت في اقتلاع الوجود الاقتصادي الألماني الذي كان نشيطا قبل سنة 1912 سواء عن طريق التسهيلات في الأداء التي كان يمنحها الألمان للتجار سلا أو عن طريق إمداد المدينة بمواد أولية تحتاجها صناعتها المحلية[1] وأسست إدارة الحماية سنة 1919 غرفا تجارية و فلاحية و صناعية على غرار المؤسسات التي أنشئت في أوروبا 1913م و كان الهدف من هذه الغرف التي يشرف عليها مجلس حكومي يتجلى في إنعاش الفئة الجديدة من الملاكين و المقاولين المغاربة وكان يتفرع عن المجلس المذكور قسم فرنسي و قسم عربي وكان هذا الأخير قد بدأ نشاطه سنة 1923 وكل منهما يجتمع على حدي[2] ، وعلى ذكر المؤسسات الصناعية خلقت مؤسسات للقرض بتعاون مع الملاكين المغاربة ...كل ما هو منتج ومربح كالأراضي العقارية و الفلاحية بسلفيات مضمونة و إنشاء شركات للبناء و إنتاج الاسمنت و آلات طحن الحبوب .... كل هذه الاستثمارات الفرنسية نفعت البرجوازية الفاسية باستقرارها في المغرب نظرا للضرائب المرتفعة بفرنسا و لغلاء اليد العاملة بها[3].

ويشير " بيرك " في كتابه إلى أن الاستعمار الزراعي شكل الغاية التي طالما تباهي بها النظام الفرنسي في إفريقيا الشمالية لذلك فهو عندما يتحدث عن الفلاحة يقصد الفلاحة العصرية حصرا (**الفلاحة الشمال إفريقية أي فلاحة المعمر**) بحيث أن الإنتاج يؤول إلى المعمر[4].

ففي سنة 1921 أعلن السيد مالي المدير العام للزراعة أمام مجلس الحكومة عن برنامج يهدف إلى مساعدة المستوطنين الزراعيين بدعم تنمية الإنتاج الزراعي وتسهيل تصريفه وتسويق المنتجات الغذائية ويرتكز البرنامج على توسيع المساحات المزروعة ومضاعفة تربية المواشي و تحسين نوعية الإنتاج و إدخال مزروعات جديدة و إنشاء مؤسسات للقرض الزراعي[5].

---

(1) عمر أفا ، **أعمال ندوة التجارة في علاقاتها بالمجتمع و الدولة عبر التاريخ بالمغرب** ، ج2 ، جامعة الحسن الثاني ، عين الشق ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، الدار البيضاء ، - المغرب ، 1989 ، ص : 135 .

(2) جون واتربوري ، **أمير المؤمنين " الملكية و النخبة السياسية المغربية "** ، المرجع السابق ، ص : 85 .

(3) عبد الرحيم الورديغي ، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 – 1956 ...** ، المصدر السابق ، ص : 68 .

(4) عادل المساتي ، **سوسيولوجية الدولة بالمغرب " إسهام جاك بيرك "** ، المرجع السابق ، ص : 108 .

(5) عبد السلام أديب ، **التحولات الاقتصادية و السياسية للطبقات الاجتماعية في المغرب** ، ج4 ، المرجع السابق ، ص : 13 .

وكان من بين الوسائل و الحيل التي استخدمها المعمرون للاستحواذ على أكبر مساحة من الأراضي ببادية وجدة هي أنه كان من المعمرين من يتفق مع وجهاء فرقة من قبيلة معينة يتحصل على قطعة كبيرة من أرض صالحة للرعي ولا تحرث إلا في السنوات الممطرة ثم يعمل على التهام الملكية الخاصة المجاورة لأرضه ثم بعد يتمكن بسهولة من التهام الأراضي الفردية التي يفتتها نظام الإرث أو التي لم تستغل نظرا لهجرة صاحبها إلى المدينة[1] ، وهكذا فقد بقي المغرب بلدا زراعيا ومصدرا لبعض المعادن وخاصة الحديد الذي يكثر في إقليم الريف و بالأخص في أراضي قبيلة بني ورياغل ويعد منجم الناظور قرب جبل أكسان اكبر مناجم الريف لإنتاج الحديد[2].

وقد بلغت مساحة الأراضي التي استحوذ عليها الفرنسيون بالمغرب الشرقي سنة 1917 ما مجموعه 30000 هكتار و استعملوا في ذلك جميع ممارسات التعسف و التحايل و التزوير في تفويت الأراضي و قد بررت السلطات الفرنسية كل ذلك بمنطق الاستعمار و تعاضد معها وجدة الحاج العربي بلحبيب المشرفي الذي كانت تباع الأملاك على يده للفرنسيين أو لشركات فرنسية فكان يماطل في دفع ثمن البيع المستحقة و قد تواطأ معه قاضي بركان إدريس اليعقوبي[3].

وقد عمدت قوات الاحتلال إلى الاستيلاء على الأراضي المخزن و الأراضي الجماعية و الأحباس لجعلها الميدان الرسمي للاستيطان الزراعي و في هذا الإطار أصدر السلطان يوسف ظهير الفاتح من يوليوز 1914 الذي ينص على تحديد أراضي المخزن ثم ظهير 15 يوليوز من السنة نفسها الذي ينص على منع الأملاك الجماعية ووضعها تحت وصاية الدولة ويتولى أمرها مدير الشؤون الأهلية الذي يستعين بمجلس الوصاية يتكون من مدير الشؤون الأهلية (رئيسا) ومستشار الحكومة وموظف فرنسي ينوب عنه و أحد القضاة الفرنسيين[4].

فالعنب كان من أهم المنتوجات في مراكش و كان كذلك قبل الحماية الفرنسية ، لكن صناعة النبيذ التي كانت محدودة قبل الفرنسيين لقيت فيهم من يوسع دائرة مساحات زرع العنب في البلاد و خصوصا في فاس ووزان و شمال الأطلس المتوسط و مراكش ... فقفزت المساحة التي امتلكوها لذلك سنة 1919 من 700 هكتار إلى

---

(1) **تاريخ الاستعمار و المقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين** ، تن : المحفوظ أسمهر ، مرا : علي بنطالب ، ج5 ، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ، مركز الدراسات التاريخية و البيئية ، المملكة المغربية ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط – المغرب ، 1985 ، ص : 24 .

(2) محمد علي داهش ، **صفحات من الجهاد و الكفاح المغربي ضد الاستعمار** ، دار الشؤون الثقافية العالمة ، ط1 ، بغداد – العراق ، 2002 ، ص : 17 .

(3) **تاريخ الاستعمار و المقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين** ، المرجع السابق ، 26 .

(4) عبد السلام أديب ، **التحولات الاقتصادية و السياسية للطبقات الاجتماعية في المغرب** ، ج4 ، المرجع السابق ، ص : 14.

9000 هكتار سنة 1930[1] ، وفي سنة 1918 أسست الحماية ما يسمى بالشركات الاحتياطية الأهلية بلغ عددها 55 عام 1928 و ذلك لتسهيل القروض بدون ربا و لكن هذه الشركات ظلت عديمة الجدوى نظرا لمواردها المحدودة و هلهلة نظامها[2].

و تشغل المعادن المكانة الثانية بعد الزراعة في حياة مراكش الاقتصادية فبعد فرض الفرنسيون لحمايتهم على البلاد استطاعوا أن يستخدموا معارفهم في سبيل كسف معادن استولوا عليها بأموالهم ورجالهم وبدأ العمل في استغلال الفوسفاط سنة 1919 ثم صدر مرسوم ملكي بتاريخ 27 يناير 1920 أعطى الدولة المراكشية حق اكتشاف جميع مناجم الفوسفاط و استغلالها[3]

و أحسن ما قامت به جماعة ليوطي هو إنشاء مجموعة من المهندسين لاستخراج معدن (**الفوسفاط**)[4] بعد التنقيب عليه 1921 و استغلاله لصالح الميزانية العامة للمغرب ، وهذا العمل وجب أن يشكر عليه ليوطي لأن للمغرب لزال يعيش إلى يومنا هذا على هذه المادة الخام و على مداخليه التجهيزية سابقا[5].

أما في الميدان المالي فقد كان يسيره بحنكة فرانسوا بيطري هذا الرجل الذي كان يحقق توفيرات هامة بحيث أن ميزانية المغرب المالية كانت دائما متوازنة لا نقص فيها و لا عجز كما يحصل الآن بالمغرب المستقل[6] ، كما كانت إدارة الحماية (إدارة المالية) تتصرف في ميزانية الدولة التي تستشير في إعدادها مع لجنة الميزانية المركبة من المعمرين الأجانب الذين يحتكرون وضع التقارير المالية فيما يسمى بمجلس شوري للحكومة ، وتصادق وزارة الخارجية الفرنسية على المقررات قبل أن تعرض شكليا على الخاتم السلطاني وقد بلغت أول ميزانية للحماية (1913 – 1914) 17 مليونا من الدخل و24 مليونا من النفقات و بارتفاع فاصل عام 1920 إلى 53 مليونا[7].

---

(1) عبد المجيد جلول ، **هذه هي مراكش** ، مكتب المغرب العربي ، مطبعة الرسالة ، ط1 ، القاهرة – مصر ، 1949 ، ص : 113 .

(2) عبد العزيز بن عبد الله ، **تاريخ المغرب العصر الحديث و الفترة المعاصرة** ، ج2 ، المصدر السابق ، ص : 115 .

(3) عبد المجيد جلول ، المصدر السابق ، ص : 117 .

(4) الفوسفاط : هو مركب معدني رمزه p2o5 خامس أوكسيد الفوسفور لا يذوب في الماء تكون من بقايا عظام السمك ، يترسب في الخلجان البحرية الدافئة غير العميقة ، **ينظر** : جمعية المغربية للتأليف ، **معلمة المغرب** ، ج19 ، مطابع سلا ، الرباط – المغرب ، 2004 ، ص ص : 50 – 65 .

(5) عبد الرحيم الورديغي ، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 – 1956 ...** ، المصدر السابق ، ص : 24 .

(6) المصدر نفسه ، ص : 24 .

(7) عبد العزيز بن عبد الله ، المصدر السابق ، ص : 110 .

الفصل الأول : معالم السياسة البربرية الفرنسية في المغرب الأقصى .

المبحث الأول : العوامل المساعدة على تطبيق السياسة البربرية .

المبحث الثاني : المنطلقات الأولى للسياسة البربرية في عهد ليوطي .

المبحث الثالث : المعمرين الفرنسيين بالمغرب العربي و دورهم في إرساء السياسة البربرية .

المبحث الأول : العوامل المساعدة على تطبيق السياسة البربرية

لقد وجدت فرنسا في ثورة **الشيخ عمر الزرهوني** و المعروف **ببوحمارة**[1] ، عاملا و سببا مساعدا للتدخل في السياسة الداخلية للمغرب الأقصى ، حيث تمكن هذا الأخير من جمع القبائل التي مكنته من استمرار ثورته إلى سنة 1909 و التي استطاع من خلالها بوحمارة من السيطرة على الشمال الشرقي من المغرب ، والذي كلف عصيانه الخزينة أموالا طائلة دفعها للاستعانة بالمصاريف الفرنسية الاسبانية[2] ، و في نفس السياق يقول إدموند دونتي أن سياسة السلطان ضد ثورة بوحمارة ارتكزت على العناصر التالية :

1 – الاستفادة من عدم تجانس و صلابة الكتل القبلية المكونة للتحالف حول الجيلالي الزرهوني .

2 – انتهاج سياسة التفرقة بين هذه القبائل عبر استغلال خلافاتها وشراء زعمائها .

3 – إرسال القوة العسكرية لدى القبيلة المتواطئة عندما يشعر بأن القبائل ضعفت[3].

و بالتالي فالحالة الاجتماعية المرتبكة للمغرب و الإخلال المشين بالأمن العام ، زاد في ضعفه خاصة في ظل ما كان عليه من ديون قضت على ميزانيته و كانت القبائل تتملص من دفع الضرائب المفروضة عليها و المتمردون أمثال بوحمارة يزيدون في إثارة المشاكل و نشر الفوضى و التطنع ضد السلطة الشرعية ، الأمر الذي أتاح للفرنسيين و معهم الإسبانيين أن يضغطوا على السلطان حتى يقبل الإصلاحات التي يودون القيام بها لصالحهم بالضبط[4].

---

(1) عمر الزرهوني (بوحمارة) : هو الجيلالي بن عبد السلام بن إدريس اليوسفي الزرهوني من قبائل الزرهون ، أبوه بربري ولد سنة 1862 استطاع كسب شعبية ، تقلد مناصب منها الكتابة بالديوان ، ينظر : محمد الصغير الخلوقي ، **بوحمارة من الجهاد إلى التآمر (المغرب الشرقي و الريف من 1900 – 1909)** ، دار المعرفة للنشر ، الرباط – المغرب ، 1993 ، ص ص : 23 – 24 .

(2) محمد علي داهش ، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ، مركز الكتاب الأكاديمي ، ط1 ، عمان – الأردن ، 2012 ، ص ص : 28 – 29 .

(3) محامدي مرنان ، **السلطة المركزية في المغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج** ، المرجع السابق ، ص : 249 .

(4) أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940** ، ج1 ، مطبعة النجاح الجديدة ، ط1 ، الدار البيضاء – المغرب ، 1992 ، ص : 32 .

وقد قامت سلطات الحماية بشذ و إذكاء لإنجاح مهامهم في المنطقة و المتمثلة في :

1 – الإشراف على الاتصالات مع قادة القبائل كتلك التي باشرها " علي بن محمد الايلغي و مولاي الزين مع مربيه ربه " حيث ركنت إلى أسلوب التوصل إلى حل مقنع مع الفرنسيين .

2 – إثارة النعرات القبلية و البحث عن مواطن الإنقسام و التصدع في العلاقات بين القبائل .

3 – إضعاف الخصم بواسطة العملاء و محاولة تسريب الجواسيس و المخبرين في محيط كردوس لجمع المعلومات عن خطط القبائل الجبلية .

4 – استعمال سياسة الإشاعات في حق بعض رموز المقاومة كما هو الحال بالنسبة للشيخ مربيه ربه و ذلك للتأثير سلبا على حركته[1].

فعملية التشكيك الممنهج في كل مكونات و مقاومات الدولة المغربية يمكن إجمالها في العناصر التالية :

- الفصل المطلق بين إسلام رسمي و إسلام أورثودوكسي عبر اتهام المخزن بالتحريفية و استغلال الدين بهدف تأييد السيطرة على المجتمع .
- التأكيد على أن الدين الشعبي هو كذلك نتيجة حتمية للسياسة الدينية للمحزن الذي عمل على حرمان المجتمع من فهم الإسلام الحقيقي .
- التوظيف الانتهازي للدين و خاصة برفعه لشعار الجهاد بهدف من جهة الحفاظ على ما تبقى من الشرعية السياسية الدينية ومن جهة أخرى يهدف إلى الاستنزاف المادي و المالي للقبيلة .
- الطابع الاستبدادي للمخزن ، لا يحكم إلا بالقوة و لا يتوقف عن سياسة تدمير بنيات القبلية ذات الطابع الجمهوري و المحافظة على إستغلالها[2].

---

(1) **تاريخ الاستعمار و المقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين** ، المرجع السابق ، ص : 76 .

(2) محامدي مرنان ، **السلطة المركزية في المغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج** ، المرجع السابق ، ص : 251 .

إن الساكنة البربرية ، كما يعلم الجميع تدين بالإسلام لكن برابرة الجبال و على الخصوص منهم أهل الأطلس المتوسط و الكبير بقيت متشبثة عير القرون بلهجاتها المتعلقة بتقاليدها و أعرافها فيما يتعلق بالأحوال الشخصية و الإرث ، لقد رفضوا باستمرار الخضوع لسلطة القاضي المكلف بتطبيق قواعد الشرع القرآني ، كما قاوموا السلطة المركزية كلما حاولت إرغامهم على ذلك ، وإذا كان من المؤكد أن عددا كبيرا من القبائل البربرية عربت شيئا فشيئا فإن الكتلة البربرية المنعزلة في الجبال قد دافعت في الماضي على ما يسمى " **بالإستقلال الذاتي و الداخلي** "[1].

فقد أشار الأوروبيون القلائل الذين اهتموا بالكتابة عن البلدان إفريقيا الشمالية قبل 1930 إلى كثرة عدد البربر و اختلافهم [2]عن العرب نتيجة لتشبثهم باستقلالهم وعاداتهم و أعرافهم ، فقد بنيت السياسة الاستعمارية الفرنسية اتجاه البربر على ثلاث خلاصات كما يؤكد المؤرخ المغربي المالكي وهذه ستشكل الأساس النظري و التوجهات العملية للمخطط التقسيمي بين العرب و البربر و محاولة إخراج البربر من حظيرة الإسلام و العروبة و تتمثل هذه الخلاصات بالتالي في :

1 – بناءا على الإختلاف في البناء التاريخي للعرقين ، هناك دعوة لتفضيل الجنس البربري على نظيره العربي و ذلك لقابليته بتقدير الاستعمار على التطور المدني و الحضاري .

2 – استعداد البربر و اكتسابهم لأهلية الإندماج بالمجتمع الفرنسي سياسيا و اجتماعيا و ثقافيا[3].

فأصبح المغرب مجال تطبيق الرئيسي للمخطط الاستعماري في العدوان و محاولة القضاء على الهوية العربية الإسلامية لسكان المغرب بعامة و البربر خاصة ، ونظرا لرسوخ المؤسسات الدينية و التعليمية و الثقافية (**جامع القرويين و غيره** ...) في المدن فقد توجهت نحو المناطق الجبلية و الصحراوية حيث الكثافة البربرية في محاولة لتأسيس لكيانية ذاتية منفصلة عن الكيانية الاجتماعية العامة[4].

---

(1) جورج سبيلمان ، **المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912 – 1956** ، المرجع السابق ، ص : 57 .

(2) سلسلة الندوات و الأيام الدراسية **(المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904 – 1955 ، الجذور و التجليات)** ، أعمال الندوة العلمية 13 – 14 – 15 نوفمبر 1990 ،1997 ، ص : 178 .

(3) محمد علي داهش ، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ، المرجع السابق ، ص ص : 24 – 25 .

(4) المرجع نفسه ، ص : 25 .

إذن فالسياسة البربرية[1]ترمي لفرنسة المغرب لغويا و سياسيا و قضائيا و تتخذ لذلك وسائل التفرقة بين عنصرين كبيرين في البلاد فتعمد إلى من تظنه أقرب إليها فتحول بينه و بين الثقافة الإسلامية و العربية و تعمد إلى الجماعات القبلية التي كانت مهمتها الدفاع عن القبيلة و تدبير مصالحها المحلية و تمثيلها أمام ولاة الملك فتقبلها إلى المحاكم و تجعل مما يقي من بعض الأعراف الجاهلية قانونا ثابتا[2].

و بالحديث عن حرب " **الريف** "[3] التي تحالفت فيها فرنسا مع إسبانيا للقضاء على ثورة الريف و جمهوريتها وزعيمها صدى على المستوى المحلي و الإقليمي العربي و الإسلامي تمثل في النظر إلى هذه الحرب على أنها نوع من الحروب الصليبية تشن ضد الإسلام ، مما يعني بالضرورة القيام بواجب الجهاد للحفاظ على الإسلام ومكوناته وهذا لا يتم إلا بالاستدعاء " **السلفية** "[4]كمرجعية نظرية وفكرية[5] ، فلقد قام " **ليوطي** "[6] بكل ما في وسعه لمواجهة حرب الريف فطالب المساعدة لدى القبائل الخاضعة للحكم الفرنسي على يد قوادهم و على رأسهم الباشا الحاج التهامي الجلاوي ، ثم جند رؤساء الزوايا و على رأسهم شيخ الطريقة الكتانية الفاسي عبد الحي الكتاني الذي جال كل ربوع

---

(1) السياسة البربرية : هي سياسة طبقتها فرنسا عند وضع يدها على الشمال إفريقيا ، فكرت في أن تضم إليها الأمة المغربية المسلمة الممتدة من تونس – الجزائر – المغرب الأقصى ضمها نهائيا و أجمع ساستها على أن هذه البلاد لا يمكن الاطمئنان بها إلا بعد إبادة الإسلام منها لأنه يثبت في معتنقيه عاطفة المقاومة للأجانب ، **ينظر** : محمد مكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، شركة بابل للنشر ، ط2 ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1993 ، ص : 15 .

(2) علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، المصدر السابق ، ص : 164 .

(3) الريف : تطلق كلمة الريف في المغرب على طرف الشيء أو نطاقه الخارجي وهي في الساحل الشمالي و صارت تطلق على المنطقة المحيطة بسبة عربا على حدود الجزائر شرقا و طبقا لهذا التحديد فإن بلاد الريف تمتد بمحاذاة البحر على مسافة طولها 120 ميلا و عرضها 25 ميلا ، **ينظر** : عبد الله عبد الرزاق إبراهيم و شوقي الجمل ، **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر** ، دار الزهراء للنشر و التوزيع ، ط2 ، الرياض – السعودية ، 2002 ، ص : 129 .

(4) السلفية : و هي حركة دينية تعني الرجوع بالإسلام إلى منابعه الأولى لذلك فهي ترفض كل الخرافات و التخلف الفكري الذي علق بعقول المسلمين و هي ترفض التدخل الأجنبي الاستعماري في شؤون المسلمين سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و فكريا ، **ينظر** : عبد الكريم غلاب ، **ملامح من شخصية علال الفاسي** ، مطبعة الرسالة ، الرباط – المغرب ، 1974 ، ص : 129 .

(5) فادية عبد العزيز القطعاني ، **الحركة الوطنية المغاربية 1912 – 1937** ، المجلة الجامعة ، ع 16 ، م1 ، فيفري 2014 ، ص : 47.

(6) ليوطي : ولد لويس هوبير ليوتي بنانسي في نوفمبر 1854 ، حصل على شهادة البكالوريا في جويلية 1872 ثم إلتحق بالمدرسة العسكرية سان سير عام 1873 و من ثم انضم لمدرسة الأركان العليا للجيش سنة 1876 و في 19 نوفمبر 1887 تولى قيادة الوحدة العسكرية الأولى من الفوج الرابع من فرسان السلاح ، عمل على تحسين المعيشة لحياة رجاله ثم تم تعينه رئيس الأركان في الهند الصينية سنة 1894 كان تحت إشراف العقيد جاليني قائد الناحية العسكرية من جهة الحدود الصينية ، وشغل منصب رئيس أركان جيش الاحتلال ثم مدير المكتب العسكري ثم محافظ العام للهند الصينية ، توفي سنة 1934 ، **ينظر** :

ministère de la **défens** ، **Hubert Lyautey (1854 – 1934)** ، collection mémoire et citoyenneté ، n: 40 direction de la mémoire du patrimoine et des archives ، p : 02 .

المغرب لتجنيد السكان الساذجين و الأميين باسم الإسلام ضد " **حرب الريف** " المهددة لفاس و المخزن الشريف[1].

فالإتفاق حول زعيم زاوية لمواجهة الخطر الأجنبي و كذا خطر السلطة المركزية يرجع إلى الخصوصية البربرية التي في نظر " **ميشو بلير** " ترفض خضوع البربر إلى زعيم من بينهم يختارون زعيما من خارج القبيلة أو يتوحدون فقط عندما يتهدد خطر ما و يتجزؤون عند زوال هذا الخطر " خلافاتهم الداخلية غالبا ما سمحت للعرب بالانتصار عليهم بسبب الاستفراد بهم ونهج سياسة مواجهة هذا الطرف للطرف الأخر و إلى حدود اليوم لا يمكن النظر إلى وهم التفوق العربي إلا ارتباطا باستحالة اتفاق القبائل البربرية على سيد كيف ما كان و الخضوع له "[2].

و عندما يكون الصراع بين القبيلة و المخزن تتخذ علاقة زعيم الزاوية منحا أخر حسب شروط الصراع و ميزان القوى ووضعية التحالفات و الموقع الجيوستراتيجي ، لكل طرف عناصر تساهم في تحديد مصير الأزمة ووضعية الزعيم و القبيلة معا قد يحدث أن يتحول الزعيم إلى وسيط بين المخزن و القبيلة فيكون النجاح في المهمة إيجابيا على المكانة السياسية و الروحية و المادية[3].

إن كل هذا يدخل في تقرير الوضع القائم آنذاك بسبب تصرفات الفرنسيين و تحدياتهم و تحرشاتهم المبنية على " **خطة مرسومة آخذة في الإنجاز** "[4]، وقد جاء في قول أحدهم " **و حينما شرعنا في تهدئة المغرب تطبيقا لمقتضيات معاهدة 1912 من أجل توحيد البلاد و إخضاعها للسلطة السلطان وجدنا في البرابرة خصوما أقوياء و جنودا بواسل لكن أسلحتنا كانت أقوى** "[5].

---

(1) عبد الرحيم الورديغي ، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 – 1956 ...** ، المرجع السابق ، ص : 77 .

(2) محامدي مرنان ، **السلطة المركزية في المغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج** ، المرجع السابق ، ص : 245 .

(3) نفسه ، ص : 246 .

(4) محمد حسن الوزاني ، **مذكرات حياة و جهاد (التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية)** ، ج2 (الريف) ، مؤسسة محمد حسن الوزاني للنشر ، ط1 ، فاس – المغرب ، 1982 ، ص : 328 .

(5) جورج سبيلمان ، **المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912 – 1956** ، المرجع السابق ، ص : 58 .

و انطلاقا من سنة 1922 أصبحت المقاومة الريفية تحظى بتأييد وعطف قبائل ورغة مما دفع **عبد الكريم الخطابي**[1] إلى إرسال مبعوثين للمنطقة و على رأسهم أخوه " محمد " للتأكد من متانة الشعبية التي كان يتمتع بها الزعيم الريفي و ترتب عن ذلك إحراز تقارب مفاجئ في العلاقات بين ابن عبد الكريم و أعمر ولد حميدو الذي تم تعينه على رأس قبيلة **مرنسية**[2]، ولكن هذا التقارب كان ظرفيا لأن أعمر ولد حميدو ظل على اتصال مستمر بمصلحة المخابرات الفرنسية ، فقد كان رد فعل السلطات الفرنسية في شكل حملات دعائية ضد المقاومة و رجالها و سيقوم بتطبيقها حليفها في كزناية القائد المذبوح[3].

وهنا يمكن القول أن التقسيم الكلاسيكي للبلاد المغرب الأقصى الذي يفصل بلاد " **المخزن** " عن بلاد " **السيبة** "[4] انطلاقا من اتساع فضاء سيطرة الدولة[5] ، وهو التصور الفرنسي الذي أصطلح على تسميته " **بالأسطورة البربرية** "[6].

---

(1) عبد الكريم الخطابي : ولد الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي في مدينة مليلة المغربية (1299 هـ - 1882 م) و قد اشتهر أفراد أسرته بمقاتلة الإسبان وقد كان والده قاضيا شرعيا بمدينة مليلة و قد سار الخطابي على نهج والده حتى عرف من بين أترابه بالعلم و التقوى و الشجاعة بحيث قاتل الإسبان و اعتقل سنة 1920 ، وبعد خروجه كون جيشا انتصر به على الجيش الإسباني و أنشأ جمهورية الريف ، توفي 1963 ، **ينظر** : رشدي الصالح ملحس ، **سيرة محمد بن عبد الكريم الخطابي (بطل الريف ورئيس جمهوريتها)** ، المطبعة السلفية ، القاهرة – مصر ، 1925 ، ص ص : 25 – 29.

(2) قبيلة مرنسية : كانت مقسمة ، من ناحية النفوذ إلى منطقتين قسيوة في الشمال وكانت تحت سيطرة أعمر ولد حميدو ، وفي حين كانت بني يحي في الجنوب خاضعة لأولاد بدر ، **ينظر** : محمد خرشيش ، **المقاومة الريفية** ، سلسلة شراع ، ع22 ، دار النشر المغربية ، طنجة – المغرب ، 1997 ، ص : 13 .

(3) المرجع السابق ، ص ص : 12 – 14 .

(4) بلاد السيبة : هو مفهوم مضاد لبلاد المخزن و السيبة كلمة بربرية و تعني الانشقاق ويشير ذلك إلى المناطق البربرية التي رفضت الخضوع لسلطة السلطان المني و امتنعوا عن دفع الضرائب له ، فسلوك قبائل السيبة يفيد بأنهم كانوا ينزعون دائما إلى الاستقلال و الحرية بحكم أنفسهم بأنفسهم ، **ينظر** : عبد السلام أديب ، **التحولات الاقتصادية و السياسية للطبقات الاجتماعية في المغرب** ، المرجع السابق ، ص : 12.

(5) دلندة الأرقش ، **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر** ، مركز النشر الجامعي ميديا كوم ، تونس ، 2003 ، ص : 195 .

(6) سلسلة الندوات و الأيام الدراسية **(المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904 – 1955 ، الجذور و التجليات)** ، المرجع السابق ، 180 .

المبحث الثاني : المنطلقات الأولى للسياسة البربرية في عهد ليوطي

شغل الماريشال **ليوطي** منصب المقيم العام بجانب القيادة العسكرية منذ فرض الحماية سنة 1912 و حتى سنة 1925 و قد وضع ليوطي أسس و مبادئ الإدارة الفرنسية غير المباشرة و يتضح ذلك من قوله " **تتضمن فكرة الحماية أن الدولة المحمية تحتفظ بأنظمتها عن طريق هيئاتها المنظمة و أن تحكم نفسها بنفسها هيئاتها المنظمة ومراكش دولة مستقلة تعهدت فرنسا بحمايتها على أن تظل تحت سيادة السلطان مع الاحتفاظ بنظم الحكم الذي اتخذته ومن الواجبات التي أنيطت بضمان وحدة هذه الحكومة و المحافظة على نظام الحكم القائم بها**"[1].

إن السياسة الفرنسية اتجاه العروبة و الإسلام شملت كل أبناء المغرب العربي من خلال الجهود التعليمية و التبشيرية المدعومة بكل الإمكانات الكنيسية وجاء التركيز على البربر لأهداف مرحلية و مستقبلية تخدم الأهداف الاستعمارية ، وتظهر سياسته ضد اللغة العربية و الدين الإسلامي في المغرب من خلال تعليماته الشهرية إلى ضباط المخابرات ورؤساء المناطق العسكرية و المدنية المغربية ومما جاء في إحدى تعليماته الصادرة بتاريخ 1921/06/16 ما نصه " **ليس علينا أن نعلم العربية لمجموعة من الناس استغنوا عنها دائما (في إشارة للبربر) إن العربية عنصر الأسلمة لكونها لغة القرآن ، أما مصلحتنا فتفرض علينا أن نجعل البربر يتطورون خارج إطار الإسلام ... كما يلزم خلق مدارس فرنكو – بربرية حيث نعلم الفرنسية للبربر الشباب** "[2].

إن مرجعية طرح **ليوطي** أي التمييز بين المغرب النافع و الغير النافع هي ما كتب حول بلاد المخزن و بلاد السيبة ضمن أطروحة انقسام التنظيم المغربي إلى تنظيمين متعارضين على جميع المستويات و مستقلين عن بعضهما البعض[3].

---

(1) اتحاد المغرب العربي ، **الوحدة التاريخية و الجغرافية** ، منتدى سور الأزيكية ، الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد لتنسيق و المتابعة ، يونيو 2001 ، ص : 78 .

(2) محمد علي داهش ، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ، المرجع السابق ، ص : 23 .

(3) محامدي مرنان ، **السلطة المركزية في المغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج** ، المرجع السابق ، ص : 264 .

فالمغرب غير النافع – **بلاد السيبة** – يتطلب حسب قول ليوطي الأمن و هو ما يوازيه في القاموس العسكري القوة لكن بدون مغامرة بالجيش الفرنسي في مواجهة مفتوحة و عنيفة اقتصاديا في المال و الرجال لذا يتوجب الاعتماد على وسائل أخرى في عملية الإخضاع ، أما المغرب النافع و بحكم كونه كان خاضعا للمخزن قبل الدخول الفرنسي يعتبر مهيئا أكثر لتقبل فكرة الاحتلال خصوصا و أن الاستثمار في الميدانين الاقتصادي و الاجتماعي يستهدف هذه المناطق دون غيرها ، ولقد اعتمدت الإقامة العامة على العديد من السياسات ضمن عملية الإخضاع و ذلك بناءا على الخصوصيات المرتبطة بكل جهة أو منطقة سواء بالنسبة لبلاد المخزن أو بلاد السيبة شكلت المعرفة السوسيولوجية أهم أساس ضمن أسس أخرى في عملية السيطرة و المراقبة[1].

إن هذه السياسة الفرنسية اتجاه البربر ظهرت بتركيز في الجزائر و المغرب بخاصة حيث الوجود البربري و اعتمدت الأسس التالية :

- عزل المناطق ذات الكثافة السكانية من البربر عن محيطهم الاجتماعي و ممارسة إدارة خاصة اتجاههم في كل ما يخص شؤون حياتهم بعيدا عن الشريعة الإسلامية و اللغة العربية و العمل على إحياء الأعراف و التقاليد .
- العمل من أجل القضاء على اللغة العربية بإحياء اللهجات البربرية و تشجيع الكتابة بها و لكن بالأحرف اللاتينية .
- فسح المجال أمام البعثات التبشيرية و إمدادها بالعون المالي و الدعم السياسي و العسكري لإنشاء المراكز الدينية التبشيرية و المراكز الثقافية بما يخدم الهدف المستقبلي و هو العمل التدريجي على تجريد أبناء البلاد من هويته الدينية و انتمائهم القومي[2].

---

[1] المرجع السابق ، ص : 265 .

[2] محمد علي داهش ، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ، المرجع السابق ، ص : 24 .

ولم تكن حكومة الحماية تستقر بالرباط حتى أنشئت مدرسة عليا أطلقت عليها اسم (**مدرسة اللغة العربية و اللهجات البربرية**) و ابتدأت الدراسة فيها سنة 1913 تمهيدا للسياسة البربرية في المغرب الأقصى و كان جلالة السلطان و حكومة المخزن الشريف على غير علم بالسياسة البربرية ومراميها الاستعمارية ضد الشريعة الإسلامية و اللغة العربية و الوحدة الوطنية المغربية[1] ، فسياسة الإدماج المباشر للقبائل البربرية في المنظومة الفرنسية نجد أسسها كذلك لدى المراقب المدني **برونو** " **في كون العرف – الإيزرف – لدى البربر أكثر تطابقا مع القوانين الفرنسية منه مع القواعد الإسلامية لذا فمن مصلحتنا تشجيع استعمال أعرافهم المدنية تحت مراقبتنا** "[2].

فقد بنت الحماية سياستها هذه على أساس فكرة خاطئة مفادها أن البربر لم يعتنقوا الإسلام إلا ظاهريا و بالتالي فمن الأنسب لهم الاعتراف بعرفهم الخاص كقانون مدني و تطبيقه رسميا بواسطة محاكم خاصة[3] ، وبناءا على ذلك اتخذ الجنرال **ليوطي** قرار اجتياح جبال الأطلس المتوسط في أوائل ربيع 1913 فانطلقت مجموعة مكناس المتنقلة من الحاجب لتحل بهضبة دار القايد **ايطو** المواجهة لوادي آزرو وبقي السيد لوكلي من المخابرات و هو المتضلع في معرفة قبائل المنطقة تحت أوامر الجنرال **هانريس** قائد الجيش المرابط بدائرة بني مطير و بناءا على المعلومات التي حصل عليها لوكلي قرر ليوطي القدوم يوم 8 يوليوز 1913 إلى القايد **ايطو** حيث قضى ليلة كاملة في المحادثات مع بعض قادة بقبيلة بني مكيلد حصل بعدها على قبول هؤلاء القادة الخضوع و المساعدة شريطة أن تلتزم بإحترام أعراف الإيمازيغن التقليدية فقبل ليوطي و تعهد أن ينتزع الموافقة من السلطان[4].

---

(1) محمد المكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، المصدر السابق ، ص ص : 20 – 21 .
(2) محامدي مرنان ، **السلطة المركزية في المغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج** ، المرجع السابق ، ص ص : 273 – 274 .
(3) صلاح العقاد ، **المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر (الجزائر – تونس – المغرب الأقصى)** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط6 ، القاهرة – مصر ، 1993 ، ص : 283 .
(4) جورج سبيلمان ، **المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912 – 1956** ، المرجع السابق ، ص : 58 .

وعند رجوع **ليوطي** إلى الرباط زار السلطان و عرض عليه الوقائع ، وتفهم المولى يوسف – الرجل الحكيم و العاقل – ضرورة الاعتراف من جديد و بصفة رسمية بتلك الأعراف و العادات العتيقة حتى لا يدخل الطرف في صراع طويل و دامي ينتج عنه توسيع الهوة بين المخزن الشريف و البرابرة المعروفين بعبادهم و كثرة عددهم فقد كان مولاي يوسف يعلم أن المغرب الموحد الذي يريده قد يتحقق بقوة السلاح في يوم ما لكن إذا حصل هذا فسيبقى البلد منقسم على المستوى المعنوي ، فأراد السلطان أن تكون الوحدة وليدة انضمام الرعايا عن طواعية سواء كانوا عربا أو بربر[1].

فاستغل المقيم العام **ليوطي** خلو بال المخزن الشريف من كل فكرة سابقة عن هذه السياسة الخطيرة و استصدر من السلطان الأول مرة ظهيرا خطيرا لم يسبق له نظير في تاريخ المغرب منذ أن دخل في الإسلام و كان ذلك في يوم 11 سبتمبر سنة 1914 أي بعد سنتين ونصف من عقد معاهدة الحماية[2] ، وبدعوى إحترام التقاليد البربرية[3] ، بواسطة هذا الظهير تأسست المحاكم العرفية " **أزرف** " في مناطق البربر التي عملت إدارة الحماية على إنشاءها و نشرها في الوقت الذي كانت الجيوش الفرنسية تقوم بغزو المغرب بقيادة الجنرال **ليوطي** و باسم السلطان كانت تشيع أنها تعمل على التهدئة ذلك لأن الشعب المغربي بدءا من أول مدينة وطئتها أقدام موقعي الحماية من الفرنسيين مدينة فاس إلى عموم المغرب الكل رفض معاهدة الحماية الأمر الذي كلف فرنسا جلب قوات عسكرية للغزو و إذا مضى على الفرنسيين ثلاث سنوات كلها حروب قاسية كلفتهم الكثير فإن دهاقنة الاستعمار قد انتبهوا بدراستهم للمجتمع المغربي أن قوة المغاربة و قدرتهم تكمن في الوحدة الوطنية و التي قوتها العقيدة الدينية و لذلك كان من أول أعمال إدارة الحماية بقيادة ليطوي بعد اتفاق حكومة بلاده التي أوحى لها بواسطة رجال الكنيسة هو تفتيت و تمزيق تلك الوحدة التي لم يجد لها ليوطي وسيلة غير استعمال اسم سلطان الذي استصدر باسمه ومن غير أن يوقع عليه السلطان المولى يوسف الذي يخوله تأسيس محاكم العرف في بلاد البربر و بين القبائل و بواسطة الرسالة المفتراة على السلطان[4].

---

(1) المرجع السابق ، ص : 59 .
(2) محمد المكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، المرجع السابق ، ص : 21 .
(3) علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، المصدر السابق** ، ص : 164 .
(4) عبد الكريم الفيلالي ، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير** ، ج8 ، المصدر السابق ، ص : 288 .

يستنكر فيها مقاومة القبائل للوجود الفرنسي في المغرب و أن تلك المقاومة تعتبر شرعا خارجة عن دائرة الجهاد و غير مشروعة ما دام السلطان لم يوافق عليها بصفته أمير المؤمنين و أن الذين يقاتلون لا جهاد لهم من غير إذنه و هكذا دبر ليوطي بمساعدة " **الكباص** " مكيدة للتفريق بين المغاربة المسلمين بطريقة خبيثة كان لها أثرها في بعض المناطق التي سارع كبار القوم فيها إلى الاستجابة لاسم السلطان مما أفاد فرنسا في حربها 1914[1] ، حيث يقول في الفصل الأول من ظهير 11 سبتمبر 1914 " **إن القبائل البربرية الموجودة بإيالتنا الشريفة تبقى شؤونها جارية على مقتضى قوانينها و عوائدها الخصوصية تحت مراقبة الحكومة** "[2].

وقبل ذلك فقد أصدرت الإقامة العامة سنة 1913 ظهير ينظم عملية تسجيل الأرض لتشجيع و حماية الملكية الخاصة للمعمرين على الخصوص و كذا القواد بوجدة و الدار البيضاء ما بين 1907 و 1913 في مرحلة أولى ثم عملت في مرحلة ثانية على إحصاء الأراضي الجماعية و الأراضي الحبوس تمهيدا للسيطرة عليها و تفويت استغلالها للمعمرين[3].

وبهذا يمكن القول أن ظهير 1914 يخرج البربر من دائرة القضاء الشرعي في الأمور المدنية و يجعل مجلس الجماعة أو القبيلة مختصا بنظر تلك الشؤون ذلك أن القضاء المراكشي كان ينقسم إلى قسمين قضاء شرعي يختص بالشؤون المدنية أما الجنايات فكانت تقدم أمام الباشا في عواصم الأقاليم أو القواد حكام النواحي و كان إجراء أي تعديل بخصوص القضاء المدني يعد تدخلا في الشؤون الدينية و لذلك أن تدخل سلطات الحماية في هذا النوع من القضاء في أنحاء مراكش و إنما حاولت تنظيمه فأسست له مجلسا أعلى بمراجعة أحكام القضاء و لكن تطبيق العرف كان لابد أن يصطدم بصعوبات جمة لأن الأعراف تختلف من قبيلة إلى أخرى فلا يمكن ضبط الأحكام و ليس من السهل التمييز العرب عن البربر و معرفة الجماعات التي ينطبق عليها الظهير البربري بدقة[4].

---

(1) المصدر السابق ، ص : 289 .

(2) محامدي مرنان ، **السلطة المركزية في المغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج** ، المرجع السابق ، ص : 274 .

(3) نفسه ، ص : 271.

(4) صلاح العقاد ، **المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر ..** ، المرجع السابق ، ص : 283 .

و في رسالة من ليوطي إلى وزير الخارجية الفرنسية خلال شهر يونيو 1915 يوضح سياسته القبلية بعد انتزاع توقيع السلطان على ظهير 11 سبتمبر 1914 " **لقد عملت في حدود حمايتنا بالمغرب على توقيع الصيغ و الأساليب لكي تتلاءم مع كل الأوضاع بهذا البلد متعدد العناصر ، إنني لا أجهل بأن مصلحتنا في المجال الديني كما في المجال السياسي تكمن في أن نفرق أكثر من أن نوحد** "[1].

بعدها أعلنت فرنسا أن النظام العقاري البربري ناقص جدا و أنه توجد فيه عيوب خطيرة تحتاج إلى إصلاح و خاصة في الأعراف التي لا تخدم الاستعمار فبعد أن وجدت فرنسا أن العرف البربري صريح فيما يخص بيع أراضي القبيلة البربرية التي لا يمكن تمليكها للأجانب الفرنسيون بصفة خاصة و بالتالي لا يمكن قبولهم كأحد الملاك في القبيلة إلا إذا تنازل جميع أفرادها عن حقهم في شراء الأراضي المعروضة و إذا فرضنا أنه لا يوجد فرد من القبيلة يشتريها و اشتراها أجنبي فإن العرف البربري يعطي الحق استرداد هذه الأرض لكل فرد من أفراد القبيلة حيث لا يحدد حق تمليك الأرض بمقدار سنين استغلالها ولا لطبقة خاصة هي القبلية و بالتالي يمكن للبربري استعادة الأرض إلى أملاك القبيلة و بالتالي إخراج الأجنبي من القبيلة خالي اليدين[2].

ثم جاء ظهير 1919/04/27 ليطلق يد المعمر بواسطة مجلس الوصاية الذي كان يضم أربعة موظفين سامين من الإقامة العامة مستشار الحكومة الشريفة ، المدير العام للفلاحة و التجارة و الاستعمار ، مدير الشؤون الأهلية ، رئيس مصلحة المراقبة المدنية وكذلك موظف مسلمين تابعين للحكومة المخزنية و بذلك روعيت مصالح الأجانب بالدرجة الأولى وعلى نطاق أوسع من ذي قبل إذ منحت مئات الهكتارات بقرار إداري للمزارعين بتسهيلات كبيرة و في شكل قطع للتعمير تخضع لشروط تقنية و عقارية معنية بدءا من السهول الغربية 1916 ، إذ لم تطبق هذه السياسة بأنكاد إلا في سنة 1927 و لفائدة 5 مزارعين فقط وزعت عليهم 2200 هكتار شمالي مدينة وجدة [3].

---

(1) محامدي مرنان ، **السلطة المركزية في المغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج** ، المرجع السابق ، ص : 274 .

(2) محمد المكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، المرجع السابق ، ص : 40 .

(3) **تاريخ الاستعمار و المقاومة باللبادية المغربية خلال القرن العشرين** ، المرجع السابق ، ص : 28 .

و بحلول سنة 1922 أصدرت الإقامة العامة ظهيرا ثانيا و الذي كان الهدف الأساسي منه " **إدخال التسجيل العقاري إلى المناطق البربرية ووضع ضباط لتفويت العقارات التي يفوقها الأهليون من القبائل ذات العوائد البربرية التي توجد فيها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية**"[1].

كما عمل دعاة السياسة البربرية على إلغاء حق الشفعة الذي يعود إليه البربري من أجل استرداد أرضه من الأجنبي فهم متأكدون انه سيبقى دائما عددا من الأهالي في القبيلة يطالبون بهذا الحق الذي ينزع الملكية من هذا الأجنبي ، وطالب هؤلاء الدعاة المساعدة من الجماعات البربرية من أجل تحقيق مطلبهم " **إلغاء حق الشفعة** " دون احتياج إلى نصوص قانونية جديدة ويكون هذا الإلغاء على لسان الجماعة البربرية التي هي حارسة العرف و يكون في جلسة علنية يحضرها جماهير البربر من أجل تقبلهم لإلغاء هذا الحق و هكذا تحتفظ فرنسا بالأعراف البربرية[2].

فلقد نجحت فرنسا في تعميم مؤسسة " **أجماعة** " حيث وصل عددها 72 أجماعة أواخر 1929 بالرغم من الطابع الشكلي الذي يميزها و كذا المشاكل التي تواجهها في ميدان التطبيق هذا النجاح النسبي يشجعها على إصدار الظهير البربري سنة 1930 حيث تم توسيع اختصاصاتها في القضايا المدنية و التجارية على حساب القواد و تم تهميش المجلس الجنائي المرتبط بالمخزن المركزي لصالح القضاء و المحاكم الفرنسية و هو ما يعني ضرب سيادة السلطان على ما يقارب 700 ألف بربري و إخراجهم نهائيا من دائرة الشرع إلى دائرة العرف و القانون الفرنسي[3].

---

(1) محمد المقري ، **ظهير البربري في الجريدة الرسمية للدولة المغربية الشريفة المحمدية** ، ع919 ، 6 جوان 1930 ، الرباط – المغرب ، ص : 132 .

(2) محمد المكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، المرجع السابق ، ص : 48 .

(3) محامدي مرنان ، **السلطة المركزية في المغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج** ، المرجع السابق ، ص : 277 .

المبحث الثالث : المعمرين الفرنسيين بالمغرب العربي و دورهم في إرساء السياسة البربرية.

لا تشير أولى الكتابات المتعلقة بالجزائر ولاسيما المسألة البربرية إلى وجود معرفة مسبقة من قبل الإدارة الاستعمارية الفرنسية البربر أو بخصوصيات تميزهم فالمعلومات التي جمعها المترجم العسكري الفرنسي " **ألفنسو مايير** " سنة 1859 من أفواه شيوخ منطقة القبائل المتعلقة بأصل السكان و نشرتها المجلة الإفريقية في مقال بعنوان (**أصل سكان بلاد القبائل حسب العرف المحلي**) تحيل على اعتقاد بأن تلك المجموعات القبلية هي من أصل عربي عدا قبيلة فراوسن و إيجرو و غروبي التي يعتقد أنها ترجع إلى أصول فارسية[1].

فقد كانت في الجزائر جولات المبشرين ، وفي بني عباس قتل دوفوكو الذي ترك وصيته لمعاصريه مثل وصية إيزابيلا للإسبان فكان أول من نقلها لنا عن المغرب هو لويس ماسينيون عدو الإسلام و أحد دهاقنة الاستعمار الذي عمل ما أمكنه من أجل هدم و تشويه أثره[2] ، ويعتبر جورج سوردون أحد أقطاب السياسة البربرية في الجزائر لإنتماءه إلى المدرسة الاستعمارية الفرنسية حيث كان من الداعمين لبلاده في سياستهم اتجاه البربر و ذلك بتكوينه رصيد معرفي كافي حول شؤون سكان المغرب العربي لذلك كان من بين الأوائل الذين اهتموا بالمسألة البربرية في المغرب[3] ، وكان من المتأثرين بتجربة بلاده بالجزائر اتجاه العنصر البربري ، فرأى أنه من الضروري تطوير هذه التجربة في المغرب الأقصى محاولا عدم تكرار الأخطاء التي مارستها الإدارة الفرنسية بالجزائر و ذلك بتوسيع الفجوة و النزاعات بين العرب و البربر بإلغاء الشرع في المناطق البربرية[4].

---

(1) سالم لبيض ، **الأقلية البربرية في تونس (الاستعمالات الثقافية و السياسية للمجموعات البربرية في المغرب العربي)** ، دار سوتميديا للنشر و التوزيع ، المركز العربي للدراسات السياسية و الاجتماعية ، ط2 ، تونس ، 2017 ، ص : 01 .

(2) عبد الكريم الفيلالي ، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير** ، ج8 ، المصدر السابق ، ص : 289 .

(3) بوضرساية بوعزة ، **سياسة فرنسا في الجزائر (1830 – 1930)** ، المرجع السابق ، ص : 290 .

(4) عبد الحميد احساين ، **أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية 1930** ، المرجع السابق ، ص : 28 .

إن نشر أولى الأعمال الفرنسية حول تصورات القبائل لأصولهم دون تحريف إيديولوجي استعماري مرده أن فرنسا لم تضع بعد سياسة محددة في مقاربتها للمسألة الجزائرية فهي لا تزال في مرحلة الاستكشاف الاستعماري ولم تتوقف تلك الحقبة من تاريخ الجزائر استمرت في ظل نشاط الجامعة الجزائرية التي تأسست نواتها الأولى و هي المدرسة العليا للآداب سنة 1909 م[1] ، فلقد اعتمدت الإستراتيجية الاستعمارية العلم أداة لتعميق الصدع و تفكيك الوحدة الوطنية لبلدان المغرب كما نصح بذلك لادريت شاريير فرنسا لحظة شروعها في احتلال المغرب الأقصى التشكيك في وحدة مكونات المجتمعات المغربية ، فكلما اختلفا خطاب الاستعمار تقابلا تاريخيا بين الإسلام و المسيحية ، إن النظر إلى المغرب العربي كوحدات اجتماعية أثنية متقابلة إلى حد التناحر[2].

و تحقيق لذلك يقول أسقف الجزائر لافيجري " **إن هذا التنصير سهل ميسور فوضع برنامج مقررا وهو أن يجعل من الجزائر مهدا لشعب عظيم كريم نصراني أن يجعل منه فرنسا أخرى بإختصار ... و أن ننشر حول أنفسنا حضارة مصدر إيمانها الإنجيل و أن نحمل مشاعل هذه الأنوار حتى ما وراء الصحراء إلى بلاد لا زالت إلى الآن غارقة في الجهالة ثم نربط إفريقيا الوسطى بحياة الشعوب المسيحية لذلك ما تتطلبه إرادة الله منا** ... " ، ورغم ما أقدم عليه الفرنسيون من إجرام و التمزيق في حق شعب الجزائر المسلم وما أصدروه من قوانين تجرده من شخصيته فإنهم لم يكتفوا بذلك بل قام الاستعماريون منهم بدراسات و أبحاث حول الأعراف و عادات البربر و من ذلك ما قام به **هانوتو و لوترنو** في كتابهما المعنون " **بلاد زواوة وعوائدهم** " و الذي صدر سنة 1893 و هانوتو الذي أصبح وزيرا لخارجية فرنسا و هو صاحب الدراسة الفاجرة حول الإسلام و التي رد عليها الشيخ محمد عبده ، وفي تلك الدراسة أشار **هانوتو** إلى المغرب الأقصى الذي أطلق عليه البلد المسحور ثم ما نشره المسيو بولفيه في مؤتمر المستشرقين الرابع عشر 1919 حول قانون عدني و قانون دوار المعاتقة و هو بحث نشره هاكون كانبرودون حول عوائد زواوة 1921[3].

---

(1) سالم لبيض ، **الأقلية البربرية في تونس ...** ، المرجع السابق ، ص : 41 .

(2) أحمد مالكي ، **الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت – لبنان ، 1994 ، ص : 121 .

(3) عبد الكريم الفيلالي ، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير** ، ج8 ، المصدر السابق ، ص ص : 290 – 291 .

ثم نشر في مجلة هيسبيريس 1922 ، وقانون آيت هشام و إيغيل أنزكر ، ونشر ميو يوم ذكرى تكريم المسيو هنري باصي 1920 في المجلة الجزائرية بتاريخ نوفمبر 1930 و قانون آيت أسلان الذي نشر في مجلة لانريس ليبر 1932 و قوانين تسع مداشر الواقعة يمين وادي أساو و التي نشرها بلقاسم بن أسديره مع دراسته للغة أزواوة 1887 و قانون آيت خليفة[1].

و لقد كتب ريني مونيي ضمن سياسة الاستكشاف التي دامت طويلا (**لنا مصلحة نظرية وتطبيقية لنتعرف على حياة الشعوب الجزائرية لأنه من حقنا و من واجبنا نحو الفرنسيين أن نعرف ونفهم جميع الشعوب التي نحميها و ندير شؤونها ولا نتوقف أبدا عن القيام بالواجب نحوها** ...)و في الجزائر ذاتها نجد مسكراي و دوتي قد تركا لنا أعمالا مجيدة بحق وتزيد أن تنظيم الدراسات الأنثوغرافية في إيطار مؤسسة عمومية (**لما في تنظيم الدراسات من غايات مادية و تطبيقية و بإعتبار أن العلم مصدر للنفوذ و الحكم**)[2].

و هذا ما يبرر ركام الدراسات و الأبحاث التي أنجزت على امتداد النصف الأخير من القرن الماضي و بخاصة الأربعين سنة من هذا القرن و هي على تباعد سنوات صدورها و تشعب مسارها ، فالواقع التاريخي الذي تثبته تقاليد البربر و أعرافهم و نمط عيشهم و المظهر الأخير لهذه الثنائيات هو التعارض (**المستديم**) و هي الثنائية التي أجهدت الأبحاث الاستعمارية من أجل بلورتها[3].

إن تأخر المعرفة الدقيقة بتركيبة البربر في المغرب الأقصى و خصوصيتهم قد أخر بدوره سياسة استعمارية فرنسية اتجاههم ، لكن تنامي النزعة البربرية وفق مخطط استعماري قد تزامن مع نهاية الحرب العالمية الثانية مع رفض الإنتماء العربي الإسلامي للشعب المغربي و هو ما سيشكل مدخلا للسياسة البربرية في كامل منطقة المغرب العربي[4].

---

(1) المرجع السابق ، ص : 291 .
(2) سالم لبيض ، **الأقلية البربرية في تونس ...** ، المرجع السابق ، ص : 42 .
(3) أحمد مالكي ، **الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي** ، المصدر السابق ، ص : 122 .
(4) سالم لبيض ، المرجع السابق ، ص : 42 .

و في هذا الإيطار جمع " أبييس" في سنة 1914 معلومات غزيرة عن عرف بني مطير و بعده أصدر بول مارتي في سنة 1918 كتيبا خاصا يتضمن تفاصيل القوانين العرفية التي ألزمت سلطات الحماية القبيلة على الاحتكام إليها لتسوية خلافاتها اليومية ولم يأت ذلك الاهتمام و لا تلك الأحكام اعتباطا فقد توخى أصحابها من ورائها أساسا ترسيخ فكرة وجود شعبين في المغرب يختلفان من الناحية العرقية و الثقافية و القانونية و ذلك بهدف الإعداد للخطة الاستعمارية التي كانت ترمي إلى تقسيم البلاد إلى منطقتين قضائيتين اثنين شرعية و عرفية في إيطار تطبيق السياسة المسماة بالبربرية و التي بدأت فرنسا تخطط لها منذ 1914[1].

لم تأت سنة 1915 حتى صدر أمر المقيم العام ليوطي بتأليف لجنة خاصة للأبحاث البربرية وحدد أغراضها في جميع الأبحاث المتعلقة بالقبائل البربرية من جميع أطراف المغرب و استخراج نتائج عملية من هذه الأبحاث تساعد فرنسا على تنظيم هذه القبائل و إدارتها بشكل يتفق مع المصلحة الفرنسية فتألفت هذه اللجنة فعلا في الرباط الفتح حيث القصر السلطاني و قصر الإقامة العامة بتاريخ 9 يناير 1915[2].

ولتحقيق هذه الأهداف عمل **جورج سوردون** على الإحاطة بكل ما له علاقة بسكان المنطقة من خلال دراسة وتحليل عاداتهم و تقاليدهم بغية الوصول إلى نقاط ضعف هؤلاء (**البربر**) و التعرف بمدى تمسكهم بالقضاء الإسلامي و إمكانية التخلي عنه و إحلال محله العرف البربري[3].

و بناءا على ذلك تخصص في الدراسات القانونية و أصبح أستاذا محاضرا بمعهد الدراسات المغربية العليا فصب كل اهتمامه لدراسة كل الأعراف البربرية[4] ، خصوصا بعد ما عينه الجنرال ليوطي رئيسا على مجموعة من المنظرين الاحتلال الفرنسي من أجل إعطاء صورة قانونية للأعراف البربرية من خلال تدعيمها بأبحاث و مؤلفات تسرد أفكار وهمية[5].

---

(1) العربي أكنيح ، **آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر : نموذج قبيلة بني مطير (آيت انظير)** ، مطبعة انفو برانت ، فاس – المغرب ، 2004 ، ص : 195 .

(2) محمد المكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، المرجع السابق ، ص : 29 .

(3) بوضرساية بوعزة ، **سياسة فرنسا في الجزائر (1830 – 1930) و إنعكاستها على المغرب العربي** ، المرجع السابق ، ص : 200 .

(4) احساين عبد الحميد ، **أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية 1930** ، المرجع السابق ، ص : 29 .

(5) محمد علي داهش ، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ، المرجع السابق ، ص : 26 .

حيث يقول الكومندون **مارتي** الذي هو من أكبر دعاة السياسة البربرية في كتابه (**مغرب الغد**) " **إن المدرسة الفرنسية البربرية " هي مدرسة فرنسية بتعليمها و حياتها بربرية بتلاميذها و بيئتهم إذن فليس ثمة واسطة أجنبي ، كل تعليم عربي و كل تدخل من قبل (فقيه) و كل ظاهرة إسلامية يجب منعها بصرامة تامة فنحن نبتعد من تلقائنا عن كل مرحلة تكون مرحلة إسلامية أي مرحلة تبلور ، إن الآراء هنا و في كل مكان متفقة على هذه النقطة** " و كتب مسيو جلاي أحد موظفي الإقامة العامة في مقال بعنوان (**المدرسة الفرنسية لدى البربر**) ما يأتي " **يجب أن نحذف تعليم الديانة الإسلامية و اللغة العربية في مدارس البربر و أن تكتب اللهجات البربرية بحروف لاتينية** " و ختم مقاله بقوله " **يجب أن نعلم البربر كل شيء ما عدا الإسلام** "[1].

فقد قام **سوردون** بتحرير كتابه تحت عنوان (**المؤسسات و العوائد البربرية في المغرب**) الذي جاء فيه عند صدوره سوء الأحكام التي تطبق في شمال إفريقيا و ذكرها على نوعين المذهب المالكي الذي كان يطبق في المدن و العرف الذي كان يطبق بالجبال ، اعتمد **سوردون** في كتابه مؤلفات السابقين مثل **فرنيل** ، **شارل أندري جوليان** التي اتخذها كقاعدة في بناء كتابه كما اعتمد على أهم الكتب التاريخية و الجغرافية لشمال إفريقيا[2].

ففي خاتمة كتابه قدم نصيحة لفرنسا بضرورة استغلال أهل الجبال و التركيز عليهم فقد صرحت فرنسا للمجلة المغربية أنها كلما تسعى لتطبيق أمر على أهل الجبال تعود إلى كتاب سوردون [3]، و قد كان بعض كبار الأساتذة و المستعربين من أمثال روبير مونطاني و روجي ليطورنو يعتبرون الشبان المغاربة مفتقرين إلى الأخلاق الحميدة فهم بزعمهم أذكياء لكنهم من ذوي الغرور وحب المادة و الفساد الجسدي و الخلقي ولا قدرة لهم على المثابرة و الانضباط و لا رغبة لهم في العمل[4].

---

(1) علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، المصدر السابق ، ص : 164 .

(2) بول زايس ، **دور المؤسسات و العوائد البربرية بإفريقيا الشمالية** ، تع : جورج راي ، المجلة المغربية ، ع5 ، 1937 – 1938 ، ص ص : 60 – 61 .

(3) نفسه ، ص : 62 .

(4) وليام هويسنطن ، **الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج و الأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس 1936 – 1943** ، المرجع السابق ، ص : 58 .

إلا أن كل ما ردده الكتاب الأجانب بصدد سيادة العرف و طغيانه على الحياة القانونية لقبيلة بني مطير لا يجانب كثيرا الحقيقة فقد ظل المطيريون رغم قربهم من فاس و مكناس لما قد يترتب عن ذلك القرب من إشعاع ديني أو تأثير فقهي متمسكين بأعرافهم القديمة يفضلون الاحتكام إليها على الترافع إلى الشريعة الإسلامية ينطبق عليهم تماما ما أورده صاحب " **الحلل البهية** " عند حديثه عن أحوال وأزرف صنهاجة الأطلس المتوسط التي يشكل بنو مطير فرعا منها " **لا يزال غالب أحوال عامة هؤلاء القبائل المذكورين بهذا الجبل .... ومن جاورهم من العرب على منهاج الجاهلية و نسبها** ..."[1].

و يقول **دي مونيين** في كتابه " **إن برامج المدارس البربرية هي نفس البرامج البدوية الأخرى إلا أن فيما يخص المعلمين فيجب عليهم ألا يستعملوا في أي حال اللغة العربية و لو في الدراسة كما يجب ألا يسمحوا التلاميذ اتصال مع (طالب) أما في الحالة التي لا يمكن للمعلم فيها إتباع الطريقة المباشرة فينبغي له إن كان يعرف البربرية أن يستعملها لتفهيم التلاميذ** "[2] ، و يضاف إلى ذلك أن الإقامة العامة قد وضعت باللجنة الخاصة للأبحاث البربرية مبدأ " **استئجار العلماء و من يحملون الألقاب العلمية** " فاتخذت من أساتذة المدرسة العليا للغة العربية و اللهجات البربرية خدمة مأجورين و أماتت فيهم الضمائر الحية التي يمتاز بها العلماء و يبحثون على ضوئها حقائق الوجود و أصبحت كل أبحاثهم و كتبهم عبارة عن دعاية قوية باسم العلم إلى السياسة البربرية الخرقاء و أنشئت كذلك لجنة خاصة للبحث في تنظيم العدلية البربرية و خصصت إدارة القضايا الأهلية جهودها لان تجمع كل ما يتعلق بالعرف البربري و تقدم بذلك التقارير إلى الكتاب العام للحماية رئيس لجنة الأبحاث البربرية[3] ، فقد ذكر **سوردون** أن العرف البربري متخلف تماما حتى بين القبائل البربرية نفسها فكل قبيلة لها عرف خاص و قد نجد في بعض المرات القبيلة الواحدة تختلف عن بعضها البعض في الأعراف فهي أكثر تشعبا و تعقيدا مما يظن البعض[4].

---

(1) العربي أكنينح ، **آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر ...** ، المرجع السابق ، ص : 195 .

(2) علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، المصدر السابق ، ص : 164 .

(3) محمد المكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، المصدر السابق ، ص : 30 .

(4) المصدر نفسه ، ص : 30 .

فلم يكن بنو مطير يلجئون إلى أحكام الشرع الإسلامي إلا في الخلافات التي كانت تقوم بينهم و بين اليهود و أهل الذمة بصفة عامة ومن هذا المنطلق نجد أن بني مطير كانوا يحتكمون إلى ثلاثة أنواع من الأحكام العرفية[1] ، الأحكام المخزنية ، والأحكام الشرعية[2].

فقد حرص **سوردون** كل الحرص على إبعاد البرابرة عن الشرع الإسلامي كقانون محاولا دمجهم في القانون الفرنسي و طالب بلاده بفتح المجال أمام العنصر البربري لتنظيم مناطقه بتطبيق القانون العرفي فيها خدمة لمصالح الإدارة الفرنسية[3].

فرغم الحضور المخزني الكثيف و المستمر لم يتمكن القانون السياسي المخزني أن يحل محل العرف أو يبطل العمل بقواعده ، فقد كان القائد المخزني نفسه ملزما بإتباع قواعد العرف الجماعي في الأحكام الخارجة عن نطاق أمور الخدمة المخزنية[4].

فلقد تحدث سوردون إلى طلبته سنة 1928 يقول " **يجب جمع عوائد البربر لا المحافظ عليها و لكن لدمجها في القانون الفرنسي قبل أن تدمج في الشرع الإسلامي أي بعد فرنسة المغاربة جنسا و قانونا** "[5] ، كما أن السلاطين قد تساهلوا مع القبيلة و أجروها في الأحكام على مقتضى أعرافها[6] ، كما اعتبر بعض القضاة الفرنسيين القانون الفرنسي بمثابة وثيقة قانونية في حين ذهب البعض الأخر إلى أكثر من ذلك و أطلقوا عليه تسمية " **قرآن البربر** "[7] ، أما **سوردون** فقد تقلد منصبا هاما في عهد سان لوسيان المقيم العام على المغرب الأقصى في جانفي 1929 إذ كان من المتحمسين لإكمال السياسة البربرية و حظي بثقته فأصبح مستشاره الخاص و لعب بذلك دورا هاما في صدور الظهير البربري لسنة 1930[8].

---

(1) الأحكام العرفية : و هي مجموعة الأوقاف الجماعية و الأحكام العقلية المألوفة لديهم و المضبوطة القواعد بتواتر النوازل وتكرار وقائعها قابلة للتحوير و التغيير تثرى مع تعاقب الأحداث و الأزمان إذا كلما طرأت نوازل جديدة لا عهد لهم لها يتفقون على قانون خاص مناسب لعلاجها يعتادون منذ ذلك التاريخ ، **ينظر** : العربي أكنينح **آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر ...** ، المرجع السابق ، ص : 196 .

(2) المرجع نفسه ، ص : 196 .

(3) محمد المكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، المصدر السابق ، ص : 46 .

(4) العربي أكنينح ، المرجع السابق ، ص : 195 .

(5) محمد المكي الناصري ، المصدر السابق ، ص : 46 .

(6) العربي أكنينح ، المرجع السابق ، ص : 196 .

(7) سعيدي مزيان ، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل و مواقف السكان منها (1871 – 1914 م)** ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إشراف : شاوش حباسي ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة الجزائر ، بوزريعة – الجزائر ، 2009 ، ص : 32 .

(8) احساين عبد الحميد ، **أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية 1930** ، المرجع السابق ، ص : 28 .

الفصل الثاني : الظهير البربري (خلفيات و أهداف)

المبحث الأول : التعريف بالظهير البربري .

المبحث الثاني :المقيم العام سان لوسيان و دوره في إرساء الظهير البربري .

المبحث الثالث : مضمون الظهير البربري (تحليل و استقراء بنوده) .

المبحث الأول : التعريف بالظهير البربري 16 ماي 1930 م .

لقد كانت الظهائر السابقة بمثابة خطوات تمهيدية و مراحل إعدادية للهدف الأكبر الذي هو إصدار المرسوم المنظم للسياسة البربرية في طورها النهائي و الحاسم و الذي توجت من خلاله المساعي السابقة باستصدار الظهير البربري في 16 ماي 1930 م .

لقد شهد ربيع سنة 1249 هـ / 1930 م ، انتعاشا غير منتظر في نشاط البعثات التبشيرية المسيحية في مراكش و كان هذا مبررا سهلا لدى الوطنيين لإبراز الظهير البربري على أنه آخر إجراء اتخذته فرنسا في صراعها ضد الإسلام[1] ، فبحلول 16 ماي 1930 م قامت سلطات الحماية باستصدار ظهير و الذي عرف بالظهير البربري ، و الذي لم يكن سوى حلقة متطورة ضمن سلسلة السياسة البربرية التي تم انتهجها منذ بداية الحماية[2].

فكان من خلال وضع هذا الستار تأطيرا لإستراتيجية مشروعها و بالتالي تحقيق استمرارية توسعها[3] ، وقد تزامن صدور هذا الظهير مع المقاومة المسلحة التي كانت على أشدها في المناطق الجبلية (جبال الأطلس) حيث قام المغاربة و كان أكثرهم من البربر بالدفاع عن مناطقهم ضد الاحتلال و سياسته فكان صدور هذا الظهير محاولة من فرنسا للخروج من مأزق المقاومة بحل جذري[4] ، و تعتبر حادثة الظهير البربري بمثابة الإنذار للشعب المغربي الذي لم يوحد وعيه و طاقاته ، فإن وحدته على قاب قوسين أو أدنى من التمزق الذي يعقبه الاضمحلال فالذوبان في عنصر دخيل على مناخه يبذل كل ما في طاقاته من قوى للقضاء على كل عنصر شخصيته التي صمدت إزاء الأهوال قرونا[5].

---

(1) أحمد الحفناوي ، **دور العمائم في تحرير المغرب** ، مجلة دمنهور ، ع2 ، ص : 167 .

(2) محمد معروف الدوفالي ، **الظهير البربري و تجذير الحركة الوطنية السياسية** ، مجلة الأمل ، ع1 ،الدار البيضاء – المغرب ، 1992 ، ص : 45 .

(3) نمير طه ياسين ، **تاريخ العرب الحديث و المعاصر ، دار الفكر ناشرون و** موزعون ، ط1 ، عمان – الأردن ، 2010 ، ص : 204 .

(4) محمد علي داهش ، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ، المرجع السابق ، ص : 28 .

(5) قدور الورطاسي ، **معالم من تاريخ وجدة** ، مطبعة الرسالة ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1972 ، ص : 64 .

فقد استصدرت فرنسا الظهير البربري يوم 16 ماي 1930 م و الذي جاء متضمنا لظهائر المرتبطة به حيث تضمن بشكل واضح **عزل العنصر البربري لنظيره العربي** ، بتحديد قوانينه و أعرافه و مؤسساته القضائية منها الفرنسية أي جعل هذا الظهير يحل محل الشريعة الإسلامية[1] ، و تعود الجذور الأولى لهذا الظهير حقيقة لسنة 1914 م فأصدر آنذاك الظهير الذي أقر بإحترام ومراعاة النظام العرفي الجاري به العمل في القبائل التي لا توجد فيها المحاكم الشرعية[2] ، أما **محمد معروف الدفالي** فيذكر في كتابه أن بداية التخطيط لإصدار ظهير 1930 تعود إلى سنة 1924 حيث اتفقت اللجنة الخاصة بتنظيم العدلية البربرية في اجتماعها 8 أكتوبر على ضرورة إصدار مرسوم يكون موقع من طرف السلطان و يكون في مضمونه أساس الجماعات القضائية و تحدد اختصاصاتها فقد ألقى جورج سوردون خطابا لضباط الشؤون الأهلية (1927 – 1928) " **إن عملية بسط السلم في البلاد البربرية ستكون بعد سنوات قليلة أمرا واقعا و لهذا فقد حان الوقت للعمل من أجل الوفاء بوعدنا الرسمي الذي قطعناه لكل قبيلة عند استسلامها بإحترام أعرافها** "[3] ، و بالتالي نلاحظ أن هذا الظهير قد أقفل الباب في وجه القاضي و الشرع الإسلامي بالمناطق البربرية في حين فتحها على مصرعيها أما القاضي و القانون الفرنسي ، كما أنه دعم دور اختصاصات الجماعات القضائية التي أصبحت تسمى " **المحاكم العرفية** " بل أنه تحدث عن تأسيس " **محاكم عرفية استئنافية** "[4].

و الأدهى من ذلك أنه جعل قاعدة قانونية ثابتة للأعراف البربرية و أقامها حاجزا في طريق انتشار (**الكتاب المنزل**) أو شريعة القرآن التي هي أساس الحضارة الإسلامية بين البربر مما جاء مخالفا لسياسة ليوطي الذي كان يدعو حملة لقانون الإسلامي " **من ذوي القفاطين الحمراء** " إلى الحكم بشريعتهم في المناطق الواقعة تحت مراقبة الجيوش الفرنسية[5].

---

(1) فادية القطعاني ، **الحركة الوطنية المغربية (1912 – 1937)** ، ع 16 ، م1 ، فيفري 2014 ، ص : 50 .
(2) خاليد فؤاد طحطح ، **نشأة الحركة الوطنية في المغرب** ، دورية كان التاريخية ، ع4 ، يونيو 2009 ، ص : 31.
(3) محمد معروف الدفالي ، **الظهير البربري و تجذير الحركة الوطنية السياسية** ، المرجع السابق ، ص : 45 .
(4) ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار الجذور و التجليات (1904 – 1955) ، المرجع السابق ، ص : 189 .
(5) وليام هويسنطن ، **الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج و الأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس 1936 – 1943** ، المرجع السابق ، ص : 56 .

و يذكر الأستاذ **مولاي الطيب العلوي** في مذكراته أنه سنة 1927 م كانت بداية محاولة تطبيق الظهير البربري فقد أوعزوا إلى البربر أن يأتوا إلى مجلس القواد الذين كان لهم الحكم و التنفيذ ليكونوا كالشهود في مجلس الأحكام حيث يذكر أنه سمع من الأحاديث الرائجة في الأوساط القروية من الإقامة العامة أنهم يحاولون استصدار ظهير يفصل العائلة البربرية عن العائلة الإسلامية و كانوا قد قدموا قبل هذا العمل إجراءا إداريا من باب التطهير و ذلك أنهم نفوا كل فقيه و كل طالب أجنبي عن القبائل حتى لا يبقوا إلا من ضنوا أنه ميت الشعور و هنا يتضح لنا أن الكاتب يقصد أن الحماية الفرنسية كانت تحاول من وراء ذلك إبقاء البربر معزولين حتى يتسنى لها تحقيق هدفها و هو جعلهم منفصلين عن المخزن و العرب و بالتالي جزء من شعبها[1].

إذن هذا الظهير إداريا في ظاهره سياسيا في غاياته و أهدافه التي وضع من أجلها إذ أرادت الإقامة العامة تطبيق الأعراف البربرية بدلا من الشريعة الإسلامية و العمل على توسيع نفوذ المحاكم الفرنسية في المناطق البربرية ومن ثم يحق لها النظر في القضايا التي تحدث في هذه القبائل و إخراجها من نفوذ الحكومة المغربية ، أما من ناحية الأهداف السياسية التي وضع من أجلها فقد كانت واضحة الخطورة و التي تمكن في جعل المغرب جزءا لا يتجزأ من فرنسا و ذلك من خلال نشر الثقافة الفرنسية بين القبائل[2].

و يرى **محمد الفيلالي** أن دراسة **مونتاني** قامت على خلفية سياسة الاحتلال الفرنسي لتقسيم المغرب في إيطار ما عرف " **بالظهير البربري** " لذلك نلاحظ تزامنا بين صدور الكتاب و بروز الظهير (1930م) ، ويعد **يونس أبو أيوب** فكرة " **الظهير البربري** " التي تم اعتمادها **في 16 ماي 1930 م محاولة مأسسة نظامين قانونيين مختلفين في المغرب مستندا إلى القوانين العرفية المحلية و مخصصا للأشخاص الذين اعتبروا أمازيغ و الثاني مستند إلى الشريعة الإسلامية و مخصص للعرب**[3].

---

[1] مولاي الطيب العلوي ، **تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي** " من مذكرات الأستاذ مولاي الطيب العلوي أحد مؤسسي الكتلة الوطنية ورائد الحركة الوطنية بالأطلس المتوسط " إع و مر : أحمد العلوي ، منشورات زاوية ، مطبعة القرويين ، ط1 ، الدار البيضاء – المغرب ، 2009 ، ص : 27 .

[2] ابراهيم صيهود عبد السيد ، **السياسة الفرنسية اتجاه القبائل البربرية في المغرب الأقصى 1937/1930 م** ، معهد الفنون الجميلة ، الرصافة الأولى ، مجلة كلية التربية الأساسية ع97 ، م23 ، 2017 ، ص : 588 .

[3] المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات (المركز العربي) ، **تقييم حالة الأمازيغية في المغرب ، جدل الداخل و الخارج** ، معهد الدوحة ، محمد مصباح ، الدوحة – قطر ، 2001 ، ص ص : 1 – 2 .

يرى بيرك أن مسألة الظهير البربري أدهشت الأمازيغيين أنفسهم الذين عبروا عن اندهاشهم أن يتم الفصل أمامهم بين عقيدتهم و بين نظامهم في الحياة و حضارتهم فخصوصياتهم بنظره لا يمكن أن تدعم نزعة انفصالية أما القول بالرغبة في خلق فئة أمازيغية على المقياس الفرنسي فهو حسب بيرك لم يكن الهدف منه الانتقال إلى ثقافة معلنة كما يدعي واضعوا الظهير بل الهدف هو خلق زريبة (أو محمية وطنية) يحظى فيها الأمازيغيون بالاحترام لكن تحت إمرة ضابط مأمور فرنسي[1].

فنهاك من الأمازيغ من يرفض أن تسمى فعلة الاستعمار الفرنسي سنة 1930 الظهير البربري و تنسب إلى البربر محاولة استعمارية شنيعي استهدفت وحدة المغرب و كان قصد الاستعمار الفرنسي حين أصدر هذا المرسوم أن يفرق المغاربة المسلمين أمتين يحكمهما قانونين و كان للبربر أعراف في المسائل الاجتماعية و السياسية بعضها يلتقي تماما مع الشريعة الإسلامية كعرف الاختيار التشاوري الإنتخابي لرئيس القبلية و قائدها وبعضها كان يصطدم مع الشريعة الإسلامية[2].

فمنذ أن دخلت فرنسا البلاد وضعت نصب عينيها التفرقة بين العرب و البربر فإذا تمكنت ضربت مجموعة بأخرى و كلما رأت مصلحة لها قوت فئة على ثانية خاصة و أن البربر يؤلفون مجموعة كبيرة تكاد تصل 45 % من مجموع السكان و هم يكثرون في المناطق الجبلية في بلاد الريف و جبال الأطلس بل ذهبت بعيدا ففكرت بتنصير البربر و إذا نجحت تكون قد حققت سياستها الصليبية بجعل مراكش دولة نصرانية[3]، و بالتالي لم يكن الظهير البربري إلا تأكيد رسميا لسياسة طبقت منذ الاحتلال أوحى بها بعض عناصر الحماية الذين كانوا يعتقدون أن الأمازيغ يمكن عزلهم و فصلهم نظرا لما يتميزون به من خصائص اعتمادا على تاريخهم فيما قبل الإسلام و احتقارهم سكان السهول و جهلهم للغة العربية و ترددهم في ممارسات الواجبات الدينية بشكل جدي[4].

---

(1) إسهام جاك بيرك ، **سوسيولوجية الدولة بالمغرب** ، المصدر السابق ، ص ص : 79 – 80 .

(2) عبد السلام ياسين ، **حوار مع صديق أمازيغي** ، مطبوعات الأفق ، ط1 ، الدار البيضاء – المغرب ، 1997 ، ص ص : 239 – 246 .

(3) محمود شاكر ، **التاريخ الإسلامي " التاريخ المعاصر بلاد المغرب "** ، المكتب الإسلامي ، ط2 ، 1996 ، ص : 365.

(4) جون واتر بوري ، **أمير المؤمنين " الملكية و النخبة السياسية المغربية "** ، المرجع السابق ، ص : 87 .

وكان الهدف من وراء هذا الظهير هو فصل سكان المغرب المدعوين خطأ برابرة عن الشريعة الإسلامية التي تنطبق عليهم منذ عدة قرون ، و بهذا القرار الجديد وقع فصل ثلاثة أخماس سكان المغرب عن القوانين التي يصدرها السلطان المؤتمن على السيادة الوطنية فلم يكن إذن شك في أن هذا كان تمزيقا للوحدة المغربية إلى كتلتين متعارضتين العرب و البربر[1] ، أي إيجاد التفرقة بين سكان الجبال الأطلس و سكان السهول في الإدارة و التشريع و غير ذلك بدعوى أن الأولين بربر و الآخرين عرب[2].

و للإشارة فإن هذا القانون (الظهير البربري) يعتبر أول هجوم على عروبة المغرب من مدخل إسلامي بفصل المسلمين العرب عن غير العرب[3] ، و بالتالي ترسيخ ثنائية العرب و البربر[4] ، ورغم ثقل كابوس الاستعمار الذي كان يضغط على صدور المغاربة و يعمل كل ما في وسعه على ترويج اللهجة البربرية و ضرب الوحدة الوطنية بين العرب و البربر حيث سعى الفرنسيون إلى عزل بعض المناطق بالمغرب و الحيلولة دون اتصالها أو تفاعلها مع باقي المناطق[5].

إن هذا الظهير كان مشروعا استعماريا فرنسيا يستهدف في أبعاده المستقبلية مكونا اجتماعيا أصيلا من مكونات المغرب العربي ككل ، فقد سعت فرنسا عبر فصوله لا لإبعاد البربر (الأمازيغ) عن العرب لغويا و ثقافيا و دينيا فحسب بل و القضاء على لهجاتهم المحلية و فرنستهم و تنصيرهم[6].

---

(1) فؤاد مصطفى ، **محمد الخامس و كفاح المغرب العربي** ، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة – مصر ، (د.ت.ن) ، ص ص : 14 – 15 .

(2) شوقي عطا الله الجمل ، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب)** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة – مصر ، ط1 ، 1977 ، ص : 358 .

(3) عبد الإله بلقزيز و آخرون ، **الحركة الوطنية المغربية و المسألة القومية 1947 – 1986** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1992 ، ص : 29 .

(4) علي محجوب ، **العالم العربي الحديث و المعاصر " تخلف فاستعمار فمقاومة "** ، دار علي للنشر ، ط1 ، تونس ، 2009 ، ص : 142 .

(5) حسين البدوي ، **مذكرات الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي** ، دورية كان ، ع7 ، دوحة – قطر ، 2010 ، ص : 53 .

(6) محمد علي داهش ، **المغرب العربي المعاصر الاستمرارية و التغيير** ، الدار العربية للموسوعات ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 2014 ، ص ص : 217 – 218 .

فقد تزايد نشاط المبشرين في توزيع أناجيل مترجمة إلى البربرية في المناطق الجبلية[1] ، وهذا سعيا لتشكيل كيانات عرقية و دينية خارج إطار الإنتماء العربي الإسلامي للمغرب[2] ، و في هذا الصدد قد ذكر شال أندري جوليان " **أن السياسية البربرية بدأت باحتشام ثم أخذت فجأة صبغة علنية بالظهير الصادر في 16 ماي 1930 م** "[3] ، وقد واجه هذا القانون أو المشروع مقاومة عنيفة من السكان[4] وثارت ثائرة المسلمين في كل مكان[5] ، لأن الاستعمار الفرنسي حاول أن يدمج العنصر البربري في حظيرة العائلة الفرنسية[6].

وكان يظن أن تلك هي الوسيلة الوحيدة التي تمكنه من المقاومة الفعالة لتطور الاتجاهات الوطنية و بلورة الإقليمية البربرية في المستقبل القريب و لكن الإسلام قد لعب دورا رئيسيا في لحم مكونات الوحدة الوطنية المغربية إلى جانب عامل التمسك بالأرض (الوطن و السيادة) ،وهذا ما يفسر فشل إستراتيجية الاحتلال الفرنسي في بث الفرقة و التمييز بين عناصر المجتمع المغربي[7].

---

(1) محمد خير فارس ، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب (1912 – 1939) دراسات في شمال إفريقية الحديثة** ، (د.ن) ، (د.م) ، دمشق – سوريا ، 1972 ، ص : 451 .

(2) أكرم بوجمعة ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي و دوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس – الجزائر – المغرب الأقصى)** ، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه ، تخصص : تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر ، تحت إشراف : مبخوت بوداوية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، تلمسان – الجزائر ، 2017 ، ص : 191 .

(3) شارل أندري جوليان ، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية** ، تر : المنجي سليم و آخرون ، مر : فريد السوداني ، الدار التونسية للنشر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، ط3 ، الجزائر ، 1976 ، ص : 170 .

(4) مؤمن العمري ، **شعار الوحدة و مضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إشراف : عبد الكريم بوصفصاف ، جامعة أدرار ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة منتوري ، قسنطينة – الجزائر ، 2010 ، ص : 60 .

(5) إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر ، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر** ، ج2 ، دار المريخ للنشر ، م2 ، الرياض – السعودية ، 1995 ، ص : 158 .

(6) أحمد إسماعيل راشد ، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا)** ، منشورات دار النهضة العربية ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 2004 ، ص : 217 .

(7) فادية القطعاني ، **الحركة الوطنية المغربية (1912 – 1937)** ، المرجع السابق ، ص : 50 .

كما أعطت فرنسا الحق لمجلس الجماعة في الفصل في القضايا المدنية وفقا للعرف السائد بينهم ، و بينما القضايا الجنائية تحكم فيها محاكم جديدة تقام في المناطق التي يقطنها البربر[1].

أما بالنسبة للمغاربة فقد استخلصوا من الظهير ثلاثة أمور و هي :

1 – فصل قسم من المسلمين المغاربة عن القضاء الشرعي .

2 – تحويل المسائل القضائية في مناطق البربر إلى محاكم فرنسية و عد ذلك في نظر المغاربة بمثابة خطة لتنفيذ سياسة (التنصير) و إعلان حرب صليبية جديدة .

3 – تمزيق وحدة السلطة المغربية و عد ذلك خرقا صريحا لمعاهدة الحماية (معاهدة فاس 1912 م)[2].

إذن تلك هي الظروف التي أحاطت بصدور الظهير البربري 1930 في بداية عهد السلطان محمد بن يوسف[3] ، فقد استغلت إدارة الاحتلال في ذلك عدم استيعاب جلالة السلطان في تلك الفترة أخطار هاته السياسة و استعانت في ذلك بأفراد دخلوا القصر كانوا موضع ثقة السلطان من أجل تهوين عليه هذا الأمر و تصويره على أنه شيء لا يستحق المقاومة و المعارضة[4].

يمكن عد الظهير البربري سنة 1930 م واحدا من العوامل الرئيسية في توحيد أبناء المغرب الأقصى و تصاعد النشاط الوطني في البلاد بل تغير أسلوب المقاومة للاستعمار إذ تحول من المقاومة المسلحة التي مثلتها قبائل الريف و النضال السري إلى العمل السياسي المنظم بصورة علنية .

---

(1) علجية بشير العرفي ، **المغرب العربي ما بين الحربين العالميتين (1919 – 1939 م)** ، جامعة بنغازي ، مجلة العلوم و الدراسات الإنسانية ، مجلة علمية إلكترونية محكمة ، ع9 ، 2015 ، ص ص : 15 – 16 .

(2) محمد علي داهش ، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ، المرجع السابق ، ص : 29 .

(3) محمد بن يوسف : ولد في فاس والده السلطان بن يوسف مولاي الحسن ، نشأ في حضر أبيه ، ادخل مدرسة ابتدائية في فاس ، تعلم القراءة والكتابة ، كما درس مرحلة الثانوية في المدرسة اليوسفية وكان يزور فرنسا بإستمرار ، تولى الحكم بعد وفاة والده في 18 نوفمبر 1927 ، **ينظر :** محمد أمين سعيد ، **ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة – مصر ، 1999 ، ص : 439 – 440 .

(4) المكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، المصدر السابق : ص : 55 .

البحث الثاني : المقيم العام سان لوسيان ودوره في إرساء الظهير البربري (16 ماي 1930 م) .

لقد حل المقيم العام سان لوسيان (San Lusein) محل سطيك سنة 1929 م ، حيث شغل منصب المقيم العام للإقامة الفرنسية في المغرب الأقصى[1] ، ويعتبر ثالث مقيم عام بعد كل من (ليوطي وسطيك)[2] ، كما أنه يعد من كبار موظفي الإدارة العمومية كان مقيما عاما في تونس خلال السنوات التسعة السابقة ، وكان قد اقترب من سن التقاعد فنقل إلى الرباط لإنهاء مطافه الوظيفي جزاء له بما تميز به في الخدمة و كان صالحا للإقامة العامة وقد رغب ليوطي في أن يكون خلفه[3].

تألق بسرعة فائقة بسبب مصاهرته لترويو (Troiullot) الوزير السابق بتونس ، وكان لوسيان رجلا حسن المظهر سليم الجسم و أنقيا شيئا ما ، إذ كان يحسن اختيار أعوانه و مساعديه حيث عين الجنرال نوكيس (nognes) مديرا عاما للمكتب العسكري و لشؤون الأهالي و عين الكومندان جوان (JUIN) رئيسا للمكتب العسكري ، كما عين السيد فوازار (Voizard) على رأس المكتب المدني[4].

اعتمد سان لوسيان في المجال المدني و الإداري على خبرته الذاتية و على من جاء معه من مساعديه من تونس ، أما في المجال العسكري و في السياسة الأهلية فإنه اتكل على رجال ليوطي و كان لوسيان نشيطا واسع الخبرة ، نموذجا في الخدمة الإدارية العليا يقوم بالمهام الحكومية بنجاعة وبسرعة لكن الأمور لم تجر في المغرب حسب ما كان يتوقع منه ، بالرغم مما يبدو مع مر السنين من أن مواهبه مكنته من المحافظة على منصبه إلى أندقت ساعة التقاعد سنة 1933 م[5].

---

(1) روم لاندو ، **تاريخ المغرب في القرن العشرين** ، المرجع السابق ، ص ص : 166 – 167 .
(2) جورج سبيلمان ، **المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912 – 1956** ، المرجع السابق ، ص : 55 .
(3) وليام هوسيطن ، **الحماية الفرنسية بالمغرب ، المرجع السابق** ، ص : 29 .
(4) جورج سبيلمان ، المرجع السابق ، ص : 55 .
(5) وليام هوسيطن ، المرجع السابق ، ص : 29 .

وقد صرح سان لوسيان بعد مجيئه إلى المغرب الأقصى بأنه من أتباع ليوطي و أنه يكن احتراما خاصا لمنجزاته وصرح بإصرار على متابعة نهج ليوطي و لهذا أستقبل استقبالا جيدا إلا أنه لم يغير أي شيء من سياسة تيودور سطيك ، وقد استمرت الإدارة في تعيين الموظفين الفرنسيين و في تعزيز مواقعهم على عكس ما كان في عهد ليوطي ، وفي هذا الصدد توافدت على المغرب جحافل من الموظفين الصغار القادمين من لاهوت كارون وذلك لأن سان لوسيان كان يطمع في الحصول على مقعد داخل الجمعية الوطنية Le Senat كممثل لهذه الجهة[1] ، وهو الذي تبنى الإصلاح القضائي المعروف في التاريخ تحت عبارة " الظهير البربري " الذي تفجر عنه صيف من المظاهرات في المخزن سنة 1930 م[2].

فقد وجدت الإقامة الفرنسية و في مقدمتها المقيم لوسيان أن الوقت مناسبا لإعطاء السياسة البربرية صيغتها النهائية و أقدمت على إصدار ظهيرها[3] أما بخصوص شكل إصدار هذا الظهير فقد ذكر مكي أن ريبو هو أول من وضع مشروع الظهير البربري بنصه في أطروحته التي نال بها الدكتوراه من جامعة الجزائر و صدور في كتابة مطبوعا في مدينة الجزائر في 08 ماي 1930 م ، أي قبل أسبوع من صدور الظهير باسم السلطان ، وهناك فرق خفيف بين ظهير ريبو و الظهير الذي أصدره سان لوسيان فظهير الإقامة العامة وسع دائرة النفوذ الفرنسي على القبائل البربرية و فصلها نهائيا عن السلطة الوطنية ، ففي الفصل السادس كتبه لوسيان و جعل خاتمة الظهير نفسها التي جاءت في ظهير ريبو لكن بإختصار أما في مقدمة الظهير فقد اتفقا وتم النقل حرفيا ولم يزد لوسيان سان إلا البسملة و الحمدلة[4].

و يبدو أن هناك جملة من الأسباب التي ساعدت في إصدار هذا الظهير كان منها أن هذا الأخير قد جاء بعد تولي السلطان **محمد الخامس** الحكم بثلاث سنوات و هو لا يزال في بداية حكمه و ليس له من الخبرة في الشؤون السياسية الشيء الكثير وبخاصة و هو أمام استعمار متمرس في رسم الخطط و السياسات التي تخدم أغراضه لذا لم يتمكن السلطان من تقديم أغراض و نتائج هذا الظهير[5] .

---

(1) جورج سبيلمان ، **المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912 – 1956** ، المرجع السابق ، ص : 55 .
(2) وليام هوسيطن ، **الحماية الفرنسية بالمغرب** ، المرجع السابق ، ص : 29 .
(3) ابراهيم صيهود عبد السيد ، **السياسة الفرنسية اتجاه القبائل البربرية في المغرب الأقصى 1937/1930 م** ، المرجع السابق ، ص : 588 .
(4) المكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، المصدر السابق ، ص ص : 55 – 56 .
(5) ابراهيم صيهود عبد السيد، المرجع السابق ، ص : 588 .

وقد سجل لوسيان في أكذوبته أن جلالة السلطان المرحوم مولاي يوسف هو من وضع أساس السياسة البربرية لمصلحة الأمة المغربية فيتجه ابنه مولاي محمد نفس السبيل[1].

وقد كان المقيم العام سان لوسيان على بينة منذ البداية (بمساندة نوكيس) من أن الظهير سيعتبر ولا بد هجوما على السنة الدينية لكن مصالح الملكية العقارية كانت هي الراجحة ، وقد تعلل أنصال الظهير بكونه أنما جاء متمما (للسياسة البربرية) التي يعود أصلها إلى ظهيري 1914 و 1934 م القاضيين بوجوب تدبير شؤون القبائل البربرية (بناءا على قوانينها و أعرافها) و بتخويل المجالس البربرية بعض السلطات القضائية[2].

فالنسبة لظهير 1914 م لم يشير في حينه رد فعل يذكر ربما لأن مغزاه كان محدودا أو لعدم وجود وعي كاف آنذاك و لكن السياسة البربرية غدت فيما بعد منهجا بعيد الأهداف ، حيث كان المقيم سان لوسيان محاطا بجماعة من المستشارين عرفت بالكتلة البربرية أي التي تدعوا إلى فصل البربر عن حكومة المخزن بحجة أن هذه الأخيرة تمثل العرب وترى هذا الفصل مقدمة لإدماج البربر في البيئة الفرنسية وقد تضمنت هذه الخطة فكرة إحياء اللغة البربرية عن طريق كتابتها بحروف لاتينية ووضع المستشرق جو دفروي دي مونبين مستشار التقييم في مراكش مشروعا مفصلا لهذا الغرض[3] ، وقبل ذلك كان ليوطي قد امتنع عن المس بالمؤسسات القبلية كلما كانت تستجيب لحاجيات السكان و لا تمس بالمشاعر الفرنسية بالإضافة إلى تلك الظهائر الأولى التي كانت بمثابة إغراء للقبائل المستعصية خوفا على أعرافها لكي يتيسر أمر استسلامها للفرنسيين[4].

وقد كانت إقامة سان لوسيان ستمر في هدوء شبه تام لو لم يتخذ قرارا خطيرا في شأن المحاكم العرفية ببلاد البربر و سوف يؤثر ذلك سلبا على مستقبل فرنسا في المغرب فقد تولدت عن هذا القرار معارضة صريحة مفتوحة بعدما كانت متسترة وسرية[5] ، فقد ركز المبشرون نشاطهم في بلاد البربر حتى صار لهم نحو **138 مركزا سنة 1932 م**[6].

---

(1) المكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، المصدر السابق ، ص : 57 .
(2) وليام هوسيطن ، **الحماية الفرنسية بالمغرب ، المرجع السابق** ، ص ص : 56 – 57 .
(3) محمود صلاح العقاد ، **المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر** ، المرجع السابق ، ص : 283 .
(4) وليام هوسيطن ، المرجع السابق ، 57 .
(5) جورج سبيلمان ، **المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912 – 1956** ، المرجع السابق ، ص : 55 .
(6) محمود صلاح العقاد ، المرجع السابق ، ص : 283 .

ففي 16 ماي 1930 م تم توظيف صدور الظهير الذي ينظم ما يسمى " **بالعدلية البربرية في بلاد العرف** " ذريعة الإضرام فتيل الإضرابات التي منحت للدوائر الوطنية الصغيرة المشتتة عبر البلاد القوة اللازمة للتوسع و توحيد الصفوف الشيء الذي أسفر عن خلق حزب سياسي مناوئ لفرنسا بعدما كان الأمر لا يتعدى حركة تعبر عن رأي مخالف[1] ، ولم يعترف سان لوسيان بجسامة الخطأ و أنما سعى في تجاوز العاصمة التي كانت أول إعلان عمومي عنيف لسخط الرأي العام المغربي[2] فكان للظهير البربري دوي عظيم في العالم الإسلامي حيث فهم المرسوم على أنه يهدف إلى تنصير جماعة من المسلمين بقوة القانون[3].

ولذلك لم تكن نية الفرنسيين خالصة من جهة ما كان للظهير من المرامي السياسية و كان بوسع سان لوسيان أن لا يبالي بخوف المتشددين من المسلمين من قيام الفرنسيين بالتبشير بالنصرانية مطمئنا (إلى سهولة مقاومة ذلك) على اعتبار " **أن السياسة الفرنسية في البلدان الإسلامية لم تكن لترمي في يوم من الأيام بالتعصب الديني** " ، لكن لا سبيل إلى غض الطرف عن الأغراض السياسية ذلك بأن العصبية البربرية المزعومة كانت عاملا حاسما في يد الفرنسيين للحيلولة دون انتشار (التوجهات القومية) بين سكان المغرب و مهما كان الأمر فإن التكذيب العلني لم يوقف انتشار المشاعر المعادية للفرنسيين[4].

و لذلك تحول عهد **سان لوسيان** الذي كان ينتظر منه أن يكون مرحلة الاستمرار الإداري و الإصلاح إلى شيء آخ و ظل المغاربة يتذكرون اسمه بمنتهى المرارة بالرغم مما كان عليه من حسن النية ومما أنجزه في الحماية من المنجزات[5] ، لاسيما و أنه هو الذي ذكر في تقريره لباريس : " **علينا ألا نستعجل استثمار ما وراء الظهير البربري من الفوائد فإنها ستترتب حتما على ما سنسير عليه بكل حرص من التوازن بين جنسين لابد أن نعير لأحدهما و هو البربري بالغ العناية لإثبات وجودنا في البلاد** "[6].

---

(1) جورج سبيلمان ، **المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912 – 1956** ، المصدر السابق ، ص : 57 .
(2) وليام هوسيطن ، **الحماية الفرنسية بالمغرب** ، المرجع السابق ، ص : 29 .
(3) محمود صلاح العقاد ، **المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر** ، المرجع السابق ، ص : 283 .
(4) وليام هوسيطن ، المرجع السابق ، ص : 58 .
(5) المرجع نفسه ، ص : 29 .
(6) نفسه ، ص : 57 .

و في ذكرى **14 يوليو 1933** م الذي هو العيد الوطني الفرنسي ألقى سان لوسيان خطابا سياسيا اعترف فيه بأخطاء وقعت يجب تصحيحها في عهده و استغرق خطابه مدة طويلة و لقد أتيح **لعبد اللطيف الصبيحي**[1] أن ينصت لهذا الخطاب فصاح قائلا إن هذا الكلام وهذه التعابير سبق لي أن قراءتها بنصها و حرفها وما لبث أن تصفح بعض الكتب حتى عثر على المرجع الذي يبحث عنه و إذا هو كتاب للمرحوم **فرحات عباس** الزعيم الجزائري المعروف ، ثم قام الصبيحي و حرر مقالا بعثه إلى مجلة المغرب الصادرة بباريس يفضح هذه السرقة فكانت أكبر فضيحة لسان لوسيان أن ينقل كلاما مسروقا بنصه لشخص جزائري معارض فاندهشت الإقامة الفرنسية لهذه الفضيحة ولم يسع الحكومة الفرنسية إلا أن تعفيه من منصبه كمقيم عام[2] ، وما يؤكد أن قضية الظهير البربري قد خرجت من النطاق الضيق الداخلي إلى أوسع من ذلك هو تدخل **شكيب أرسلان**[3] الذي نقل بالقضية إلى الرأي العام الأوروبي و انتقد سياسة المقيم العام الفرنسي سان لوسيان الذي أصدر الظهير البربري 16 ماي 1930 م[4].

---

[1] عبد اللطيف الصبيحي : ولد بسلا سنة 1897 م درس العربية و القرآن و الفرنسية تحصل على شهادة الديبلوم العربي و إلتحق بمدرسة اللغات الشرقية بباريس فتحصل على الديبلوم فيها ، كما درس الحقوق و كان من معارضي الظهير البربري فطرد بسببه من وظيفته ، توفي في مارس 1965 ، **ينظر** : أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940** ، ج1 ، المصدر السابق ، ص : 50 .

[2] أبو بكر القادري ، المصدر السابق ، ص : 123 .

[3] شكيب أرسلان : (1869 – 1946) سياسي و كاتب و مؤرخ عربي لبناني كرس حياته بخدمة الإسلام و القضايا العربية من آثاره الحلل السندسية في الرحلة الأندلسية ، غزوات العرب في فرنسا و شمالي إيطاليا وفي سويسرا ، لماذا تأخر العرب و تقدم غيرهم ، **ينظر** : منير البعلبكي ، **معجم أعلام المورد** ، دار العلم للملايين ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1992 ، ص : 53 .

[4] John Halsted ، **The Origins and rise of moroccan nationalism 1912 – 1944** ، Harvard University press canbridge ، 1967 ، p : 184 .

المبحث الثالث : مضمون الظهير البربري (16 ماي 1930 م) .

إن الاسم الفرنسي الأصلي للظهير كما صدر في الجريدة الرسمية المغربية في نسختها الفرنسية (عدد 918 بتاريخ 30 ماي 1930) هو:

Dahir du 16 mai 1930 réglant le fonctionnement de la justice dans les tribus de coutume berbère non pourvues de mahkamas pour l'application de Chrâa ، وترجمته إلى العربية: "ظهير 16 ماي 1930 المنظم لسير العدالة في القبائل ذات الأعراف البربرية التي لا تتوفر على محاكم لتطبيق الشرع (الشريعة) "[1].

أما في النسخة العربية للجريدة الرسمية (عدد 919 بتاريخ 6 يونيو 1930) فتمت تسمية الظهير على الصفحة الأولى للجريدة كالتالي: "**ظهير شريف، يصبح بموجبه قانونيا مطابقا للأصول المرعية سير شؤون العدلية الحالي في القبائل ذات العوائد البربرية التي لا توجد فيها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية**"[2].

لدينا هنا النص الأصلي والحرفي والكامل لظهير ملكي منشور في الجريدة الرسمي ، وقد تضمن ظهير 16ماي 1930 ثمانية فصول حددت بدقة و عناية ، الأهداف و الغايات المتوخاة و المتمثلة في الأساس في فرنسة ما يقرب 30 % من سكان المغرب وقتئذ و الذين يقول في شأنهم عضو خطير ونشيط في أوساط المنظرين الاستعماريين و تعلق الأمر "بسردون " السابق الذكر بقوله " ... **يجب جمع الأعراف البربرية لا المحافظة عليها فهي سائرة إلى الانقراض و الاضمحلال أما أرقى منها و لكن الأفضل لنا أن ندمجها في القانون الفرنسي من أن ندمجها في الشرع الإسلامي و أن الواجب ليفرض علينا أن لا نحفر بيننا و بين البرابرة حفرة غير قابلة للامتلاء و في المغرب قانون إسلامي و فرنسي ، كما يجب على المخزن أن يكون مستعدا لمنحنا كامل الحرية في تنظيم البلاد البربرية وفق ما نتمنى** ... " [3].

---

[1] محمد بودهان ، **الظهير البربري : حقيقة أم أسطورة** ، منشورات تاويزا – 4 - ، ط1 ، (د.ب.ن) ، 2012 ، ص : 28 .

[2] مبارك بلقاسم ، **الظهير البربري : النص الكامل** ، جريدة هسبريس الإلكترونية ، نشر بتاريخ : 16 /2013/05 ، على رابط : https://www.hespress.com/writers/79330.html

[3] احساين عبد الحميد ، **أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية 1930** ، المرجع السابق ، ص : 85 .

نص ظهير 16 ماي 1930 م

الحمد لله وحده.

ظهير شريف.

يصبح بموجبه قانونيا مطابقا للأصول المرعية سير شؤون العدلية الحالي في القبائل ذات العوائد البربرية التي لا توجد فيها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية.

يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره أنه حيث أن والدنا المقدس بالله السلطان مولاي يوسف قد أصدر ظهيرا شريفا مؤرخا في 20 شوال عام 1332 الموافق 11 شتنبر سنة 1914 يأمر فيه باحترام ومراعاة النظام العرفي الجاري العمل به في القبائل التي استتب الأمن فيها وذلك حبا في مصلحة رعايانا واطمئنان دولتنا الشريفة.

وحيث قد صدر للغرض نفسه ظهير شريف مؤرخ في 19 شوال عام 1340الموافق 15 يونيو سنة 1922 بتأسيس قواعد خصوصية متعلقة بتفويت العقارات للأجانب بالقبائل ذات العوائد البربرية التي لا توجد فيها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية.

وحيث أن قبائل عديدة قد أدرجت منذ ذلك الحين بطريقة قانونية من طرف وزيرنا الصدر الأعظم في عدد القبائل التي ينبغي احترام ومراعاة نظامها العرفي[1].

وحيث أنه أصبح الآن من المناسب تعيين الشروط الخصوصية التي ينبغي اتباعها في مباشرة العدلية والقضاء بين من ذكر مع احترام العوائد المذكورة أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي:

-الفصل الأول: أن المخالفات التي يرتكبها المغربيون في القبائل ذات العوائد البربرية بإيالتنا الشريفة والتي ينظر فيها القواد في بقية نواحي مملكتنا السعيدة يقع زجرها هناك من طرف رؤساء القبائل.

وأما بقية المخالفات فينظر فيها ويقع زجرها طبق ما هو مقرر في الفصلين الرابع والسادس من ظهيرنا الشريف هذا[2].

---

(1) **الجريدة الرسمية** ، ع 919 ، الرباط ، المغرب الأقصى ، 6 يونيو 1930 ، ص ص : 1 – 2 .

(2) المصدر نفسه ، ص : 2 .

– الفصل الثاني: أنه مع مراعاة القواعد المتعلقة باختصاصات المحاكم الفرنسوية بإيالتنا الشريفة فإن الدعاوي المدنية أو التجارية والدعاوي المختصة بالعقارات أو المنقولات تنظر فيها محاكم خصوصية تعرف (بالمحاكم العرفية) ابتدائيا أو نهائيا بحسب الحدود (المقدار) يجري تعيينها بقرار وزيري.

كما تنظر المحاكم المذكورة في جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية أو بأمور الإرث وتطبق في كل الأحوال العوائد المحلية.

– الفصل الثالث: أن استئناف الأحكام الصادرة من طرف المحاكم العرفية يرفع أمام محاكم تعرف بالمحاكم العرفية الاستئنافية وذلك في جميع الأحوال التي يكون فيها الاستئناف مقبولا.

– الفصل الرابع: أن المحاكم الاستئنافية المشار إليها تنظر أيضا في الأمور الجنائية ابتدائيا ونهائيا بقصد زجر المخالفات المشار إليها في الفقرة الثانية من الفصل الأول أعلاه وكذلك زجر جميع المخالفات التي يرتكبها أعضاء المحاكم العرفية التي يطوق باختصاصاتها الاعتيادية رئيس القبيلة.

– الفصل الخامس: يجعل لدى كل محكمة عرفية ابتدائية أو استئنافية مندوب مخزني مفوض من طرف حكومة المراقبة بالناحية التي يرجع إليها أمره ويجعل أيضا لدى كل واحدة من المحاكم المذكورة كاتب مسجل يكون مكلفا أيضا بوظيفة موثق.

– الفصل السادس: أن المحاكم الفرنسوية التي تحكم في الأمور الجنائية حسب القواعد الخاصة بها لها النظر في زجر الجنايات التي يقع ارتكابها في النواحي البربرية مهما كانت حالة مرتكب الجناية.

ويجري العمل في هذه الأحوال بالظهير الشريف المؤرخ في 12 غشت سنة 1913 المتعلق بالمرافعات الجنائية.

– الفصل السابع: أن الدعاوي المتعلقة بالعقارات إذا كان الطالب أو المطلوب فيها من الأشخاص الراجع أمرهم للمحاكم الفرنسوية فتكون من اختصاصات المحاكم الفرنسوية المذكورة.

– الفصل الثامن: أن جميع القواعد المتعلقة بتنظيم المحاكم العرفية وتركيبها وسير أعمالها تعين بقرارات وزيرية متوالية تصدر بحسب الأحوال ومهما تقتضيه المصلحة.

والسلام[1].

[1] **الجريدة الرسمية** ، المصدر السابق ، ص ص : 2 – 3 .

لقد حرر نص هذا الظهير بالرباط في 17 ذي الحجة 1348 هـ الموافق 16 ماي 1930 م و اطلع عليه و أذن بنشره في الرباط المقيم العام سان لوسيان في 23 ماي 1930 م ، فالميزة الأساسية لهذه السياسة هي الحفاظ حسب النظرية الفرنسية على استقلالية التقاليد البربرية الخاصة في مجال العدل المعتمدة على العرف و أبعاد تطبيق الشريعة الإسلامية مع ضمان تطبيق القوانين العرفية البربرية و لكن دون تحديد طبيعة هذه الأخيرة و حتى دون أن تحدد من هي هذه القبائل المسماة بالبربرية[1].

ولقد نص أيضا هذا الظهير (القانون) لمبدأ فرق تسد و استحدث الإدارة الفرنسية قانونا جديدا زعمت أن الهدف من وراءه حماية حقوق البربر التقليدية و لغتهم و أصالتهم بينما كان المقصود زرع الشقاق بين سكان المغرب من العرب و البربر[2].

لقد تضمن **الفصل الأول** إخراج القبائل البربرية من سلطة السلطان و الحكومة المغربية و جعلها تحت سلطة السلطة الفرنسية من خلال خضوع القبائل تحت سيطرة الإقامة الفرنسية العامة و يكون رئيس القبيلة هو المسؤول عن القبيلة البربرية[3] ، فهو يقدم الدليل القاطع على أن تطبيق الأعراف الأمازيغية ضمن النفوذ الترابي للقبائل يتم على أساس ترابي يدخل تحت طائلته "المغربيون" التي ارتكبوا مخالفات داخل منطقة نفوذ القبيلة الأمازيغية المعينة ، إذن كل المواطنين يدخلون تحت نفوذ القانون العرفي الأمازيغي في مجال نفوذ القبيلة الجغرافي دون تمييز[4].

أما **الفصل الثاني** من ظهير فقد بحث في القبائل البربرية التي أصبحت خارج نطاق سلطة السلطان فلا سلطة لها بموجب المحاكم التي أنشأتها محاكم العرف الإبتدائي والنهائي و محاكم الاستئناف الشرعي التي تقوم باستئناف أحكام القضاة و عدم صلتها بالمحكمة العليا الإسلامية التي تستأنف فيها أحكام المحاكم الحكومية و أن تطبيق القضايا المدنية و التجارية و العقارية و الأحوال الشخصية وقضايا الإرث و ينحدر هذا ضمن العادات المحلية التي كان يعمل بها البربر طبقا للشريعة الإسلامية[5].

---

(1) احساين عبد الحميد ، **أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية 1930** ، المرجع السابق ، ص : 86 .
(2) أحمد إسماعيل راشد ، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر...** ، المصدر السابق ، ص : 217 .
(3) منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، رسالة ماجستير ، تخصص : التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إشراف : عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي ، جامعة تكريت ، كلية التربية ، تكريت – العراق ، 2004 ، ص : 26.
(4) مبارك بلقاسم ، **الظهير البربري : النص الكامل** ، المرجع السابق ، على الرابط : https://www.hespress.com/writers/79330.html
(5) منير عويد محسن الأسود ، المرجع السابق ، ص : 26 .

و جاء **الفصل الثالث** لتناول القضايا التي لم تأخذ حكما قطعيا و التي يمكن أن تستأنف و يكون الاستئناف عن طريق رفعها إلى محكمة استئنافية للحصول على حكم قطعي في كل الأحوال ، وأن موضوع تأسيس محاكم استئنافية تناوله **الفصل الرابع** وهي منفصلة عن محاكم الجنايات العليا الإسلامية و يكون المسؤول عن اختصاصات المحكمة العرفية رئيس القبيلة[1]، فكان جوهر ظهير 16 ماي 1930 هو الاعتراف بالعرف القضائي الأمازيغي وتأكيد استمراريته في مجال الأحوال الشخصية والمخالفات الفردية " **وهي مجالات لا تكترث بها فرنسا كثيرا ، أما الهدف الأهم بالنسبة لفرنسا فكان نزع صلاحيات العرف الأمازيغي في مناطق القبائل في مجال الجنايات وفي المنازعات العقارية التي يتورط فيها فرنسيون، ومنحها للمحاكم الفرنسية بالمغرب (من أجل حماية الفرنسيين)**"[2].

و قد أعطى **الفصل الخامس** للمندوب الفرنسي الحق في إدارة المحكمة العرفية ورئاستها الفعلية و أن وظيفة رئيس القبيلة اسمية و أن ذلك المندوب يكون ممثل عن الإدارة الفرنسية و ليس مندوبا من سلطان المغرب و بهذه تكون المحكمة العرفية محكمة فرنسية و لا تمت بصلة للحكومة المغربية[3].

و يأتي **الفصل السادس** من هذا الظهير ليعطي صلاحيات للمحاكم الفرنسية التي يصبح لها الحق وحدها للنظر في الجنايات المرتكبة[4] ، فحسب هذا البند أعطيت كافة الصلاحيات للمحاكم الفرنسية في " **زجر الجنايات المرتكبة بالبلاد البربرية مهما كانت وضعية صاحب الجناية** "[5] ، أما فيما يخص الدعاوي المتعلقة بالعقارات تحكم فيها المحاكم العرفية التي ترجع إلى محاكم الفرنسية إذا كان أحد المتخاصمين راجع أمره إلى محاكم الفرنسية[6] ، فقضى على شرعية محاكمة البربري المسلم و كل سكان المناطق البربرية من المسلمين و جعل أرجاء قبائل المغرب تحت قوانين محكمة الجنايات الفرنسية ، هذا لم يقتصر الظهير على إعطاء الحق للفرنسيين في إدارة السكان و محاكمتهم[7].

---

(1) منير عويد محسن الأسود ، المرجع السابق ، ص : 27 .
(2) مبارك بلقاسم ، **الظهير البربري : النص الكامل** ، المرجع السابق ، على الرابط : **https://www.hespress.com/writers/79330.html**
(3) منير عويد محسن الأسود ، المرجع السابق ، ص : 27 .
(4) أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940** ، ج1 ، المصدر السابق ، ص : 48 .
(5) شارل أندري جوليان ، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية** ، المصدر السابق ، ص : 170.
(6) أبو بكر القادري ، المصدر السابق ، ص : 48 .
(7) منير عويد محسن الأسود ، المرجع السابق ، ص : 28

بل و جاء **الفصل السابع** لمنح القضاء الفرنسي المسؤولية عن جميع الأراضي و العقارات وحق التصرف بها دون منازع[1] ، فالظهير يحي أعرافا جاهلية في الإرث و غيره و ينشيء محاكم عرفية و يعطي صلاحيات للمحاكم الفرنسية التي لا تحكم باسم جلالة السلطان و إنما تحكم باسم رئيس جمهورية فرنسا و تصدر أحكام باللغة الفرنسية و يقضي بمقتضاها على القانون الإسلامي[2] ، والهدف طبعا هو تسهيل استيلاء المستوطنين الفرنسيين على الأراضي الفلاحية الأمازيغية ، أما المنازعات بين السكان المحليين وقضايا الأحوال الشخصية والإرث وزجر المخالفات البسيطة فتركتها فرنسا على حالها في إطار سلطة وأعراف القبائل[3].

وقد عزز **الفصل الثامن** جميع الإجراءات التي وردت في الفصل السابع بأنها قرارات وزارية اكتسبت صفتها الشرعية و القانونية المعتمدة[4].

وقد نص هذا الظهير 16 ماي 1930 م على تبعية محاكم البربر لمكاتب الاستخبارات العسكرية الفرنسية و اعتمادها على التشريع الفرنسي مباشرة و يقضي هذا المشروع أيضا على إخراج البربر من دائرة القضاء الشرعي في الأمور المدنية و يجعل مجلس الجماعة أو القبيلة مختصا بالنظر إلى تلك الشؤون و قد أنشأت محاكم عرفية مكلفة ببعث الحق البربري القديم و قد استحدث فرنسا هذا القانون بهدف حماية حقوق البربر التقليدية و لغتهم و أصالتهم بينما المقصود من وراء ذلك هو إدماج البربر في البيئة الفرنسية و علاوة على ذلك فقد تضمن هذا المرسوم على تحويل زعماء القبائل التقليدية إلى إقطاعيين كبار ملاكين إلى جانب تدعيم مجموعة من الشخصيات كان في طليعتهم باشا مراكش الجلاوي[5].

وقد أنشأت محاكم بربرية لتطبق فيها الأعراف في بعض القبائل المراكشية التي كان يخضع سكانها للمحاكم الشرعية منذ الفتح الإسلامي إلى سنة 1930 م عندما أخرجهم الفرنسيون من اختصاصها و أنشئوا لهم هذا النوع من المحاكم لغرض سياسي هدفوا فيه إلى تحطيم كيان الدولة المراكشية القضائي و الشريعي[6].

---

(1) منير عويد محسن الأسود ، المرجع السابق ، ص : 28 .
(2) أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940** ، ج1 ، المصدر السابق ، ص : 48 .
(3) مبارك بلقاسم ، **الظهير البربري : النص الكامل** ، المرجع السابق ، على الرابط : https://www.hespress.com/writers/79330.html
(4) منير عويد محسن الأسود ، المرجع السابق ، ص : 28 .
(5) سمير أمين ، **المغرب العربي الحديث** ، تر : كميل داغز ، دار الحداثة بالتعاون مع مطبوعات الجامعية ، ط2 ، الجزائر ، 1981 ، ص : 144 .
(6) محمد أحمد بن عبود ، **مركز الأجانب في المغرب " دراسات قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله "** ، عكاظ للنشر و الطبع ، ط3 ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1988 ، ص : 170 .

فالظهير نفسه يشمل تعديلين بخصوص قضاء البربر و بمقتضى التعديل الأول : يعطي مجلس الجماعة صفة رسمية فيتحول إلى محكمة مدنية و يسجل عرف البربر ليصبح قانونا معترفا به لتلك المحاكم ، أما التعديل الثاني فينتزع بمقتضاه اختصاص النظر في الجنايات من قضاء القواد و البشوات الذين يمثلون السلطان و تنشأ محاكم جديدة في بلاد البربر من قضاة فرنسيين لتطبيق القانون الجنائي الفرنسي فيها ، وقد لوحظ أن بعض المبشرين عينوا قضاة في تلك المحاكم فصار ذلك حجة لدى خصوم الظهير من البربر و في العالم الخارجي على السواء شهد بأن الهدف هو تنصير البربر و من ثمة اصطدم الظهير بمعارضة شديدة من قبائل البربر ذاتها فضلا عن رد الفعل العنيف الذي ظهر في العالم الإسلامي عامة[1] ، و ذلك أن البربر إذا كانوا يتمسكون بالعرف فعلا و كان في عرفهم ما يتعارض أحيانا و الشريعة الإسلامية مثل عدم توريث المرأة إلا أنهم كانوا يفعلون ذلك بدون وعي و تلبية لروح المحافظة القوية على التقاليد ولوجوبه لدى البربر بأن في تصرفاتهم خروجا عن الإسلام لاحتجوا أشد الاحتجاج .

وكان من المفروض أن يطبق الظهير على نحو مليون و نصف من أهل مراكش و لكن عددا من القبائل مثل أي تيوسي وزمور أرسلت مندوبيها إلى فاس لتعلن أمام علمان القرويين أنها ترغب في البقاء تابعة للقضاء الشرعي و بالرغم من أن الإقامة العامة أعلنت عند إصدار الظهير أنها تترك للقبائل حرية العمل به أو رفضه فقد قبض على هؤلاء المندوبين مما زاد البربر أنفسهم سخطا على الظهير ، ثم جاءت الحملة العنيفة من العالم الإسلامي لتضيف عاملا جديدا يوقف تيار السياسة البربرية و مع ذلك لم تكف فرنسا طوال عهد الحماية عن استغلال كل مناسبة لبعث السياسة البربرية ، كما حدث عند أزمة العرش الأولى سنة 1951 م[2].

حيث كانت مخططات فرنسا غير واضحة في أعين الكثير حتى جاء ظهير 1930 م ليفضحها و الذي كان الهدف الأول من مضمونه تقسيم المغاربة إلى قسمين بربر و عرب و بالتالي المحاكم التي تكون بالمغرب الأقصى تكون مختلطة ، فللعرب محاكم و كذلك البربر لهم محاكم خاصة بهم ، وأما في المخالفات التي يرتكبها البربري فلا يرجع إلى المحاكم المختصة إنما يرجع إلى رؤساء القبائل الذين يحكمون بالأعراف القديمة التي تختلف من منطقة إلى أخرى و بالتالي يتم القضاء نهائيا على المحاكم الشرعية ، هذا فيما يتعلق بغير العقارات و المنقولات[3].

---

(1) صلاح العقاد ، **المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر** ، المرجع السابق ، ص ص : 283 – 284 .

(2) المرجع نفسه ، ص: 284 .

(3) أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940** ، ج1 ، المصدر السابق ، ص : 48 .

أما فيما يتعلق بها ففي النزاعات العقارية إذا كان أحد الطرفين خاضعا للمحاكم الفرنسية فإنها ستصبح من اختصاص هذه المحاكم كما تدخل جميع القضايا الجنائية التي تحدث في القبائل البربر تحت المحاكم الفرنسية و يعم ذلك جميع سكان هذه القبائل ومرتكبي أي جناية من الجنايات دون تخصيص كما ورد تطبيق للعرف البربري في جميع الأحوال الشخصية و المواريث و إعطاء نيابة تشريعية عامة للوزير الأكبر يستطيع معها إصدار الأوامر بجميع ما يتعلق بتنظيم المحاكم العرفية و يستطيع معها تعيين القبائل التي ستدخل في المستقبل تحت نظام العرف و التي سيطبق عليها هذا النظام[1] ، و هذا يعني أن أغلبية سكان المغرب الأقصى ستخرج عن قوانين السلطان الذي أؤتمن على السيادة الوطنية فلم يكن هناك شك أنه انتهاك بامتيازات السلطان[2].

وخلاصة القول أن الظهير البربري الذي قامت السلطة الفرنسية بإصداره بشأن البربر ة الذي أرادت من خلاله إخراج البربر من حظيرة الإسلام و إدخالهم في المسيحية من خلال الطرق و الوسائل التي قامت بها دون جدوى ، فقد فشل هذا الظهير في الوصول إلى أهداف التي كانت تزعمها السلطة الفرنسية و كان ذلك بداية النهاية للوجود الفرنسي في المغرب العربي ، إذ أدى إلى ميلاد الحركة الوطنية و التي كان لها دور فعال في محاربة الحماية الفرنسية .

---

[1] محمد المكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، المصدر السابق ، ص : 56 .

[2] حزب الإستقلال ، **المغرب الأقصى " مراكش " (قبل الحماية ، عهد الحماية ، إفلاس الحماية)** ، المصدر السابق ، ص : 173 .

الفصل الثالث : أثره في بلورة الوعي السياسي في المغرب الأقصى (المنطقة الشريفية) .

المبحث الأول : دوره في ظهور كتلة العمل الوطني .

المبحث الثاني : تأسيس الحزب الوطني بقيادة علال الفاسي .

المبحث الثالث : ظهور الحركة القومية بقيادة الحسن الوزاني .

المبحث الأول : دوره في ظهور كتلة العمل الوطني

لقد كان الظهير البربري نقطة البداية للحركة الوطنية المراكشية للمناداة بالوحدة العربية و هي ذات مدلول سياسي أكثر تحديدا و أكثر ملائمة و خدمة لأهداف السياسية من الوحدة الإسلامية ، فقد استغلته لإطلاق حركة احتجاج واسعة ضد السياسة الاستعمارية بالمغرب على شكل تجمعات بالمساجد و سرعان ما عمت المدن الكبرى ، وقد تعرض الشباب المشارك في حركة الاحتجاج السلمية هذه للاعتقال و الإبعاد .

و بعد صدور الظهير البربري سنة 1930 م الذي زاد في تمزيق وحدة البلاد و إقامة الحدود بين سكانها فانبثقت حركة المطالب المغربية التي انتهت بتأسيس الأحزاب الوطنية ووقوف الشعب متحدا معها و تطورت هذه الحركات المختلفة إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية 1939 م فتوحدت خطة الأحزاب للمطالبة باستقلال المغرب 1944 م[1].

فقد لجأ الوطنيون إلى النضال السياسي بعد أن فشل المراكشيون في عهد النضال المسلح في تحقيق أي هدف من أهدافهم و بعد أن تم لفرنسا سحق كل مقاومة عسكرية في البلاد فبرزت من خلال ذلك العديد من الأحزاب التي كانت تميل إلى اللين في مطالبها و ذلك من خلال المطالبة بالإصلاحات و الحريات و حماية المراكشيين[2] ، وبالتالي الوقوف في وجه سلطات الحماية[3] ، وإذا جئنا إلى نخبة الشبان المغاربة فقد سلكت مسلكين مختلفين اتجاه الظهير البربري إذ خاطبت العالم الأوروبي المسيحي بلغة العصر السياسية و بمضامين عقائدية و أفكار تستمد مقوماتها من الفكر العربي الحر ، لقد قدمت مشروع الظهير البربري على أنه مشروع يتنافى مع مقتضيات معاهدة الحماية التي تنص على إحترام وحدة التراب و الشريعة ، كما أن هذا الظهير ليست الغاية منه الاعتراف للأمازيغ بحقوقهم الثقافية و الاجتماعية بقدر ما هو مشروع لتمزيق الوحدة المغربية اجتماعيا و ثقافيا من أجل التمكن من بسط النفوذ الاستعماري[4].

---

(1) الصديق بن العربي ، **كتاب المغرب** ، الجمعية المغربية للتأليف و الترجمة و النشر ، دار الغرب الإسلامي ، ط3 ، 1984 ، ص : 21 .

(2) إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر ، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر** ، ج2 ، المصدر السابق ، ص : 157.

(3) صفوان ناظم داود حسن ، **الحركة الوطنية المغربية و القضية الفلسطينية 1930 – 1948** ، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية (مجلة علمية محكمة) ، ع16 ،م5 ، الموصل – العراق ، 2013 ، ص : 08 .

(4) زكي مبارك وخلوفي محمد الصغير ، **الظهير البربري من خلال مذكرات صالح العبدي** ، المرجع السابق ، ص : 08 .

فقد كان الظهير البربري نقطة تحول في عقلية الوطنيين المغاربة و الشعب المغربي كله فوجد الوطنيين أنفسهم مرغمين للانتظام في دائرة تعمل على تنسيق الحركة الوطنية و توجيهها فتأسست كتلة العمل الوطني سنة 1934[1] ، وبظهور هذه الكتلة أدى ذلك إلى تحول الحركة السلفية الإصلاحية في المغرب الأقصى و التي كانت متماشية مع الإصلاح الديني في الجزائر إلى حركة وطنية سياسية ممزوجة بحركة إصلاحية دينية مثل ما هو الحال في تونس بعد انشقاق الحزب الدستوري 1934 م ، بخلاف الأمر في الجزائر حيث كان الإصلاح الديني يعمل وحده في إطاره الحضاري العربي الإسلامي[2].

فقد ضمت في صفوفها المتعلمين الذين درسوا في الجامعات الفرنسية و اتصلوا برفاقهم من أبناء البلاد العربية الأخرى[3] ، ونخص بالذكر مصر فقد كان اتصالهم بجمعية الشبان المسلمين و بجمعية الهداية الإسلامية ، كما اتصلوا بجمعية العلماء في الجزائر و حزب الدستوري في تونس[4] ، وعلينا أن نذكر هنا أن كتلة العمل الوطني في المغرب لم تكن حزبا سياسيا بالمعنى المفهوم بل كانت تمثل اتجاها سياسيا وطنيا بين قادة وطنيين للعمل من أجل البلاد و كانت تسند إلى أسس سياسية و دينية قبل اعتمادها على الأسس الاجتماعية أو الطبقية (**بمعنى أن هذه الكتلة كانت متأثرة بما هو موجود على المستوى الإقليمي من التطورات الحاصلة لاسيما في الجزائر و تونس إبان الحقبة الاستعمارية لأن في هذه الفترة أرادت فرنسا أن تحطم كيان و مقومات و هوية هذه المجتمعات من خلال سياستها التي كانت مبنية على التنصير و الفرنسة و غيرها**)[5].

وبذلك قد برزت نخبة شابة حاولت انتشال الأهالي و تأطيرهم في مؤسسات دينية و سياسية لتأسيس جبهة موحدة لتعبير عن عدم الرضا عن السياسة الاستعمارية فكون هؤلاء الشباب البذور الأولى لكتلة العمل الوطني[6]،

---

(1) عبد الحميد المرنيسي ، **الحركة الوطنية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي** ، مطبعة الرسالة ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1987 ، ص : 50 .

(2) محمد بلقاسم ، **الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910 – 1954 م** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إسراف : أبو قاسم سعد الله ، جامعة الجزائر ، معهد التاريخ ، 1994 ، ص : 173 .

(3) إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر ، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر** ، ج2 ، المصدر السابق ، ص : 157.

(4) محمود شاكر ، **التاريخ الإسلامي " التاريخ المعاصر بلاد المغرب "** ، المصدر السابق ، ص : 370 .

(5) جلال يحي ، **المغرب الكبير الفترة المعاصرة و حركات التحرير و الاستقلال** ، ج3 ، المصدر السابق ، ص : 1096.

(6) **ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار الجذور و التجليات (1904 – 1955)** ، المرجع السابق ، ص : 222 .

والتي كانت تستهدف تنوير الرأي العام الفرنسي بحقيقة الأوضاع القائمة في المغرب و الإعراب عن مطالب الشعب ومن أجل ذلك أصدرت في باريس مجلة **المغرب** و هي مجلة شهرية ثم أصدرت في مدينة فاس **مجلة أسبوعية باللغة الفرنسية و هي عمل الشعب** [1]، وقد كان أول المبادرين لتنظيم الكتلة و التصدي للتواجد الفرنسي في المغرب هو **علال الفاسي**[2] ، حيث شكلت أول نواة للدفاع عن الوحدة الوطنية المغربية واستقلاليتها و تجلى ذلك بتقديم برنامج إصلاحات (**دفتر مطالب الشعب المغاربي 1934/12/01 م**) ، حيث مثل في جوهره ردا على إلحاق المغرب بوزارة المستعمرات الفرنسية وتتويجا لذلك النضال الشعبي ضد تلك السياسة التي تمس الوحدة الوطنية في الصميم[3].

وشمل برنامج الإصلاحات أيضا احترام روح ومنطوق معاهدة فاس و ذلك بإلغاء كل أداة مباشرة و الحفاظ على الوحدة الإدارية و القضائية لمجموع التراب المغربي ومساهمة المغاربة في ممارسة السلطة في كل فروع الإدارة ، وقدم هذا البرنامج في آن واحد للمخزن و الإدارة العامة بالرباط و للحكومة الفرنسية غير أنه لم يؤخذ بالحسبان نهائيا[4] ، ومن هنا أخذت البلاد تشهد ألوانا و مظاهرا من الاحتجاجات لم تعهدها من قبل فمن نشرات تعلق بالجدران إلى أغاني وطنية تنتشر بين الناس و نشر أبحاث قيمة عن البربر و أثرهم في الإسلام و عن شخصيات التي نبعت من بينهم[5].

وقد نزلت هذه الكتلة إلى ميدان العمل الجماهيري منذ سنة 1934 م حين رفضت الإقامة العامة الفرنسية للسلطان **سيدي محمد الخامس** أن يقوم بالصلاة في جامعة القرويين التي كانت معقلا من معاقل الكتلة الوطنية ، وانتهزت الكتلة هذه الفرصة لكي تزيد من إعلان ولائها للسلطان حتى تجذبه إليها و تتخذه شعارا للوحدة الوطنية و أساسا للكفاح الوطني و الإسلامي ضد السيطرة الأجنبية و المسيحية على البلاد[6].

---

(1) محمود الشرقاوي ، **المغرب الأقصى " مراكش "** ، المصدر السابق ، ص : 43 .

(2) علال الفاسي : (1910 – 1974) من مواليد فاس ينتمي إلى أسرة عريقة تلقى تعليما و تكوينا إسلاميا من رواد الحركة الوطنية المغربية ، شارك في تأسيس لجنة العمل المراكشية سنة 1934 ، نفي سنة 1937 م إلى الغابون و عاد سنة 1946 م وعين على رأس حزب الإستقلال في ماي 1947 ، إلتحق بلجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة و غداة استقلال المغرب عين على رأس حزب الإستقلال في جوان 1961 م ووزيرا لشؤون الإسلامية في الحكومة إلى غاية 1963 م ، توفي في 13 ماي 1974 م ،أثناء زيارته لرومانيا ، **ينظر** : محمد صالح الصديق ، **أعلام من المغرب العربي** ، ج2 ، موفم للنشر ، ط2 ، الجزائر ، 2008 ، ص : 207 .

(3) محمود صالح الكروي ، **الموقف الوطني في شخصية علال الفاسي** ، جريدة العلم ، جامعة بغداد ، نشر يوم 2011/05/13 ، ص : 02 .

(4) ألبير عياش ، **المغرب والاستعمار " حصيلة السيطرة الفرنسية "** ، المرجع السابق ، ص : 389 .

(5) علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، المصدر السابق ، ص : 173 .

(6) جلال يحي ، **المغرب الكبير الفترة المعاصرة و حركات التحرير و الاستقلال** ، ج3 ، المصدر السابق ، ص : 1096.

و في ختام كل هذه الظروف الداخلية المشحونة ضد الشعب المغربي من طرف سلطات الحماية الفرنسية قرر أعضاء الكتلة تشكيل مجلس وطني ، ولجنة تنفيذية ينتخب أعضاءها بالاقتراع السري حيث توج على إثرها في 3 جانفي 1937 بفوز **علال الفاسي** برئاسة المجلس و **محمد حسن الوزاني** بالأمانة العامة[1].

وقد قام علال الفاسي و عمر عبد الجليل ومحمد حسن الوزاني بعمل كبير في هذه الظروف وازدادت مكانتهم خاصة بعد التدخل القوي و العنيف الذي مارسته سلطات الحماية الفرنسية في مختلف المدن التي شهدت انطلاق هذه الحركة[2] ، ويتلخص برنامج كتلة العمل الوطني فيما يلي :

1 – تطبيق دقيق لمعاهدة سنة 1912 م (معاهدة الحماية) و إلغاء كل حكم مباشر .

2 – الوحدة الإدارة و القضائية في المغرب كله [3].

3 – الفصل بين السلطات و مشاركة المغرب في تولي شؤون الحكم .

4 – المحافظة على وحدة التراب المراكشي

5 – تأسيس مجالس : بلدية و إقليمية ومجلس وطني على أن يكون أعضاء هذه المجالس كلها مغاربة .

6 – جعل مداخيل استثمار المناجم من اختصاص السلطة المغربية[4].

7 – إيقاف نزع الملكية عبر التحايل أو بالقوة و الاغتصاب[5].

لم تتمتع الكتلة العمل المغربية (المراكشية) بحرية تامة في نشاطها مع اقتراب الحرب العالمية الثانية إلا خلال مدة يسيرة فيما بين **ديسمبر 1936 و مارس 193 م** عندما أصدر الجنرال نوجيس المقيم العام عفوا عاما بأمر من حكومة الجبهة الشعبية[6].

---

(1) أكرم بوجمعة ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي و دوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس – الجزائر – المغرب الأقصى)** ، المرجع السابق ، ص : 200 .

(2) إسماعيل العربي ، **السياسة الفرنسية الاستعمارية 1930 و آثارها على الحركة الوطنية في بلدان المغرب العربي** ، شهادة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إشراف : علي العبيدي ، جامعة أبو بكر القايد ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، تلمسان – الجزائر ، 2016 ، ص : 94 .

(3) محمود الشرقاوي ، **المغرب الأقصى " مراكش "** ، المصدر السابق ، ص : 43 .

(4) محمود شاكر ، **التاريخ الإسلامي " التاريخ المعاصر بلاد المغرب "** ، المصدر السابق ، ص : 371 .

(5) خاليد فؤاد طحطح ، **نشأة الحركة الوطنية في المغرب** ، المرجع السابق ، ص : 31 .

(6) محمد بلقاسم ، **الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910 – 1954 م** ، المرجع السابق ، ص : 298 .

التي سمحت للكتلة بممارسة نشاطها في جو من التساهل النسبي ، فتمكنت الكتلة في أكتوبر 1936 م من تنظيم مؤتمرها الوطني الأول علانية و أعلنت عن برنامج للمطالب المستعجلة وتم التركيز فيه على وجوب الاعتراف بالحريات الفردية و العامة إلا أن نائب كاتب الدولة في الشؤون الخارجية **بييرفيينو** رفض استقبال الوفد المغربي الذي حضر إلى باريس ليقدم له البرنامج ، أما حكومة " **ليون بلوم** " فقد عينت الجنرال نوجيس في منصب المقيم العام خلفا لـ بيروتون فقام نوجيس على التوالي باستخدام الأبوية و العنف إزاء المغاربة و ذلك قبل أن ينحاز لنظام فيشي عام **1940 م**[1].

وقد عمل علال الفاسي ضمن إيطار كتلة العمل على تأسيس الصحافة بحيث تعمل على شرح القضية المغربية و التعريف بها فكانت **مجلة السلام** بتطوان في المنطقة الشمالية باتفاق الوطنيين في الشمال و الجنوب ، وصدرت جريدة الحياة باللغة العربية برئاسة **عبد الخالق الطريس**[2] ، والتي كانت لسان كتلة العمل الوطني بالشمال[3] ، كما تم إصدار جريدة باللغة العربية بمدينة فاس جريدة الأطلس ناطقة باسم الكتلة و سمح بإصدار جريدة المغرب اليومية بمدينة سلا ، ورفع الحجز الذي كان مفروضا على جريدة عمل الشعب و كان ذلك في عهد المقيم نوجيس[4] .

إلى جانب الإهتمام بالصحافة قررت الكتلة أن تقوم بإلقاء الدروس بجامعة القرويين فكانت هذه الدروس تضم طلبة الجامعة ومدارس الثانوية و النخبة المثقفة بالبلاد و كان لهذه الدروس الأثر الفعال وتكوين شباب مثقف ملئ بالروح الوطنية[5].

---

(1) ألبير عياش ، **المغرب والاستعمار " حصيلة السيطرة الفرنسية "** ، المرجع السابق ، ص : 389 .

(2) عبد الخالق الطريس : ولد في تطوان و كان من القلائل الذين درسوا في القاهرة في نهاية العشرينات خلف الحاج عبد السلام بنونة بعد وفاته على رأس الكتلة الوطنية لشمال المغرب سنة 1935 و التي تحولت في أواخر 1936 م إلى حزب الإصلاح الوطني ، عين لفترة وزيرا للأوقاف في الحكومة الخليفة تحت الحماية الاسبانية قام في منطقة طنجة أين التقى بعلال الفاسي و توثقت علاقتهما و نجح كليهما في تشكيل الجبهة الوطنية أنتخب نائبا عن مدينة تطوان سنة 1963 م ، **ينظر** : عبد الإله بلقريز و آخرون ، **الحركة الوطنية المغربية و المسألة القومية 1947 – 1986** ، المرجع السابق ، ص : 278 .

(3) عبد الحميد المرنيسي ، **الحركة الوطنية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي** ، المرجع السابق ، ص : 52 .

(4) نوجيس : (13 أوت 1876 – 20 أفريل 1971 م) ولد بباريس عمل في الجزائر سنة 1933 ثم عين مقيما عاما في المغرب سنة 1936 وكان قائدا للقوات الفرنسية في شمال إفريقيا ما بين (1939 – 1943) ، استقال من منصبه كمقيم عام للمغرب سنة 1943 ، **ينظر** : https://spartacus-educational.com/FRnogues.htm

(5) علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، المصدر السابق ، ص : 178 .

وقد لقيت الكتلة تأييدا من قبل الشعب الأمر الذي زاد من نشاطها[1] ، و نتيجة لذلك تبلور الوعي الطبقي و الوطني و السياسي وجعل من ذلك الركيزة الأساسية في الحركة الوطنية[2] ، وقد قامت السلطات الفرنسية باعتقال زعماء الكتلة نتيجة اهتمامهم بالصحافة[3] ، ونتيجة تصرفات الإدارة الفرنسية اتجاه الكتلة ورجالها شهد المغرب الأقصى عدة مظاهرات و احتجاجات كانت متبوعة بالاعتقالات و تعسفات من قبل سلطات الاحتلال ، و قامت الأحزاب الوطنية في الجزائر و تونس بإعلان تضامنها مع الشعب المراكشي في الدفاع عن حريته و حقوقه[4] ، فاضطرت السلطات الفرنسية إلى إطلاق سراح الزعماء[5].

و مع ظروف التشدد التي كانت تفرضها السلطات الاستعمارية ممثلة في شخصية نوجيس دخلت كتلة العمل المغربية في أزمة بين عناصرها سنة 1937 م حيث انقسمت إلى جناحين أحدهما بقيادة محمد حسن الوزاني و الثاني بقيادة علال الفاسي ، وكان ذلك تحديدا في الاجتماع الذي عقدته اللجنة التنفيذية للكتلة حينما عين علال الفاسي رئيسا للحزب ومحمد الوزاني أمينا عاما له ، ويبدو أن الخلاف بين الرجلين الفاسي و الوزاني لم يكن حول إيديولوجية الحزب و منهجه بل كان مجرد خلاف شخصي ، حيث قيل أن الخلاف كان سبب تضارب ثقافة الرجلين فالأول (الفاسي) ثقافته عربية إسلامية و الثاني (الوزاني) ثقافته غربية و الواقع أن هذا الأخير جمع بين الثقافتين[6].

و بالتالي أدى ذلك إلى انشقاق الكتلة إلى قسمين **الحزب الوطني لتحقيق المطالب المغربية بزعامة علال الفاسي**[7] ، والذي تحول بعد أن منع سنة 1937 م إلى حزب الاستقلال 1943 م ، و الحركة القومية بقيادة حسن الوزاني التي أصبحت سنة 1946 م تحمل اسم الشورى و الاستقلال[8].

---

(1) محمود شاكر ، **التاريخ الإسلامي " التاريخ المعاصر بلاد المغرب "** ، المصدر السابق ، ص : 371 .
(2) عبد المالك خلف التميمي ، **الخليج العربي و المغرب العربي " دراسات في التاريخ السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي** ، دار الشباب للنشر ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع (قبرص) ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1986 ، ص : 203 .
(3) محمود الشرقاوي ، **المغرب الأقصى " مراكش "** ، المصدر السابق ، ص : 43 .
(4) محمد بلقاسم ، **الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910 – 1954 م** ، ج2 ، المرجع السابق ، ص : 300 .
(5) محمود الشرقاوي ، المصدر السابق ، ص : 43 .
(6) محمد بلقاسم ، المرجع السابق ، ص ص : 298 – 299 .
(7) أكرم بوجمعة ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي و دوره في تحرير أقطار المغرب العربي ...** ، المرجع السابق ، ص : 200 .
(8) ألبير عياش ، **المغرب والاستعمار " حصيلة السيطرة الفرنسية "** ، المرجع السابق ، ص : 386 .

وقد حدث كل هذا بعد أن أمر المقيم العام نوجيس بحل حزب كتلة العمل الوطني ، ولكن واصلت هذه الأخيرة نشاطها تحت اسم (**الحركة الوطنية لتحقيق المطالب**)[1] ، وبالنسبة لقرار حل الحزب يوم 18 مارس 1937 م[2]

وفي الحرب العالمية الثانية نزلت حملة بريطانية أمريكية عام 1942 م في المغرب فازدادت الروح الوطنية ، وأدى ذلك إلى التلاحم بين أبناء المغرب لاسيما و أنه في هذه الفترة كانت الجزائر و تونس تعانيان من المخططات و المشاريع الاستعمارية فكان لابد من الاتحاد و التلاحم من أجل الوقوف في وجه العدو[3] ، وهكذا يمكن القول أن الوطنيون الشباب قد اتخذوا من هذا الظهير حجة اعتمدوها لتعبئة الشعب ضد السلطة الاستعمارية فالدفاع عن الدين وسيلة ناجعة لتعبئة الجماهير التي لم تكن تتجاوب مع شعارات الوطن و الأمة و التراب الوطني[4].

---

[1] محمود شاكر ، **التاريخ الإسلامي " التاريخ المعاصر بلاد المغرب "** ، المصدر السابق ، ص : 371 .

[2] فؤاد دياب ، **المغرب الأقصى بين الماضي و الحاضر** ، دار القومية للطباعة النشر ، القاهرة – مصر ، 1960 ، ص : 45 .

[3] خليل حسين ، **التاريخ السياسي للوطن العربي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 2012 ، ص : 609 .

[4] محمد القبلي ، **تاريخ المغرب تحيين و تركيب** ، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب ، ط1 ، الرباط – المغرب ، 2011 ، ص : 586 .

المبحث الثاني : تأسيس الحزب الوطني بقيادة علال الفاسي

بعد انسحاب محمد الحسن الوزاني من كتلة العمل الوطني أعاد علال الفاسي تنظيم الحزب[1] في وسط الأجواء المشحونة بين الجانب الفرنسي و الطرف المغربي حيث استمر علال الفاسي في قيادة جماهير الشعب و في التصدي لمواجهة المستعمر الفرنسي رغم كل إجراءات المتابعة و المضايقة التي اتخذت ضده[2] و أعلن عن عقد مؤتمر سري بالرباط في **1937/04/01 م** ، وتقرر تأسيس **الحزب الوطني لتحقيق المطالب** إذ يضم جميع أعضاء كتلة العمل الوطني فازدادت الإدارة الفرنسية تعنتا إزاء ما أحرزه هذا الحزب من نجاح و نفوذ[3].

و بالتالي يمكن القول أن هذا الحزب هو امتداد لكتلة العمل الوطني برجالها و أفكارها و أطرها وعقيدتها حيث تم الإعلان عن تأسيسه في **جريدة المغرب** و رغم الضغوطات الممارسة من طرف إدارة الحماية إلا أنه تحصل على حق الاعتراف به و السماح له بمزاولة نشاطه بشرط أن يغير مركزه العام الذي كان مركز كتلة العمل الوطني إلى مركز آخر و أن لا يطالب المنخرطين الجدد فيه بأداء السم أثناء الانخراط و هكذا استأنف الحزب الوطني أعماله محتضنا أعضاء الكتلة و أنصاره وأسس فروع له في سائر البوادي و المدن و وصل حتى إلى المناطق البربرية التي كانت محضورة[4].

فلقد تصدى علال الفاسي لسياسة فرنسا البربرية و أعلن رفضه للظهير البربري ، وتقدم الصفوف في قيادة التظاهرات الشعبية الرافضة للظهير و المؤكدة على الوحدة الوطنية للشعب المغربي ، حيث تعرض علال الفاسي بمواقفه هذه للعديد من الاعتقالات ولكن كان يتم إطلاق سراحه تحت الضغط الشعبي ، جرت مساومته من قبل سلطات الاحتلال من أنه لن يتم إصدار الأمر الجامعي بمنحه **درجة عالم** إلا ذا أعلن تخليه عن العمل الوطني ، فرد عليهم أنه يكفيه فخرا أن اللجنة العلمية التي امتحنته قد أقرت منحه درجة عالم فلا حاجة له بالأمر الجامعي[5]

---

(1) محمود شاكر ، **التاريخ الإسلامي " التاريخ المعاصر بلاد المغرب "** ، المصدر السابق ، ص : 372 .
(2) محمود صالح الكروي ، **البعد الدولي في شخصية علال الفاسي** ، جريدة الرأي ، جامعة بغداد ، كلية العلو السياسية ، نشر بتاريخ 2013/06/07 ، ص : 01 .
(3) فؤاد مصطفى ، **محمد الخامس و كفاح المغرب العربي** ، المصدر السابق ، ص : 16 .
(4) عبد الحميد المرنيسي ، **الحركة الوطنية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي** ، المرجع السابق ، ص : 65 .
(5) محمود صالح الكروي ، المصدر السابق ، ص : 01 .

و لقد أصدر الحزب الوطني صحيفتين ناطقتين باسمه الأولى **باللغة العربية الفصحى (الأطلس)** تعلن تمسكها بالإسلام و تنادي بالإصلاح و تطالب بقيام نظام نيابي انتخابي مستمد من أسس الإسلام و طالبت الصحيفة **بضرورة مكافحة التبشير المسيحي في مناطق البربر** ، كما عملت على القيام بنشاط إسلامي يجذب أنظار الشعب و بالتالي يمكن القول أن الصحف التي كانت تابعة للحزب الوطني قد كانت في الحقيقة مرآته العاكسة و همزة وصل بينه و بين الشعب[1].

و في هذه الفترة تكاثرت الحوادث ، ففي أول سبتمبر 1937 م قام سكان مكناس بمظاهرة في الشوارع ضد القرار الذي اتخذته الإدارة لتحويل **مياه بوفكران** التي كانت تسقى المدينة نحو أراضي المستعمرين الفرنسيين ، وقد أطلق الجنود النار على المتظاهرين فمات أكثر من 15 شخصا و جرح نحو المائة ثم ألقي القبض على الكثير من الأشخاص فمنع صدور الصحف الوطنية (**عمل الشعب**) و (**الأطلس**) ومنع كذلك انعقاد مؤتمر طلبة شمال إفريقيا الذي كان مقررا اجتماعه بالرباط يوم **15 سبتمبر 1937م**[2]، و بالنسبة للحزب الوطني فقد تضمنت برنامجه ما يلي :

- **العمل لإصلاح أوضاع البلاد و إن الإصلاحات تكون في جميع الميادين و أن تعتمد كافة الإصلاحات على الشريعة الإسلامية .**
- **التمسك بالنظام الملكي كأساس الوحدة الوطنية ...**[3]

كما ناضل الحزب ضد الاستعمار و الإقطاعية و ناضل من أجل حقوق الفلاحين و العمل و ناهض السياسة البربرية الرامية إلى تفكيك الوحدة المغربية و ضرب هوية الأمة في الصميم و كان من الطبيعي أن يتعرض قادة الحزب إلى مضايقات من طرف سلطات الاحتلال[4] ، وقد انبثق عن الحزب الوطني عدة لجان فرعية منها **لجنة التعليم و الإصلاح الديني و الاجتماعي و الإغاثة الوطنية و التقويم الخلقي و الصحافة و الدعاية و الشباب الوطني و حماية فلسطين و الأماكن المقدسة و الشؤون الاقتصادية**[5].

---

(1) أحمد إسماعيل راشد ، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا)** ، المصدر السابق ، ص : 219 .

(2) فؤاد مصطفى ، **محمد الخامس و كفاح المغرب العربي ، المصدر السابق** ، ص : 16 .

(3) شوقي عطا الله الجمل ، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب)** ، المرجع السابق ، ص : 435 .

(4) عبد الحق عزوزي و آخرون ، **علال الفاسي نهر من العلم الجاري و الوطنية الخالدة** ، مؤسسة علال الفاسي للنشر ، ط1 ، الرباط – المغرب الأقصى ، 2010 ، ص : 197 .

(5) أكرم بوجمعة ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي و دوره في تحرير أقطار المغرب العربي ...** ، المرجع السابق ، ص : 200 .

و أصدر الحزب الوطني ميثاقه الذي كان يدعوا لمقاومة كل تعامل مع المستعمر الفرنسي[1] ، بالإضافة إلى اللجنة التنفيذية للحزب التي كانت تصر على أهمية العامل المعنوي و العامل الديني و تعلن ولائها للسلطان و قد أدى ذلك إلى نموها نموا طبيعيا دون أن تصطدم بصاحب الحق الشرعي – **أمير المؤمنين** – و أعلنت تمسكها بالنظام الملكي كأساس للوحدة الوطنية[2].

و ما يدل على أن علال الفاسي رئيس الحزب الوطني كان رجلا محافظا ورجلا تقليديا متدينا إلى حد بعيد هو ما كتبه في (**النقد الذاتي**) عن الفكر الإسلامي يرتقي به إلى ذروة كبار المفكرين الرواد الذين أسسوا المدرسة في الفكر العربي الإسلامي تجمع بين الأصالة و المعاصرة و يقول علال الفاسي في هذا الصدد تحت مبحث (**الفكر الإسلامي**) " **إن الإسلام حركة و لذلك يجب أن نواصل السير دائما إلى الأمام لا أن نقطع الصلة بالماضي و نحاول استئناف سير جديد و بما أن الإسلام حركة فيجب أن نتطور في فهم معانيه و الاهتداء المغاربة و أن لا نحيد عن الطريق التي وضعنا فيها** ..." ثم يضيف " **لقد أراد الإسلام أن نكون دعوته حركة دائمة و جعل هذه الإرادة جزءا من فكره الذي ما سرى في المجتمع إلا كان باعثا له على النظر و التفكير** ... "[3].

وقد استغل علال الفاسي شعبيته و أخذ في تدعيم الحزب الوطني و هذا ما أقلق السلطات الفرنسية[4] فأصدت يوم 25 أكتوبر 1937 م قرار بحل الحزب و اعتقلت زعماءه و قادته (اعتقال اللجنة التنفيذية) ونفي علال الفاسي إلى الغابون حيث بقي هناك مدة تسع سنوات (**1937 / 1946**)[5] ، ونفي اليزيدي و الوزاني بمختلف جهات الصحراء فقامت بهذه المناسبة ثورة عنيفة طالما كتبت عنها الصحف و الأقلام المتتبعين للحركات العربية في المغرب و المشرق[6].

---

(1) عبد الكريم كريم ، **من تاريخ الحركة الوطنية : أحمد بلافريج** ، (د.د.ن) ، الرباط – المغرب الأقصى ، (د.ت.ن) ، ص : 287 .

(2) أحمد إسماعيل راشد ، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر...** ، المصدر السابق ، ص : 219 .

(3) عبد القادر الإدريسي ، **علال الفاسي من رموزنا العربية الإسلامية التي نعتز بها** ، في شهادة من باحث أكاديمي عراقي (محمود صالح الكروي) ، جريدة العلم المغربية ، نشر يوم 2009/05/08 ، ص : 02 .

(4) إسماعيل العربي ، **السياسة الفرنسية الاستعمارية 1930 و آثارها على الحركة الوطنية في بلدان المغرب العربي** ، المرجع السابق ، ص : 99 .

(5) جلال يحي ، **العالم العربي الحديث و المعاصر ، ج2 ، المكتب الجامعي الحديث** ، الإسكندرية – مثر ، (د.ت.ن) ، ص ص : 272 – 275 .

(6) علال الفاسي ، **الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية و القانونية** ، مكتب المغرب العربي ، مطبعة الرسالة ، ط1 ، القاهرة – مصر ، 1948 ، ص : 36 .

لم تخمد روح الوطنية عند علال الفاسي في المنفى و غنما ازدادت تجذرا و تألقا و إيمانا يؤكدها بالممارسة بعد أن اتصل به ممثل عن **الجنرال ديغول** في محاولة لاستدراجه بالتخلي عن العمل الوطني مقابل العفو عنه و إطلاق سراحه و السماح له بالعمل في المغرب إلا أن علال أبى أن يبقى الوطني المخلص لشعبه إلى غاية 1946 م أصدرت سلطات الحماية نتيجة ضغط المقاومة الوطنية قرارا بالعفو عن السياسيين شمل علال الفاسي، وقد أعلن قادة الحزب الوطني في 11 / 01 / 1944 م عن تأسيس حزب الإستقلال و تقديم وثيقة المطالبة بالإستقلال إلى الملك محمد الخامس و إلى الحكومة الفرنسية و سفارات الدول الأوروبية و أمريكا في المغرب و اختير **علال الفاسي رئيسا له** ، وكان هذا بمثابة الصاعقة لسلطات الاحتلال الفرنسي في المغرب و في فرنسا لاسيما و أن الإعلان عن تأسيس الحزب و مطالبته باستقلال المغرب قد حظي بمباركة و تأييد الملك محمد الخامس[1].

و لكن كان موقف الإدارة الفرنسية تجاهل هذا البيان و ادعت عدم فهمه ومنه استوجت على الحزب صياغة بيان آخر توضيحي يوم 19 / 01 / 1944 م[2] ، هذا و لقد لقي هذا البيان ترحيبا على المستوى الشعبي فأحست فرنسا بمكامن الخطر وباشرت بحملة من الاعتقالات للزعماء وبمواجهات مباشرة مع المتظاهرين العزل مما جعل الإدارة الفرنسية تستعين ببعض الشخصيات الحزبية لتهدئة الأوضاع في المناطق التي وقعت فيها المواجهات العنيفة في كل من سلا و فاس و دار البيضاء[3].

---

[1] محمود صالح الكروي ، **البعد الدولي في شخصية علال الفاسي** ، المصدر السابق ، ص : 02 .

[2] أكرم بوجمعة ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي و دوره في تحرير أقطار المغرب العربي ...** ، المرجع السابق ، ص : 202 .

[3] محمد حسن الوزاني ، **مذكرات حياة و جهاد (التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية)** ، ج2 ، المصدر السابق ، ص ص : 132 – 152 .

المبحث الثالث : ظهور الحركة القومية بقيادة محمد الحزن الوزاني

لقد عبرت الحركة الوطنية المغربية منذ عام 1912 م مرورا بالسنوات السبع من صدور الظهير البربري 1930 م ، وحتى اعتقال قادة الحركة سنة 1937 م عن مرحلة برز فيها الكفاح المسلح ، كما كان للنضال السلمي مكانا في حركة المقاومة من أجل الدفاع عن الهوية بكل مكوناتها وخير مثال على ذلك شخصية محمد حسن الوزاني الذي سنقوم بدارسة أهم التطورات التي طرأت على حزبه .

بعد أن قررت كتلة العمل الوطني بقيادة علال الفاسي انتخاب لجنة تنفيذية مؤقتة في يناير 1937 م تم الاتفاق بعد الاقتراع السري على تكوين لجنة تتمثل فيما يل :

1 – علال الفاسي رئيسا .

2 – محمد حسن الوزاني ...أمينا عاما .

3 – أحمد مكوار... أمين الصندوق .

4 – محمد اليزيدي .
5 – عمر عبد الجليل . } أعضاء.
6 – عبد العزيز ادريسي .

7 – محمد غازي [1].

وما إن أعلنت نتائج الانتخابات حصل تطور سياسي مفاجئ[2] ، إذ أعلن الوزاني[3] استعفاءه من الكتلة و أخذ يعمل لاكتساب أنصار جدد باسم الحركة القومية حيث كتب محمد الوزاني في مذكراته (ج5) عن موضوع انشقاق الكتلة كما يلي : " **نبعت فكرة الخروج بالكتلة من وضعها المألوف في عهد ما قبل تلك (الإطلالة) إلى وضع جديد أي من السرية إلى العلانية ومن التسيير الجماعي إلى التنظيم الحزبي** "[4] لاعتقاده أنه

---

[1] أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940** ، ج1 ، المصدر السابق ، ص : 385.

[2] محمود صالح الكروي ، **البعد الدولي في شخصية علال الفاسي** ، المصدر السابق ، ص : 02 .

[3] محمد حسن الوزاني : ولد في فاس 1910 ودرس في باريس تخصص العلوم السياسية ، شارك في تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا 1927 م ، وكان عضوا فيها عاد إلى المغرب 1930 وشاهم في قيادة الاحتجاج الشعبي ضد الظهير البربري سنة 1932 م ، أقام في جنيف و تعاون مع شكيب أرسلان في إصدار جريدة عمل الشعب 1933 م ، **ينظر** : عبد الإله بلقريز و آخرون ، **الحركة الوطنية المغربية و المسألة القومية 1947 – 1986** ، المرجع السابق ، ص : 276 .

[4] أبو بكر القادري ، المصدر السابق ، ص : 385.

الأصلح للرئاسة من غيره و هذا بما يعود إلى الاختلاف في طبيعة الشخصين (علال الفاسي و محمد حسن الوزاني)[1] ، وتعتبر الحركة القومية امتدادا تاريخيا لهيئة تأسست سنة أفريل 1927 م عرفت باسم العصبة المغربية و التي تكونت من طرف بعض الشبان المناضلين الذين كانوا مقيمين في الرباط و فاس[2].

وبعد حدوث هذا الانشقاق في صفوف الكتلة بسبب اختلاف التكوين الثقافي و التوجه السياسي و الانتماء الطبقي بين زعماء الكتلة واصلت نضالها بزعامة **علال الفاسي رئيسا و أحمد بلافريج**[3] أمينها العام واستمر الحزبان (**الحزب الوطني بقيادة علال الفاسي و الحركة القومية بقيادة محمد حسن الوزاني**) في توجيه الانتقادات لأعمال التفرقة و التمييز التي مارستها الإدارة الاستعمارية بحق المواطنين المغاربة في عهد المقيم العام الجنرال نوجيس[4].

و لقد كان الوزاني متأثرا بمبادئ الحرية و العدالة و احترافه لأساليب العمل السياسي وتبينه لفكرة الإصلاح حيث أصدر جريدة الدفاع وجريدة الرأي العام باسم الحزب[5]، كما أصدر محمد بن الحسن الوزاني جريدة بالفرنسية اسمها (**عمل الشعب**) التي كانت تعبر عن مطامح الشعب المغربي و من جملة المحررين فيها المرحوم الحاج عمر بن عبد الجليل[6].

أما بالنسبة للدور الذي لعبه محمد الوزاني بعد صدور الظهير البربري فقد خرج على رأس مظاهرة في الشارع باتجاه دار باشا فاس وقد كان آنذاك طالبا لجمعية طلاب العلوم السياسية في باريس و الكاتب العام لجمعية طلاب إفريقيا الشمالية في موقف منه لرفض الظهير الذي أصدرته فرنسا ثم طلب من المتظاهرين أن يتفرقوا على أن يعودوا في الغد لتقديم تظلماتهم على الوجه المناسب و كان ذلك من المكر و القساوة ما فجع به الشبان المغاربة الذين تجمعوا في اليوم التالي بمسجد القرويين حيث قام فيهم الخطباء يحثونهم على مواصلة الاحتجاج فأمر

---

(1) محمود صالح الكروي ، **البعد الدولي في شخصية علال الفاسي** ، المصدر السابق ، ص : 02 .
(2) فادية القطعاني ، **الحركة الوطنية المغربية (1912 – 1937)** ، المرجع السابق ، ص : 49 .
(3) أحمد بلافريج : ولد في الرباط سنة 1908 و درس بالقاهرة ثم باريس ، ساهم في تأسيس كتلة العمل الوطني سنة 1930 م ، و في تحرير و تقديم (دفتر مطالب الشعب المغربي) ، عين وزيرا للخارجية 1956 ، ثم رئيس للحكومة سنة 1958 م ، توفي سنة 1990 م ، **ينظر** : عبد الإله بلقزيز و آخرون ، **الحركة الوطنية المغربية و المسألة القومية 1947 – 1986** ، المرجع السابق ، ص : 272 .
(4) محمد علي داهش ، المغرب العربي المعاصر الاستمرارية و التغيير ، المرجع السابق ، ص : 219 .
(5) مؤمن العمري ، **شعار الوحدة و مضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني** ، المرجع السابق ، ص : 152.
(6) أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940** ، ج1 ، المصدر السابق ، ص : 318.

الباشا بإلقاء القبض على 19 من زعمائهم على سبيل الاحتياط[1] ، و إذا جئنا إلى برنامج الحركة القومية فيمكن تلخيصه فيما يلي :

1 – الدعوة إلى تثبيت الحكم الدستوري النيابي .

2 – التدرج في العلاقات مع فرنسا ...

حيث كان يطالب ببعض الحقوق فإذا حصل عليها انتقل إلى مطالب أخرى و المطالب الرئيسية التي يصعب على فرنسا تحقيقها بل البحث فيها و هذا ما يؤدي إلى توتر العلاقات دون الحصول على الشيء، ولم يمنع الوزاني بعد انفصاله على كتلة العمل الوطني عن تضامنه مع الحزب الوطني عندما تعرض للقمع من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي و على إثر ذلك نفي محمد الحسن الوزاني إلى الجنوب الشرقي المغربي حيث مكث هناك طوال الفترة الممتدة ما بين 1937 – 1946 م[2].

و إذا تحدثنا عن الحركة الوطنية المغربية بصورة عامة خلال الحرب العالمية الثانية فقد كانت بدعم من الملك محمد الخامس بالتنسيق معه ، حيث طالبت باستقلال المغرب كشرط أساسي لتحقيق الإصلاحات التي طالب بها المغاربة دون جدوى ، فالتطورات التي وجدت على الوضعية الدولية خلال الحرب العالمية 2 هي التي دفعت الحركة الوطنية المغربية إلى تطوير أساليب نضالها ضد المستعمر[3].

وبعد إصدار الأمر بإطلاق سراح محمد الحسن الوزاني في 1946 م ، كون حزبا أسماه " **حزب الشورى و الاستقلال** " باللغة العربية و أطلق عليه باللغات الأجنبية اسم " **الحزب الديمقراطي** "[4]، ويعد حزب الشورى و الاستقلال من أهم الأحزاب السياسية التي نشأت في مدة الأربعينات من القرن 20 م للوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي ، بحيث يعتبر تطورا هاما على مستوى الحركة القومية الأمر الذي أضعف من تأثير الحزب في الساحة السياسية بالمغرب بعد اعتقال و نفي رئيسه محمد حسن الوزاني في العام نفسه 1937 م[5] على الرغم

---

(1) وليام هويسنطن ، **الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج و الأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس 1936 – 1943** ، المرجع السابق ، ص : 59 .

(2) محمود شاكر ، **التاريخ الإسلامي " التاريخ المعاصر بلاد المغرب "** ، المصدر السابق ، ص ص : 373 – 376 .

(3) علال الخديمي ، **المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851 – 1947** ، دراسات في العلاقات الدولية ، إفريقيا الشرق للنشر ، الدار البيضاء - المغرب الأقصى ، 2006 ، ص : 158 .

(4) عبد المجيد بن جلول ، **هذه هي مراكش ، المصدر السابق** ، ص ص : 235 – 236 .

(5) علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، المصدر السابق ، ص ص : 224 – 225 .

من تقديمه وثيقة الاستقلال 1944 م التي نافست وثيقة الاستقلال التي قدمها حزب الاستقلال من نفس السنة[1].

فبعد صدور العفو عن السياسيين المنفيين في 30 أيار 1946 م و إطلاق سراح الوزاني عاد لممارسة نشاطه السياسي من جديد فبادر لعقد مؤتمر وطني لحزب (الحركة القومية) في الدار البيضاء من **27 – 29 تموز 1946 م** وبعد نقاشات طويلة لواقع الحزب و الحياة السياسية المغربية و تطورها قرر الوزاني و أعضاء الحزب تغيير اسم الحزب الذي حمل اسم **Le Parti Démocratie De l'Indépendance** أي **الحزب الديمقراطي للاستقلال** و الذي أكد على ضرورة انخراط المغرب في قيم الحداثة و تجديد الدولة و أعطى الحزب الطمأنينة للفرنسيين المتخوفين وقتها من التغيير[2]، ومن أهم مبادئ ميثاق حزب الشورى و الاستقلال فهي كالتالي :

1– استقلال المغرب ضمن حدوده الطبيعية و إلغاء الحماية الفرنسية و استرجاع أراضيه المغتصبة و بالتالي وحدة التراب الوطني .

2– تشكيل حكومة وطنية مغربية من الشعب نفسه تحظى بثقة الشعب و لها الحرية بممارسة نشاطاتها دون تدخل الجهات الفرنسية .

3– منح البلاد دستورا يهتم بتنظيم السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية كما يحفظ تعاليم الإسلام ، و اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد .

4– الاهتمام بالجيش أي تكوين جيش مغربي يتولى مسؤولية حفظ الأمن في الداخل و الخارج .

5– بناء علاقات خارجية بما يضمن للمغرب جميع حقوق السيادة و يحفظ للدول الأخرى مصالحها في المغرب .

---

[1] قدم حزب الاستقلال وثيقة أو بيان لاستقلال المغرب و احترام سيادته ، والتي كانت بعلم الملك محمد الخامس ، ووجهها حزب الاستقلال للملك و الإقامة العامة الفرنسية و المفوضية الأمريكية ، إلا أن الإقامة العامة رفضتها ، **ينظر** : عبد الكريم غلاب ، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى بناء الجدار السادس في الصحراء** ، ج1 ، مطبعة الرسالة للنشر ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1987 ، ص ص : 224 – 225 .

[2] سمر رحيم الخزاعي ، **حزب الشورى و الإستقلال المغربي و موقفه من القضايا الداخلية 1946 – 1960 " حزب الشورى و الاستقلال ، محمد حسن الوزاني ، عبد الهادي بوطالب "** ، مجلة آداب المستنصرية ، ع63 ، جامعة المستنصرية ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، العراق ، 2013 ، ص : 05 .

6- إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية الذي لم يعد يتماشى مع العصر الحديث و التأكيد على استقلال المغرب و إقامة علاقات تجارية مع الأجانب .

7- إن المغرب بلاد عربية إسلامية أما الأقلية اليهودية فمن حقها أن تحصل من الحكومة المغربية و باختيارها على نظام قانوني خاص يستمد من روح الإسلام فيما يخص الرعايا غير المسلمين و أهل الذمة[1].

و منذ صدور الظهير البربري سنة 1930 م كانت الخريطة الحزبية في المغرب واحدة بحيث توضح لنا أن هناك تناسقا بين الأحزاب الوطنية فقد كان الاتصال مستمرا بين الوطنيين في مواقفهم من بعضهم و مواقفهم اتجاه نظام الحماية إلا أنه في بعض الأحيان يكون هناك نوع من الاصطدامات بين زعماء الحركة الوطنية (علال الفاسي و محمد حسن الوزاني) .

وهذا من خلال ما سبق يمكن القول أن سلطات الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى كانت تشدد الخناق على الزعماء و تمنعهم من إنشاء أحزاب سياسية ، كما تقوم باعتقالات و نفي في صفوف الزعماء الوطنيين رغم أن هذا التأسيس مناف للقانون المنظم للجمعيات ، كما أن الزعماء الوطنيين كانوا يكنون العداوة لفرنسا بسبب سياستها البربرية (الظهير البربري) ، الذي كان يهدف من وراء ذلك التفريق بين العرب و البربر و جعلهم فئتين متصارعتين و هذا ما أثار حفيظة المغاربة .

[1] المرجع نفسه ، ص : 06 .

الفصل الرابع : صدى الظهير البربري في المغرب الأقصى .

المبحث الأول : على المستوى الشعبي (الجماهيري) .

المبحث الثاني : على المستوى الرسمي (الحكومي) .

المبحث الثالث : موقف الصحافة المغربية .

المبحث الأول : على المستوى الشعبي (الجماهيري)

لقد وقع تسريب هذه الحلقة من السياسة البربرية (**ظهير 16 ماي 1930**) على يد أحد وطني مدينة سلا ألا وهو " **عبد اللطيف الصبيحي** " و الذي أتيحت له فرصة الإطلاع عليه بحكم وظيفته[1] حيث كان يعمل في " **مصلحة الشؤون الإدارية و السياسية** " بين القصر الملكي و الإقامة العامة الفرنسية ، و بمجرد الإطلاع عليه في الجريدة الرسمية حتى أبلغ محتواه لبعض أصدقائه و أتباعه من الرباط و سلا الذين كان معظمهم منتمين إلى النادي الأدبي السلاوي[2] ، إن اختيار الظرفية التاريخية لإصدار هذا الظهير من طرف السلطات الاستعمارية لم يكن في محله فقط بل يعد خطأ سياسي وقع فيه المستعمر لسوء تقديره لعقلية الإنسان المغربي و خصوصياته فهذا الظهير ، لم يزد القبائل إلا تشبثا بقيمها الروحية وبمناهضتها لكل عمل تقدم عليه هذه السلطات ضمن مخططها الاستعماري الذي تريد تطبيقه تحت ستار حماية التقاليد و الأعراف الأمازيغية كمكونات أساسية لمجتمع له خصائصه من المفروض أخذها بعين الاعتبار[3]، وهنا بدأت مقاومة الظهير البربري في عاصمة من عواصم الإسلام ومعقل من معاقله : في المسجد الأعظم و امتدت حركة اللطيف في ربوع المغرب[4].

وسرعان ما بدأت الجماهير تحتشد في مساجد سلا أولا ثم الرباط و فاس وغيرها من المدن المغربية وقد اشتدت الحركات الاحتجاجية بفاس حيث بدأ مسجد القرويين يمتلئ في كل يوم بآلاف الملمين الذين يستمعون للخطباء و يوجهون البرقيات و يختمون عملهم بهذا الدعاء " **اللهم باللطيف نسألك اللطيف فيما جرت به المقادير ألا تفرق بيننا و بين إخواننا البربر** " [5]وفي هذا الصدد نجد ملهم الجناح السلفي الوطني بهذا المؤسسة (**مسجد القرويين**) يردد أمام تلاميذه بحكم هول الصدمة " **أنهم عبثا يضيعون الوقت في تحصيل علوم القرويين من لغة عربية أو شريعة إسلامية ، فالاستعمار قد أعلن الحرب ضدهما بهذا الظهير و إذا أتيح له أن ينجح فإنها لن تكون إلا البداية أما النهاية فهي القضاء النهائي على اللغة العربية و على الشريعة الإسلامية في هذه البلاد** "[6].

---

(1) محمد العيادي ، **محطات في تاريخ المغرب الفكري و الديني** ، المصدر السابق ، ص : 103 .
(2) محمد معروف الدوفالي ، **الظهير البربري و تجذير الحركة الوطنية السياسية** ، المصدر السابق ، ص : 49 .
(3) زكي مبارك وخلوفي محمد الصغير ، **الظهير البربري من خلال مذكرات صالح العبدي** ، المرجع السابق ، ص ص : 7 – 8 .
(4) عبد السلام ياسين ، **حوار مع صديق أمازيغي** ، المرجع السابق ، ص : 246 .
(5) علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، المصدر السابق ، ص : 165 .
(6) محمد العيادي ، المصدر السابق ، ص : 104 .

وهنا يمكن القول أن الاستجابة الشعبية كانت بمستوى تحدي الإقامة العامة الفرنسية[1] ، فقد اتهم الشعب المغربي الفرنسيين بإجبار السلطان على التخلي عن حقوقه في المناطق البربرية مع ما في ذلك من المس بوحدة السلطة الدينية و السياسية و من السعي في تفريق صفوف العرب و البربر و فتح الطريق أمام المبشرين المسيحيين لبث النصرانية في البربر[2].

وفي أوائل يونيو (جوان 1930 م) اشتد حماس المصلين فخرج المتظاهرين في الشوارع حيث كانوا يستمعون بمختلف الجهات لخطباء الشباب الذين يشرحون لهم الموضوع و يعرفونهم بالحال[3] ، فكان عبد اللطيف الصبيحي يقوم باجتماعات مع مواطني سلا لمناقشة أهداف هذا المخطط عن تقسيم بلادهم إلى شطرين وركز فيها على القيام بحملة ضد الظهير البربري من منظور وطني أكثر فيه على ضرورة التشبث بوحدة الأمة و الأرض المغربية وقد اختلفت الآراء و تعددت الاقتراحات [4]، كما عقد ممثلي البربر و العرب اجتماعا و تقدموا بعدد من المطالب للإلغاء هذه الإجراءات و قد أيدها وتقدموا بعدد من المطالب لإلغاء هذه الإجراءات وقد أيدتها الأوساط الشعبية المغربية و تمثلت هذه المطالب فيما يلي :

1 – إلغاء ظهير 16 ماي و سائر القوانين و القرارات التي اتخذت في معناه .

2 – تكوين قضاء موحد لجميع المغاربة .

3 – ربط جميع المواطنين الدنين و المدنيين بسلطة الملك الشخصية .

4 – ليس في المغرب دين قومي إلا الإسلام و اليهودية .

5 – منع الهيئات الأجنبية و إدارة المعارف من استعمال وسائل التبشير .

6 – اللغة العربية وحدها لغة البلاد الرسمية لذلك يجب أن تكون الأساسية في التعليم[5].

---

(1) عبد الإله بلقريز و آخرون ، **الحركة الوطنية المغربية و المسألة القومية 1947 – 1986** ، المرجع السابق ، ص : 31.

(2) وليام هويسنطن ، **الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج و الأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس 1936 – 1943** ، المرجع السابق ، ص : 55 .

(3) علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، المصدر السابق ، ص : 165 .

(4) محمد معروف الدوفالي ، **الظهير البربري و تجذير الحركة الوطنية السياسية** ، المصدر السابق ، ص : 48 .

(5) أحمد إسماعيل راشد ، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر...** ، المصدر السابق ، ص ص : 217 – 218 .

وفي خصم هذه التطورات على المستوى الوطني ، توجه المحتجون إلى الضريح الإدريسي حيث ألقى السيد حميد بن فاتح الصفريون خطابا تعرض فيه للسياسة البربرية ومشروع الظهير البربري كما توجهوا إلى منزل الفقيه أحمد بن الجيلالي بالدوح كونه رئيسا للمجلس العلمي ثم قصدوا مدرسة العنانية ومنها إلى شارع القرويين وغيرها من الأماكن للتعبير عن رفضهم لكل مخطط استعماري[1].

ولم تقتصر الاحتجاجات على الظهير البربري في المنطقة الفرنسية فقط بل تعدي ذلك إلى أهل طنجة ، فقد كان فرع الكتلة الطنجي يعمل على تنفيذ البرنامج الوطني بإحياء ذكرى الظهير البربري بالصيام وتلاوة القرآن ورفع برقيات الاحتجاج إلى سلطات الحماية الفرنسية على ممارستها التعسفية ضد الوطنيين ، وفي هذا الصدد كانت مدينة طنجة قد انخرطت في الجهاز العام للحركة الوطنية وتأسس بها فرع لكتلة العمل الوطني[2]، أما بالنسبة لدعاء اللطيف الذي يذكر فيه المتظاهرين عبارة " **لا تفرق بيننا وبين إخواننا البربر** " فهو تأكيد من طرف الشعب المغربي أن بلاده تتكون من جنسين مختلفين فكان الأصح و الأوفق أن تكون العبارة " **لا تفرق بين بعضنا البعض** "[3].

فقد جاء في العديد من الكتب أن القبائل البربرية نفسها كانت رافضة لهذه السياسة والتي هدفت إلى فصلهم عن بقية الشعب المغربي لهذا اتجهت وفود من أبناء تلك القبائل إلى مدينة الرباط حيث مقر الحكومة المغربية معلنة تمسكها بالدين الإسلامي و الحكم الملكي في البلاد[4]، و اعتبر هؤلاء (البربر) الظهير البربري اعتداءا صارخا على دينهم و شريعتهم ومقدساتهم و أعلنوا تمسكهم بهويتهم الدينية و الوطنية فعارضوه و قاوموه بقوة و صلابة كما أرسلوا وفودا إلى السلطان محمد الخامس (1927 – 1962) يطالبونه بإرسال القضاة الشرعيين و محاكم شرعية إسلامية و نتجت عن ذلك تعرض القبائل البربرية المعارضة لحملات القمع و الاضطهاد و الاعتقال وصلت إلى 4 ألاف رجل ولم تقف مقاومة البربر عن ذلك بل عملوا على مقاطعة البضائع الفرنسية[5].

---

(1) الحسن بوعياد ، **الحركة الوطنية و الظهير البربري** ، دار الطباعة الحديثة ، ط1 ، الدار البيضاء – المغرب ، 1979 ، ص : 15 .

(2) **طنجة في تاريخ المعاصر 1800 – 1956** ، جامعة محمد الخامس ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، الرباط ، جامعة عبد المالك السعدي ، مدرسة الملك فهد العليا للترجمة ، طنجة ، العربي الإفريقي للنشر ، الرباط – المغرب ، 1991 ، ص : 275 .

(3) مجلة المغرب ، ع6 ، محمد الصالح رئيسا ومحررا ، الرباط – المغرب ، 1933 ، ص : 08 .

(4) ابراهيم صيهود عبد السيد ، **السياسة الفرنسية اتجاه القبائل البربرية في المغرب الأقصى 1937/1930 م** ، المصدر السابق ، ص : 589 .

(5) أكرم بوجمعة ، **محمد بن عبد الكريم الخطابي و دوره في تحرير أقطار المغرب العربي ...** ، المرجع السابق ، ص : 192 .

و على إثر هذه المظاهرات و الاحتجاجات التي عمت مختلف المدن بدأت الاصطدامات الأولى مع الاحتلال الفرنسي فبدأت سلسلة اعتقالات واسعة[1]، لاسيما بعد وصولهم لدار شيخ المدينة حيث عمدت إليهم السلطة فاعتقلت منهم 25 شابا جلدتهم بالسياط من بينهم أصدقاء علال الفاسي عبد العزيز ابن باديس و الهاشمي الفيلالي ومحمد الوزاني وكذلك علال الفاسي و كانت الإدارة الفرنسية قد اعتقلت قبلها السيد عبد اللطيف الصبيحي بسلا و السيد عبد اللطيف العتابي بالرباط[2].

ولم تقتصد معارضة الشعب المغربي للظهير البربري سياسيا فحسب بل اتخذت شكلا آخر لمواجهة الاستعمار الفرنسي ألا وهو المقاطعة الاقتصادية فشرع الشعب المغربي بمقاطعة البضائع الفرنسية ، حيث تم ترك استعمال الطربوش المصنوع في المصانع الفرنسية و استعملت بدل عنه العمامة التي شاع استعمالها بين المواطنين الشباب و تبع ترك الطربوش مقاطعة المنتوجات الأوروبية الصنع و الاقتصار على المنتوجات العربية[3].

وعلى إثر ذلك تكونت حركة تزعمت جميع التوقيعات و العرائض المنددة انتهت بتكوين أول وفد مفاوض استهدف الإفراج عن المعتقلين ولقاء السلطان وقد تم تحقيق ذلك مقابل توقيف المظاهرات وقراءة اللطيف[4]، حيث كتب المندوب العام للحماية **أوربان بلان** لوزير الخارجية يقول : " **إن سيادتكم تعلم أن صدور الظهير بشأن القضاء البربري قد أحدث شيئا من القلق في أكثر حواضرنا و أن بعض سكان سلا و الرباط و فاس على وجه التخصص ، وقد اعتبروا هذا الظهير أداة لمحاربة ديانتهم وقال عنه المشاغبون من ذوي النيات السيئة بأنه يرمي إلى إخراج البربر من حظيرة الإسلام بقصد التمهيد لنشر النصرانية فيهم** "[5].

---

(1) خاليد فؤاد طحطح ، **نشأة الحركة الوطنية في المغرب** ، المرجع السابق ، ص : 31 .
(2) علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، المصدر السابق ، ص : 165 .
(3) منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص : 49 .
(4) فؤاد طحطح ، **نشأة الحركة الوطنية في المغرب** ، المرجع السابق ، ص : 31 .
(5) وليام هويسنطن ، **الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج و الأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس 1936 – 1943** ، المرجع السابق ، ص ص : 55 – 56 .

وهذا ما جعل الفرنسيون خلال الأزمة يدعون أن الظهير قد سيء فهمه و أنه مستغل من قبل جماعة من الشباب الوطني من أبناء النخبة البرجوازية المثقفين الميالين إلى القدح في الحماية و إلى استقطاب إخوانهم في الدين للنهوض بالإصلاح الوطني كما أكد الفرنسيون أنهم لم يهدفوا إلى الحد من نفوذ السلطان ولا إلى التدخل في شؤون المغرب الدينية و أن القانون وضع لدعم النظام القضائي البربري صيانة لحقوق كل من كان له أملاك ومعاملات و نزاعات في بلاد البربر و القصد منه زجر الجرائم هناك بسرعة[1].

لذلك اضطرت الإدارة الفرنسية إلى أن تذيع بيانا تدعي فيه أن كل ما فعلته هو تنظيم قضائي قديم وقامت بذلك بإطلاق سراح من أمرت باعتقالهم[2]، و ذلك بعد الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية الفرنسية إلى المغرب الأقصى على خلفية ما قامت به القبائل البربرية من مظاهرات و احتجاجات ضد الظهير البربري و كل هذا حرصا منه لإيقاف هذه الاحتجاجات[3]و لقد شعر الفرنسيون بأن إصدار الظهير البربري كان خطأ فادحا لذا فإنهم :

1- تراجعوا عن قرار تأسيس إدارة العدلية البربرية .

2- أقالوا بعض المسؤولين عن هذه السياسة مثل بول مارتي من مناصبهم .

3- **كما أنهم قرروا تعديل بعض بنود الظهير ، فتراجعوا عن مبدأ إلحاق المناطق العرفية بالمحاكم الفرنسية فيما يتعلق بالأمور الجنائية إذ نص الظهير 8 أفريل على أن القضايا الجنائية تعد من اختصاص المحكمة العليا الشريفية ، إلا أنهم لم يتخلوا كلية عن الإجراءات التي اتخذوها في مجال السياسة البربرية فمثلا حافظوا على وجود المحاكم العرفية الابتدائية و الاستئنافية و الأدهى من ذلك أنهم لم يتخلوا عن فكرة استعمال العنصر البربري للضغط على السلطان و الحركة الوطنية و هذا ما أظهرته بشكل جلي أحداث 1953 م ، والتي انتهت بخلع السلطان محمد بن يوسف و نفيه**[4].

---

(1) وليام هويسنطن ، المرجع السابق : 56 .

(2) أحمد الحفناوي ، **دور العمائم في تحرير المغرب** ، المرجع السابق ، ص : 167 .

(3) منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص : 30 .

(4) **ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار الجذور و التجليات (1904 – 1955)** ، المرجع السابق ، ص ص : 187 – 188 .

و بعابرة أوضح فقد كان الظهير حسب الفرنسيين يسعى في مصالح المقاولين و المعمرين اللذين يفضلون تطبيق النظام القضائي الفرنسي بكل حذافيره على نظام مرتجل يضعه موظفو الحماية[1]، ومن أجل تلافي الموقف الفرنسي من الإحراج الذي وقت به الإقامة العامة فقد أصدرت منشورا جاء فيه " **إن حكومة الحماية تقبل إخراج كل قبيلة تطالب بالشريعة الإسلامية ضمن القبائل التي شملها الظهير البربري** " ، فكانت تلك أكذوبة جديدة من أكاذيبها السابقة[2].

ومهما يكن من أمر فإن الوطنيون قد أبرزوا الواقع الديني للظهير لذلك قد جعلوا من المساجد ميدانا للاحتجاج وحرما يحميهم من قمع سلطة الحماية ، وكان ذلك وسيلة محكمة من وسائل استعمال الدين و الرموز الدينية ، فكسبوا بذلك مؤازرة الجماهير المغربية ، كما عملوا على تعبئتها ضد المشروع الاستعماري الذي يهدف إلى تمزيق الوحدة المغربية بالدرجة الأولى .

(1) وليام هويسنطن ، **الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج و الأفول ....**، المرجع السابق ، ص : 56 .
(2) منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص : 30 .

المبحث الثاني : على مستوى الرسمي (الحكومي) .

أ – موقف السلطان محمد الخامس .

بعد وفاة السلطان يوسف في 18 تشرين الثاني عام 1927 م خلفه ابنه السلطان محمد الخامس و كان عمره ستة عشر عاما ، ولهذا وضع تحت الوصاية فقد تم اختياره من بين ثلاثة إخوة ، فكان ترتيبه الثالث بين إخوته ، و كان تعينه من الإقامة العامة إذ كان قريبا إلى السياسة الفرنسية في عهد والده فقد تمكنت الإدارة العامة من استصدار ظهير أيار عام 1930م موقع منه و أنه كان على غير دراية بمضمون ذلك الظهير و أهدافه بسبب حداثة حكمه[1].

لقد أراد أن يكفر عن خطئه و يقوم بواجب طني عن طريق إلغاء الظهير لكن معارضة الإقامة العامة لم تسمح له بإلغائه ، وعملت السلطة الفرنسية على كتابة رسائل باسم السلطان إلى الشعب المغربي جاء فيها : " **إن للقبائل البربرية عوائد قديمة أقر عليها الملوك المتقدمون أسلافنا و كان أخرهم مولانا الوالد و اقتضى نضرنا تجديد حكم الظهير المذكور ، وقد قامت عدد من صبيانكم أشاعوا أن البربر بموجب الظهير الشريف تنصروا وما هو بذلك على العامة ، وصاروا يدعونهم إلى عقد الاجتماعات بالمساجد عقب الصلوات لذكر اسم الله اللطيف ، ومن المعروف لدى الخاص و العام أن مولانا السلف الصالح كان أحرص الناس على إيصال الخير لأمته ، فكيف يعقل أنه يسعى في تكفير جزء كبير من قبائل رعيته ، ونحن سائرون على أثره في ذلك ، فليس إبقاء البربر على عوائدهم إلا مساعدة منا على محض طلبهم ، وقد قررنا أن كل قبيلة تتطلب أجزاء الأحكام الشرعية عندها تساعد على ذلك فورا ، أو يعين لها القاضي من طرفنا حرصا على صيانة دينها** "[2].

يتضح من خلال هذه الرسالة أن إدارة شؤون البلاد ليست في يد السلطان إنما بيد الإقامة العامة ، ولهذا السلطان كان على دراية بأن الشعب لا يثق به ، إذا كان يرى فيه أداة في يد الإقامة العامة في سني حكمه الأولى[3] .

---

[1] حزب الإستقلال ، **المغرب الأقصى " مراكش " (قبل الحماية ، عهد الحماية ، إفلاس الحماية)** ، المصدر السابق ، ص ص : 172 – 173 .

[2] منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص : 59 .

[3] روم لندو ، **تاريخ المغرب في القرن العشرين** ، المرجع السابق ، ص : 258 .

و لقد تجلت مقاومة السلطان محمد الخامس للظهير البربري من خلال إصراره على مقابلة الوفد المغربي الذي يضم مجموعة من شرائح الشعب الذين قدموا إليه ببعض المطالب في 27 آب عام 1930 م برئاسة عبد الرحمن بن القرشي ، فكان أول اتصال بينه و بين الحركة الوطنية[1].

وبدأ يقرب إليه قادة الحركة الوطنية و اتسع نطاق الاتصال بين السلطان و بينهم ، وذلك بعد أن قام السلطان بزيارة إلى مدينة فاس في 08 أيار عام 1934 م و استقبل استقبالا حارا ، و أصدرت صحيفة (**عمل الشعب**) عددا خاصا لمناسبة زيارته[2]، و كان رد فعل الإقامة العامة على ذلك حظر الصحف الوطنية التي تصدر في المغرب في 16 أيار 1934 م ، فاستطاع الوطنيون تفويت الفرصة على الإقامة العامة و الاحتفال بجلوس السلطان على عرش في 18 تشرين الثاني من العام نفسه ، فبهذا استطاع السلطان محمد الخامس أن يتخذ موقفا معاديا للإقامة العامة و الظهير البربري ، وساعد الحركة الوطنية بعملها من أجل الاستقلال في المغرب الأقصى[3] .

بعد التقارب الذي حصل بين السلطان محمد الخامس و أعضاء الحركة الوطنية ، قامت فرنسا بإصدار قانون إلحاق المغرب بوزارة المستعمرات الفرنسية عام 1934 م ، لنفقد المغرب سيادتها بهذا القانون ، وكان هذا حافزا للحركة الوطنية من أجل مواصلة مسيرتها النضالية[4].

فقد احتج السلطان محمد الخامس على ما قامت به السلطة الفرنسية من إنهاء لسلطته في المغرب بهذا القانون ، وكان هذا الاحتجاج يعبر عن أن السلطان كان ضد السياسية التي تقوم بها السلطة الفرنسية ، والتفافه مع شعبه من أجل إنهاء الاحتلال الفرنسي و الحصول على الاستقلال[4].

---

(1) علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، المصدر السابق ، ص : 146 .
(2) منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص : 59 .
(3) عبد العزيز بن عبد الله ، **تاريخ المغرب العصر الحديث و الفترة المعاصرة** ، ج2 ، المصدر السابق ، ص : 120 .
(4) منير عويد محسن الأسود ، المرجع السابق ، ص : 60 .
(4) الحسن بوعياد ، **الحركة الوطنية و الظهير البربري** ، المصدر السابق ، 656 .

ب – موقف رئيس الوزراء محمد المقري

يعد محمد المقري رئيس الوزراء من المساندين للظهير البربري إذ قام بمساعدة الإقامة العامة على إصدار ظهير أيار عام 1930م ، بعد أن امتنع المولى يوسف من توقيع الظهير ، عندما قدم إليه في مدة حكمه فقام بتهديد الإقامة العامة بالتنازل عن العرش ، فاستطاع محمد المقري توقيع الظهير من السلطان محمد الخامس بعد تسلمه السلطة ، فتقع المسؤولية التاريخية في إصدار ذلك الظهير عليه فقد كانت المصلحة الخاصة في عهده فوق كل شيء ، من خلال تعاونه مع الإقامة العامة من أجل إخضاع المغرب الأقصى تحت السيطرة الفرنسية من خلال تنصير الشعب البربري و دمجه مع فرنسا و طمس الثقافة العربية الإسلامية[1] ، فاستطاع بدسائسه و حيله مع الإقامة العامة أن يمرر ذلك الظهير على السلطان ، وأن يقاوم مع الإقامة العامة من أجل إبقاء الظهير ، فضلا عن قيامه بكتابة رسائل تهديد عن السلطان إلى الشعب المغربي[2] ، فقد كان إلى جانبه ابن البغدادي (باشا فاس) الذي كان يؤيد موقف محمد المقري و السياسة البربرية ، و الظهير البربري الذي قام بجلد العشرات من أبناء الشعب المغربي بالسياط لكونهم اجتمعوا على إلغاء الظهير[3].

و يقول الحسن بوعياد في كتابه الحركة الوطنية و الظهير البربري عن محمد المقري ما يأتي " **كان خادما لأسياده المستعمرين و مضحيا بآلاف المسلمين و عقيدتهم من أجل ضمان مصلحته الخاصة و المحافظة على مركزه في السلطة الذي وضعه فيه الاستعمار الفرنسي ، فتبنى هو نفسه إجراء الحيل و تثبيت الدسائس لإصدار الظهير البربري وتحقيق فحواه ومضمونه مستغلا أسوء الاستغلال الوضعية التي كان عليها العرش المغربي عقب وفاة السلطان يوسف** "[4]، فيتضح من خلال ما قاله الحسن بوعياد الذي عاصر الحدث مع محمد المقري في موقفه ، انه كان المخطط لإصدار الظهير البربري ووقف ضد شعبه واصطف مع السلطة الفرنسي.

---

(1) منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص : 61 .
(2) الحسن بوعياد ، **الحركة الوطنية و الظهير البربري** ، المصدر السابق ، 17 .
(3) منير عويد محسن الأسود ، المرجع السابق ، ص : 61 .
(4) الحسن بوعياد ، المصدر السابق ، 17 .

أما عن السلطات الفرنسية فاتخذت مجموعة من إجراءات منها تصعيد نشاط الإرساليات التبشيرية وزيادة أعداد المبشرين و بشكل لم يسبق له مثيل منذ احتلال المغرب 1912 م قامت بإنشاء المدارس التبشيرية و دور الأيتام في مناطق البربر و أجبرتهم على إرسال أبنائهم إلى المدارس التبشيرية بحجة التعليم العصري ومن جهة أخرى قامت بمنع علماء الدين المسلمين من تأدية واجباتهم في المساجد أو إلقاء المحاضرات الدينية وعينت عددا من رجالاتها المتعصبين في الوظائف الإسلامية مثل العدلية الإسلامية و مكنت المطبوعات العربية و التعليم الإسلامي و الوثائق التاريخية ليمارسوا نشاطهم من خلال مواقفهم في هذه المؤسسات و اعتمدت السلطات الفرنسية مبلغا يزيد على 3 ملايين فرنك من ميزانية الدولة المغربية ، إعانات و إرساليات[1].

ومنذ صدور الظهير البربري 1930م تدفقت أعداد من المبشرين إلى المغرب و أخذ هؤلاء ينتقلون في بلاد البربر يبنون الكنائس ، يتصيدون اللقطاء و الأيتام و الفقراء وضعاف الإيمان في الوقت الذي كانت فيه السلطات تمنع الفقهاء المسلمين و أغلقت مئات الكتاتيب و المحاكم الشرعية و طردت القضاة و أصبحت تلاوة القرآن و إقامة الصلاة و استعمال اللغة العربية أشياء محظورة في بلاد البربر[2].

لقد أبدي السلطان المولى يوسف الموقف المشرف من الظهير البربري فقد عارض هذه السياسة التي قدمتها السلطات الفرنسية ورفض المشروع حينما قال لوزيره الأول " **كل قبيلة دخلت في طاعة الدولة المغربية يجب أن تكون خاضعة لشرع الإسلامي كباقي أطراف المملكة الشريفة** " و هذا خير دليل على معارضة السلطان للمشروع البربري و السياسة التفريق في وطنه و إرجاع حكم البربر إلى الأعراف ، مؤكدا أن حكم الشرع الإسلامي هو الحاكم الوحيد للبربر و العرب على حد سواء و قد بقي متحفظا من تطبيق هذه السياسية[3].

وقام السلطان بالخطوة لاحقة خطابا تلي في المساجد يوم 11 غشت و أصر الصدر الأعظم الباشوات و خلفاءهم بأن يتلى الخطاب على الناس " **بصوت جهري واضح حتى يدرك الحضور معناه و يلتزموا بما ينطوي عليه من الأوامر** " وقد وصف السلطان الظهير بأنه مجرد تدبير إداري وذم الشباب " **المنزوع من كل**

---

(1) فادية عبد العزيز القطعاني ، **الحركة الوطنية المغربية (1912 – 1937)** ، المرجع السابق ، ص ص : 48 – 49 .
(2) محمد خير فارس ، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب (1912 – 1939) دراسات في شمال إفريقية الحديثة** ، المرجع السابق ، ص : 462 .
(3) أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940** ، ج1 ، المصدر السابق ، ص : 41 .

أسباب الحكمة الغافل عما لسوء عملهم من المضاعفات " بما كان من (**تغريرهم بالجماهير**) و استعمال الصلوات (**للتظاهر السياسي**) فحرم اللجوء إلى المساجد للتجمعات السياسية و إن جاء في كلامه ما يثير الانتباه الملموس إذ قال " **وحتى يتبين أننا لا نتوخى من قرارنا غاية أخرى فإننا قررنا أن نعين على الفور لدى كل قبيلة بربرية تعلن عن رغبتها في العمل بأحكام الشريعة قاضيا يسهر في معاملاتها ، مما يثبت عنايتنا بصيانة دينهم و الإبقاء على الإسلام منتشرا بينهم** " ، و جاء في ختام الخطاب الأمر " **التزام النظام و السكينة** "[1].

وتمنى **أوربان بلان** أن يبادر المسلمون من ذوي العقيدة السليمة إلى الامتثال لأوامر السلطان ، لكن لا سبيل إلى المجازفة بالتفاؤل من جهة الوطنيين ، أما السلطان فكان مستعدا للعمل في حالة استمرار الغليان قال أوربان بلان " **في حالة التمادي في العصيان سيكون من حق السلطان أن يستعمل ما بيده من أدوات السيادة لفرض الطاعة ولا يستطيع أحد هنا ولا في أي مكان آخر أن يتحدى تلك الحقوق و الذي علينا أن نتوقعه في المستقبل هو قيام السلطة الشريفة بالقمع على يد الباشوات أو القواد** " أضاف أيضا بالقول " **لابد لسلطتنا أن تساند و تساعد الحكومة الشريفة ولا بد لها أن ترشدها في أعمالها و أن تعود بها حالة تجاوزها للحدود إلى جادة التنصر و العدالة المعقولة** "[2].

وكان لكلمات السلطان بعض المفعول إلا أنها لم تجعل حد للاضطرابات فقد قبلت أغلبية وطني فاس الكف عن قراءة اللطيف نزولا عند أمر السلطان لكنهم أصروا على أن يسافر وفد منهم للتباحث معه في الأزمة ثم إن اللطيف قرئ بعد ذلك بأربعة أيام في الدار البيضاء بإيعاز من زعماء الرباط و فاس فألقى القبض على الزعماء وثلاثة وعشرون من أتباعهم وحكم عليهم بالسجن شهرا وكان من جملتهم محمد حسن الوزاني الذي بات يعتبر من أخطر الوطنيين ، و بينما كانت المظاهرات جارية في دار البيضاء شرع الوطنيون يشكلون الوفود في المدن عبر البلاد كلبها لإبلاغ شكواهم للمخزن[3].

---

(1) وليام هويسنطن ، **الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج و الأفول ....**، المرجع السابق ، ص : 60 .
(2) المرجع نفسه ، ص : 61 .
(3) نفسه ، ص : 61 .

و استقبل السلطان وفد فاس يوم 27 غشت ولم تكن المقابلة مريحة فإن السلطان لم يتماسك عن البكاء عندما التمس محمد بن عبد السلام الحلو رئيس الغرفة التجارية في فاس سابقا نيابة عن الجماعة إلغاء الظهير و التزم السلطان بالنظر في الملتمس لكنه صرفهم دون الاستجابة الفورية و امتعض الوطنيون من ذلك وشرعوا يعدون لمظاهرة أخرى في يوم الفاتح من سبتمبر ، فصدر أمر المخزن لباشا فاس بإلقاء القبض على ثمانية من (**وجوه المشاغبين**) و في طليعتهم **الحلو** الذي كان الفرنسيون يعتبرونه (**الزعيم الحقيقي**) للحركة في فاس و الذي صرح بأنه كان يناضل ضد الفرنسيين باتفاق تام مع المخزن و بمساندة مضمرة من حكومات أجنبية و بالرغم من ذلك الإجراء الوقائي شرع ما بين **150** و **200** من **الشباب** يقرؤون اللطيف في مجسد القرويين ، ثم أنهم حرجوا إلى الشوارع فألقي القبض على ما يناهز الستين منهم و جعلهم تتراوح أعمارهم بين **15** و **20** سنة ووضع الحلو تحت الإقامة الجبرية في ميسور وحكم على سبعة من الزعماء بثلاثة أشهر سجنا و على الباقي بشهر واحد ، و كتب أوربان بلان لوزير الشؤون الخارجية " **من الواضح أن هذا القمع العادل السريع قد عزز حرمة السلطة الشريفية و لم يطلب منا في أي لحظة من اللحظات التدخل بأي شكل من الأشكال هذا فضلا عما استفدناه من هذه الأحداث من جهة استجلاء الأمور و كشف النقاب عن متزعمي الشعب** "[1].

[1] المرجع السابق ، ص : 62 .

المبحث الثالث : موقف الصحافة المغربية .

إن التوجه الصحافي وما يتطلبه من إنتاج ثقافي كان سمة هذه المرحلة المتقدمة من مراحل تحديث البلاد و الدعوة إلى استقلالها و هذا لا يتسنى إلا إذا وجدت أقلام مؤمنة بالفكر النهضوي المؤمن بالقيم الوطنية و المتشبث بالحرية و الهوية و الوطنية لان المهمة الأساسية للصحافة هو تنوير الرأي العام بحقائق الأمور .

أخذ التنظيم الحزبي السري منذ نشأته يفكر في إصدار صحف يعبر من خلالها عن مواقفه ، ولما كان قانون الحماية يحرم المغاربة من إصدار الصحف ، لذا أصدرت مجلة المغرب في باريس في تموز عام 1932 م باللغة الفرنسية ، وكان يديرها رسميا (**روبير جان لونكي**) ، و كان يشرف على تحريرها **أحمد بلا فريج** وضمت هيئة تحرير عربية مكونة من عدد من المغاربة وكانوا يوقعون مقالات بأسماء مستعارة[1].

و قامت تلك المجلة بنشر المقالات التي كان يكتبها الوطنيون المغاربة و غيرهم من الكتاب الفرنسيين[2] موضحين فيها أهداف السياسة الفرنسية في المغرب و الأهداف من وراء صدور الظهير البربري 16 أيار 1930 م ، وكان لصدور تلك المجلة فشل معنوي في داخل الإدارة العامة التي حاولت منعها من الدخول إلى المغرب[3] ، كما أنشأ التنظيم الحزبي السري صحيفة أسبوعية في فاس باسم (**عمل الشعب**) و كانت باللغة الفرنسية لأن الصحافة العربية لم تأذن لها بالصدور وكان رئيس تحريرها (**محمد حسن الوزاني**) ، فضلا عن هيئة التحرير فسارت الصحيفة في طريق التوعية الوطنية للشعب المغربي من خلال توضيح رغبات الأمة المغربية و الدفاع عن مصالحها ، وأهم الحملات التي قامت بها الصحيفة هي المقالات الحماسية التي كان يسجل فيها عمر بن عبد الجليل فضائح الاستعمار في المغرب حيث كانت لمقالاتها الأثر الكبير في الشارع المغربي من اجل مقاومة السلطة الفرنسية[4].

وقد صدرت صحف أخرى في المغرب الأقصى مثل صحيفة (**الحياة**) لتكون لسانا ناطقا باللغة العربية و كانت تكتب بأقلام المواطنين الأحرار و المعارضين للسياسة البربرية أولا و الاستعمار الفرنسي في المغرب ثانيا[5] ، كما صدرت مجلة السلام التي كانت مجلة مليئة بالروح الوثابة و الوعي الصحيح و كان لها دور فعال في توعية الشارع المغربي عن أهداف الاستعمار الفرنسي و نياته في المغرب[6] .

---

(1) منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص : 49 .
(2) إبراهيم كريدية ، **الحماية (أصلها و تطوراتها حتى مؤتمر مدريد 1830)** ، المصدر السابق ، ص : 75 .
(3) شارل أندري جوليان ، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية** ، المرجع السابق ، ص : 171.
(4) منير عويد محسن الأسود ، المرجع السابق ، ص ص : 50 - 51 .
(5) أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940** ، ج1 ، المصدر السابق ، ص : 90 .
(6) علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، المصدر السابق ، ص : 154 .

كما لم يكتف الوطنيون بتلك الصحف بل أسسوا صحفا و مجلات جديدة منها مجلة المغرب الجديد و صحيفة الأيام ، وصحيفة الأطلس ، فكانت الصحف ناطقة باللغة العربية و كانت ضد السياسية الفرنسية[1]، لذا منعت السلطة الفرنسية أكثر الصحف ، وحرمتها من أن تمسها الأيدي فلم تكتف بذلك فقد قررت المراقبة على مجلتين دينيتين (**نور الإسلام و الهداية الإسلامية**) فلا يخرجان إلى أيدي الباعة في الشارع المغربي ، و غالبا كانت توزع سرا ، أما الصحف الأخرى المجاهدة في إعلان الحق مثل صحيفة الفتح المصرية فقد منعت أيضا من التداول في المغرب و يعاقب بالسجن مدة ثلاثة أشهر ، أو يحال إلى المحكمة كل من وجدت عنده تلك الصحيفة[2].

وبعد تكوين التنظيم السري الرافض للظهير و محتوياته و الذي تكون من رجال الحركة الوطنية في الشمال و الجنوب بدؤوا يفكرون في إنشاء الصحف ، فأراد التنظيم السري إصدار صحف و مجلات يعبر من خلالها عن مواقفه من الظهير البربري و إن كان نظام الحماية يمنع ذلك فسوف يتم التحايل على هذا القانون و ستصدر أول مجلة باسم المغرب[3]باللغة الفرنسية بباريس و هي عبارة عن صوت للوطنية المغربية بالخارج و في فرنسا تحديدا بهدف فضح سياسة فرنسا البربرية و مشاريعها بالمغرب الأقصى ، و لعل ما ساعد على إصدارها و نشرها هو اتصال الشبان الوطنيين بفرنسا **بالأمير شكيب أرسلان** في سويسرا من خلال مجلته الشهرية الأمة العربية التي قامت بدورها الكامل في فضح نوايا فرنسا بالمغرب الأقصى و تحديدا السياسة البربرية[4] ، فصدرت مجلة المغرب في شهر يوليو 1932 م و كان المسؤول عنها هو السيد روبير جان لوكي و المشرف عليها عمليا الأستاذ أحمد بلا فريج و كان المعروف فيها نخبة من الشبان الوطنيين أمثال محمد اليزيدي ، عبد اللطيف الصبيحي ، همهم الوحيد و غالبية مواضيعهم تدور حول الظهير البربري و حول أهداف و مغازي الحركة الوطنية[5].

---

(1) منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص : 51 .

(2) الحسن بوعياد ، **الحركة الوطنية و الظهير البربري** ، المصدر السابق ، 374.

(3) مجلة مغرب : يديرها رسميا لونيج و يشرف علي تحريرها أحمد بلا فريج و هيئة تحرير مكونة من اسبانيين و فرنسيين و هيئة تحرير موازنة مكونة من مغاربة و كانت تمول من قبل مغاربة أمثال أحمد مكوار ، أحمد بوعياد ، **ينظر** : محمد ظريف ، **الأحزاب السياسية المغربية 1934 – 1975** ، دار الأمة للتوزيع ، الدار البيضاء – المغرب ، 1993 ، ص ص : 30 – 31 .

(4) أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940** ، ج1 ، المصدر السابق ، ص : 131.

(5) علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، المصدر السابق ، ص : 176 .

ولقد كان من الضروري أن يظهر أول حزب سياسي مغربي من حركة الاحتجاج هذه وقد عهد الطلاب المغاربة من أجل تنوير الرأي العام 1932 م إلى إصدار مجلة شهرية (**مغرب**) في باريس ووضعت تحت رعاية شخصيات سياسية فرنسية راديكالية و اشتراكية ورغم سرية توزيعها فقد لاقت نجاحا كبيرا في أوساط الشباب المثقف الذي كان يطالب في قوة تزداد يوما عن آخر بحرية الصحافة فاضطرت الإقامة العامة إلى السماح بظهور جريدة " **عمل الشعب** " في غشت 1933 م بفاس و هي أسبوعية كانت تصدر باللغة الفرنسية وتضم قادة الحركة الشعبية التي انفجرت 1930م[1].

وقد تصرف محررو الأسبوعية الجديدة بجرأة تساندهم في ذلك جمعيات قدماء تلاميذ الثانويات الإسلامية فنظموا حملة أثارت الحماس الجماهيري وهم في ذلك على اقتناع بأنهم يدافعون عن شخصية المغرب التي اعترفت بها المعاهدات الدولية و معاهدة فاس ، نظموا تلك الحملة من أجل إقامة عيد العرش الذي يعتبر رمزا للوحدة المغربية فاحتجوا ضد إلحاق المغرب في فبراير 1934 م بوزارة المستعمرات مع انه يتبع - **بصفته دولة ذات سيادة قانونية** – لوزارة الشؤون الخارجية ، أما الإقامة العامة فقد اعتقدت أن بإمكانها أن تنظم زيارة رسمية للسلطان إلى فاس فما كان من السكان سلا أن اعتبروها فرصة سانحة لتنظيم مظاهرات في الشوارع (**8 ماي 1934 م**) مما دفع إلى إرجاع السلطان في الحال إلى الرباط و أمر الصدر الأعظم بإدانة " **الوقاحة الفاسية** " و ألغيت جريدة (**عمل الشعب**) كما منعت مجلة (**مغرب**) من دخول البلاد[2].

فلقد كان صدور أية جريدة أو مجلة كان مكسبا للحركة الوطنية التي بدأ يشتد عودها و يزداد تطلعها لمنابر تعبر منها عما يقع في البلاد خاصة بعد صدور الظهير البربري ، و ذلك يمكن القول بأن علاقة الثقافي بالسياسي كانت علاقة وظيفية تكاملية ، بحيث لا يمكن فصل البحث عن دفائن المخطوطات و إبراز ما تحتويه من إبداعات عن المطالبة بتحقيق ما جاء في بنود الحماية ، من العمل على تجهيز البلاد و ترقيتها عن طريق خلق المشاريع و إطلاق الحريات[3].

---

(1) ألبير عياش ، **المغرب والاستعمار " حصيلة السيطرة الفرنسية "** ، المرجع السابق ، ص : 388 .

(2) ألبير عياش ، المرجع السابق ، ص : 388 .

(3) محمد داود ، **الحركة الوطنية في شمال و المسألة الثقافية** ، منشورات اتحاد كتاب المغرب ، مطبعة المعارف الجديدة ، ط1 ، المجلس البلدي لمدينة تطوان 24 – 25 – 26 نوفمبر 1989 ، سلسلة ندوات 1990 ، الرباط – المغرب ، ص : 106 .

كما منع دخول المجلة معنونة باسم " **السلام** " للمنطقة الفرنساوية بالإيالة الشريفية و كذلك عرضها في المحلات العمومية و تعليقها و بيعها و عرضها و كذلك تمنع أي جريدة تسلك مسلكها السياسي ، والمثير للانتباه أن قرار المنع هذا صادر في يوم ليس كالأيام ذلك أن يوم 16 ماي يوفق تاريخ صدور الظهير البربري الذي كان يطلق عليه (**ظهير 16 ماي**)، والجدير بالذكر أن العدد التاسع لهذه المجلة كان يحمل بحثين هامين هما السياسة البربرية و التعليم في عشر صفحات و البربر بين الشريعة و العرف في عشر صفحات ، وقد تعرض الأستاذ داود للطرد من الرباط و منعه من الدخول إلى المنطقة الفرنسية بالجنوب و الدخول إلى الجزائر و تونس لأنه كان صاحب مجلة[1].

أما عن جريدة **عمل الشعب**[2] فقد صدرت في فاس باللغة الفرنسية في غشت 1933 و هي أسبوعية وسارت الجريدة بنفس الخطة التي تعمل بها المجلة و فيها توضيح لرغبات الأمة و دفاع عن مصالحها وقد صدرت فيها مقالات هدفها التحقيق من نزع الملكية لمصلحة الاستعمار وموالاة القروض الاستعمارية ، لمن سرعان ما عادت إلى عمل في 8 ديسمبر بعد أن منعت من الصدور في الفاتح منه تحت اسم (**Volonté De Peuple**) واستمرت في الصدور إلى غاية 9 مارس 1934 م ، وصدر منها 14 عدد و تم إيقافها بعد ذلك و هاته الصحف كانت موضوعاتها تتمحور حول محاربة الظهير و تبيان آثاره السلبية[3].

فبذلك يمكن القول بأن الاتجاه إلى العمل الصحافي كان يحركه الهاجس السياسي و أن العمل الثقافي لم يكن إلا طريقا لتنفيذ ذلك الهاجس و إخراجه من دائرة القوة إلى دائرة العقل و عليه فإن مواجهة المستعمر أصبحت تقتضي التسلح بالقلم عوض البندقية .

---

(1) المرجع السابق ، ص : 110 .

(2) عمل الشعب Action des peuple : تضم قادة الحركة الشعبية التي انفجرت 1930 وساعد محرروا الجريدة قدماء التلاميذ الثانويات ونظموا حملات لإثارة الحماس في سبيل الدفاع عن شخصية المغرب ، ينظر : ألبير عياش ، **المغرب والاستعمار " حصيلة السيطرة الفرنسية "** ، المرجع السابق ، ص : 388 .

(3) محمد ظريف ، **الأحزاب السياسية المغربية 1934 – 1975** ، المرجع السابق ، ص : 31 .

الفصل الخامس : صدى الظهير البربري في العالم العربي .

المبحث الأول : دول المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، ليبيا).

المبحث الثاني : دول المشرق (فلسطين ، مصر ، العراق) .

المبحث الثالث : موقف شكيب أرسلان من الظهير البربري .

المبحث الأول : دول المغرب العربي (تونس ، الجزائر ، ليبيا) :

لقد مثل صدور الظهير البربري ضربة موجعة للعالم الإسلامي ككل فقد نهض هذا الأخير في مواجهة هذه السياسة كقلب رجل واحد و ظهر استياء كبير و سبيل جارف من الاستنكارات للسياسة البربرية و التي تجسدت في مشروع الظهير البربري و هذا إن دل على شيء إنما يدل على مساندة كل هذه الدول للقضية المغربية ومن بينها :

موقف الجزائر :

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى الوقفة التضامنية التي وقفها الشعب الجزائري إلى جانب الشعب المغربي على الرغم من معاناته ، حيث عبر عن إدانته واستنكاره ورفضه لتدخل الحكومة الفرنسية في الشؤون الدينية للمغاربة إثر صدور " **الظهير البربري** " ضد جزء من الشعب المغربي لأن الشعب الجزائري يعاني من مثل هذه السياسة العنصرية منذ سنة 1859 م ، حيث أصدرت السلطات الفرنسية قرارا يخرج مناطق القبائل من نطاق القضاء الإسلامي مدعية أن هذه المناطق مسيحية في أصولها و أن العروبة و الإسلام عنصران دخيلان عنها[1] ، كما قدم جمع من الجزائريين الموجودين في مصر من علماء و طلاب و الأزهر الشريف و في المدارس المصرية فضلا عن بعض أعيان و الصناع احتجاجا على السياسية الفرنسية وعلى صدور الظهير البربري جاء فيه " **إن استصدار فرنسا مرسوما يخولها أن تتولى إدارة الشؤون الدينية للأمة البربرية الإسلامية ، الغرض منه الفصل بين تلك الأمة و بين دينها الإسلامي و هذا العمل لا يجيزه قانون و لا تسمح به شريعة ، ولا يرضى بها مسلم و لا غير المسلم لمن يحترمون الشرائع الدينية و العهود لذلك نحن ندعوكم باسم الدين أن ترجعوا عن ذلك المرسوم** "[2].

كما لعبت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ تأسيسها سنة 1931 م دورا كبيرا لمحاربة السياسية الاستعمارية في المغرب الأقصى حيث وجهت نشاطها الخارجي أساسا إلى دول المغرب العربي و خاصة علمائها الذين تربطهم علاقات بشخصيات مغربية **كعلال الفاسي و محمد الوزاني و أبو شعيب الدكالي** ، وكانت تشيد

---

[1] غيلاني السبتي ، **علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إشراف : مناصرية يوسف ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة – الجزائر ، 2011 ، ص : 30.

[2] منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص : 62 .

بهذه الشخصيات و بمواقفهم الدينية ، كما قامت بفضح شخصيات مغربية أخرى لوقوفها إلى جانب السلطات الاستعمارية[1].

كما أن لطلاب المغرب دورا أساسيا في تشكيل رابطة الطلبة المسلمين في إفريقيا الشمالية[2]، و التي كانت تتخذ من باريس مقرا لها حيث كانت تضم طلبة الجزائر و تونس و المغرب الأقصى و قامت تلك الرابطة بعقد عدد من المؤتمرات التي توضح من خلالها أهداف الظهير البربري ، و أبعاده و قد أثارت قضايا مهمة هي المحاولات الفرنسية لتغيير جنسية القبائل في المغرب الأقصى و قررت عدم قبول الجنسين من أبناء المغرب في صفوفها لأنهم غير مسلمين ، وقد أرادت الرابطة من خلال ذلك أن تبين استنكارها و سخطها على الأعمال الفرنسية في المغرب الأقصى و الوقوف بحزم مع إخوانهم البربر[3] ، كما أشادت جمعية العلماء المسلمين بمواقف **السلطان المغربي محمد بن يوسف** على وقوفه إلى جانب الحركة الوطنية المغربية و قد كتب علماءها عدة مقالات في **جريدة الشهاب** لسان حال الجمعية سنة **1936 م** تشيد بعمل الكتلة الوطنية المغربية حيث ركزت على وحدة المغرب بالمقابل كانت المطابع المغربية مفتوحة لرجال الجمعية لطباعة كتبهم عندما تصادفهم الإعاقات المالية[4].

كما تم عقد مؤتمر في الجزائر في **25 أب 1932 م** لتدارس الأمور التي تخص الأمة المغربية و الأخطار التي تهدد إخوانهم البربر و الأعمال التي قامت بها فرنسا **مثل منع التعليم باللغة العربية و إخراجهم من الإسلام و إلغاء أحكام الشريعة الإسلامية و الوقوف جنبا إلى جنب من أجل إنهاء الظهير البربري**[5].

---

(1) أبو قاسم سعد الله ، **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر** ، ج4 ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1996 ، ص : 149 .

(2) تأسست هذه الرابطة في النصف الأول من عام 1927 على يد عدد من طلاب المغرب العربي الدارسين في باريس و منهم أحمد بلا فريج ومحمد الفاسي و محمد حسن الوزاني ، وعبد الملك فراج ومحمد الختلي و تهامي الوزاني ومدني مدكور وعمر عبر عبد الجليل ، وكان الغرض من انتشارها في بداية للحصول على السكن و المعونات المالية لكنها اتجهت مع مرور الزمن إلى ملتقى لتبادل الأفكار فقامت بعقد ندوات مستمرة لشرح أبعاد السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي ، **ينظر** : علي محافظة ، **موقف فرنسا و ألمانيا و إيطاليا من الوحدة (1919 – 1945)** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1985 ، ص : 292 .

(3) منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص : 63 .

(4) أبو قاسم سعد الله ، **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر** ، ج4 ، المصدر السابق ، ص : 152 .

(5) علي محافظة ، المصدر السابق ، ص : 292 .

كما أرسلت جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية باسم سكرتيريها العام **فضيل الورثلاني** مذكرة إلى كل من حكومات بريطانيا العظمى ، الو.م.أ ، روسيا ، إسبانيا ، الصين ، فرنسا و الأمين العام لجامعة الدول العربية جاء فيها " **إن يوم 16 ماي 1930 م كان يوما مشؤوما على الأمة المغربية ففيه صدر الظهير البربري من الحكومة الفرنسية ، والذي كانت تقصد به إخراج بعض الملايين من أبناء هذه الأمة من دينهم بعدما عاشوا تحت لوائه ثلاثة عشر قرنا يدينون بعقيدته و يتعبدون بشريعته ..... فقام الشعب المغربي يحتج و يثور على هذا العمل ، وقام معه العالم الإسلامي يردد صداه و يسجل على فرنسا أفضع خطيئة ترتكب باسم المدينة ....فمناسبة ذكرى هذا اليوم المشؤوم ، و بعد مرور 16 سنة عليه تتقدم جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية بتجديد احتجاجها راجين منكم كعضو في هيئة الأمم المتحدة أن تعملوا في تعاون لجعل حد ضد هذه البربرية التي لم تعد تصلح لهذا العصر** "[1].

أما جمعية نجم الشمال الإفريقي التي تتخذ من الجزائر مقرا لها فقد قدمت احتجاجا ضد السياسة الفرنسية إثر إصدارها للظهير البربري ، و قد أراد باحتجاجه هذا الوقوف ضد سياستها الاستعمارية البربرية من خلال مطالبته بـ :

1 – إلغاء جميع القوانين الخاصة و التدابير الاستثنائية الخاصة في الظهير البربري .

2– العفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين و المبعدين مهما كان انتماءهم السياسي[2].

ولم يقتصر الأمر على الاحتجاجات التي قامت في الجزائر فقد قامت صحيفة الشهاب الجزائرية ضد السياسة البربرية في المغرب الأقصى ، التي أسهمت في نشر أهداف و نوايا السلطة الفرنسية من خلال سياستها البربرية لطمس معالم اللغة العربية الإسلامية عن أبناء الشعب المغربي[3].

فقد مثلت القضية المغربية محورا هاما في الضمير الجزائري على المستوى الشعبي و السياسي و الجمعية تعاطفت بشكل كبير مع المغرب لاسيما أن هذه القضية تتعلق بجانب العروبة و الدين ، و الاشتراك في الكفاح ضد

---

(1) الفضيل الورثلاني ، **الجزائر الثائرة** ، دار الهدى للنشر ، عين مليلة – الجزائر ، 2009 ، ص ص : 295 – 296 .
(2) علي محافظة ، **موقف فرنسا و ألمانيا و إيطاليا من الوحدة (1919 – 1945)** ، المصدر السابق ، ص ص : 301 – 302 .
(3) منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص : 64 .

الاستعمار الواحد ، و قد ظلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين توجه انتقاداتها للسياسة الفرنسية في المغرب و ظلت جريدة البصائر تعمل على رص الصفوف المغربية و دعوة زعماء الحركة الوطنية إلى توحيد مواقفها اتجاه الاستعمار ، هذا وقد واصلت الجريدة العمل على التنبيه إلى مخاطر الاستعمار الفرنسي وسعيه إلى تمزيق الوحدة المغربية سياسيا و عمله على إيجاد خلافات داخل توجهات الحركة الوطنية المغربية أو إيجاد هوة بين القصر الملكي و الشعب و إثارة الفتن المختلفة ، و أما ثقافيا فكانت تكشف المؤامرة التي يديرها الاستعمار بتشجيعه اللهجات المحلية لضرب العربية و السعي لإنجاح مشروع الظهير البربري[1].

موقف تونس :

لقد تميزت الأوضاع في تونس و المغرب الأقصى بالتشابه ، فعلى المستوى الاجتماعي اتسمت بداية الثلاثينيات بتحدي مشاعر المغاربة فكان المؤتمر الأفخارستي بتونس (1930) و إصدار الظهير البربري بمراكش 16 ماي 1930 م ، دليلا على تصلب السياسة الاستعمارية في كلا البلدين و استفزازا للمشاعر الدينية للمسلمين[2].

وقد اهتزت الأوساط التونسية و كثرت الاحتجاجات على طبيعة السياسة الاستعمارية التي تهدف إلى تقسيم سكان إفريقيا إلى عرب و بربر هو منهج استعماري قديم ، و بذلك اندلعت بتونس إضرابات عمالية و تلمذية ، وتصدى التونسيون للمؤتمر الأفخارستي و كف المراكشيون عن كل معاملة للبيع و الشراء مع فرنسا احتجاجا على الظهير البربري ، هذا ، وقد وجدت هذه المقاومة المغاربية في الحركة الصحيفة سندا مهما للتعرف بقضاياها و فضح ممارسات الاستعمار بها ، مثل جريدة الصوت التونسي ، الذي كان يديرها الشاذلي خير الله و جريدة الإصلاح الجزائرية التي كان ينشر فيه أحمد توفيق المدني مقالاته ، وجريدة العمل الشعبي المراكشية[3].

فقد كان للظهير البربري في تونس صدى واسع رغم أنها كانت محتلة من طرف فرنسا إلا أن ذلك لا يغير شيئا من موقف أهالي تونس مع إخوانهم المغاربة إذ قامت باحتجاجات عدة ضد سياسة فرنسا البربرية في المغرب الأقصى[4].

---

(1) حميدي أبو بكر الصديق ، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقاتها بالعالم العربي (1947 – 1956)** ، دار المتعلم للنشر و التوزيع ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2015 ، ص : 77 – 78 .

(2) خالد حمري ، **الرأي العام التونسي و قضية تحرير المغرب الأقصى 1946 – 1956** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تحت إشراف : عبد الكريم الماجري ، تخصص : تاريخ العالم المتوسطي و حضارته ، كلية الآداب و الفنون و الإنسانيات ، قسم التاريخ ، جامعة منوبة ، تونس ، 2012 ، ص : 23 .

(3) المرجع نفسه ، ص : 23 .

(4) منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص : 59 .

و بعد انعقاد المؤتمر الصليبي الدولي بتونس و قرطاج (**مؤتمر الأفخارستي**) ما بين **7 و 11 ماي 1930** [1] ، وفي هذا الوقت تم انعقاد المؤتمر الأفخارستي **Evcharistique** بتونس العاصمة في أجواء احتفالية رهيبة ، الأمر الذي دفع على سبيل المثال بورقيبة إلى أن يقول " **إن مؤتمر قرطاج سبب من الأسباب التي جعلتني أكافح من أجل استقلال بلدي ، لقد رأيت أوروبيين متنكرين في زي الصليبيين يجوبون أزقة مدينتنا المسلمة بفخر و اعتزاز** "[2].

حيث شعروا بأن مؤامرة تدبر ضد الإسلام و لهذا السبب نظروا إلى الظهير البربري الذي صدر في 16 ماي على أنه سيهدف إلى عزل البربر من أجل تنصيرهم خصوصا و أن هذه الفترة شهدت نشاطا ملحوظا للبعثات التبشيرية[3] ،كما نظر المغاربة إلى المؤتمر الأفخارستي على أنه محاولة من الكنيسة المسيحية الكاثوليكية لتنصير مسلمين شمال إفريقيا و ذلك بناءا على ما صرح به رجال السياسة والدين الفرنسيين و بخاصة و أنه جاء مقترنا بالاحتفالات الفرنسية للذكرى المئوية لاحتلال الجزائر[4].

و أرسل أهالي تونس احتجاجا على الظهير البربري و قد جاء في برقية الاحتجاج ما يلي " **إنما تحاول فرنسا صنعه في المغرب الأقصى من إخراج سبعة ملايين من المسلمين من دائرة دينهم الحنيف فقد اهتزت به تونس و أوقع الحيرة في نفوس كل التونسيين و اعتبروا ذلك نكثا للعهود التي ألزمت فرنسا ، وخطوة أولى في تنصير من يناصرهم من المسلمين ، لذلك فإننا نحتج على هذا الصنع الفظيع و نضم أصواتنا لبقية الشعوب الإسلامية الذين اهتزوا لهذا المصاب المهول** "[5] ،كما احتج أهالي صفاقس على السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى و أعلنوا الوقوف مع إخوانهم في محنتهم تلك و قد جاء في الاحتجاج " **علم أهالي صفاقس المسلمين بالحوادث المؤلمة التي تقع في المغرب و هم يحتجون** على ما يأتي :

1- **على الظهير البربري الذي يرمي إلى التفرقة بين البربر و إخوانهم من المغاربة .**
2- **على الحكومة الفرنسية التي قررت فصل الكنيسة عن الحكومة التدخل في المسائل الدينية الخاصة بالمشمولين بحمايتها .**

---

(1) سلسلة الندوات و الأيام الدراسية **(المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904 – 1955 ، الجذور و التجليات)** ، المرجع السابق ، ص : 187 .
(2) جورج سبيلمان ، **المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912 – 1956** ، المرجع السابق ، ص : 63 .
(3) سلسلة الندوات و الأيام الدراسية ... ، المرجع السابق ، ص : 187 .
(4) محمد بلقاسم ، **الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي** ، ج1 ، المرجع السابق ، ص : 187 .
(5) زكي مبارك وخلوفي محمد الصغير ، **الظهير البربري من خلال مذكرات صالح العبدي** ، المصدر السابق ، ص : 29.

3- على الكنيسة التي تثير العواطف فتوجد شقا لا يمكن تلافيه بين المسلمين و الفرنسيين و تعد حربا صليبية جديدة بإرسالها جماعات كثيفة من المبشرين المصابين بمرض التنصير بالقوة و بكل وسيلة في بلاد تدين بالإسلام منذ ثلاثة عشر قرنا .

4- على أعمال القبض التي أجروها ظلما ضد الأبرياء المسلمين .

5- على عدم وجود قانون يضمن أقل قسط من حرية الاعتقاد و حرية إقامة شعائر الدين[1].

لهذا أثار الظهير ردود فعل عنيفة و تسبب في انطلاق المظاهرات و الحركات الاحتجاجية التي انطلقت من المدن في يونيو 1930 م و واجهتها سلطات الحماية بقوة و عنف ، الشيء الذي تسبب في وقوع حوادث مؤلمة و اعتقالات كثيرة[2].

ومن بين الشخصيات التونسية التي دافعت بقوة عن هذه القضية (**الظهير البربري**) نجد محمد الخضر حسين التونسي (جزائري الأصل)[3]، في جمعية الهداية الإسلامية ، ليبين أهداف الاستعمار الفرنسي و دوافعه في إصدار الظهير البربري في المغرب الأقصى قال فيها " **أصيب العالم الإسلامي بهذا البلاء الذي يسمونه الاستعمار و هو تهلكة لشعوب التي ليس بعدها تهلكة ، وهل تصاب الجماعة بأشد من أن يخرج أمرها من يدها و تقع تحت سيطرة خصومها و تزهق أرواحها ولا قصاص و يعتدي على أموالها و لا خلاص ، ثم تكره على أن تفارق دينها الذي هو أعز شيء ترتبط به في هذه الحياة** "[4]، هذا و تواصلت عملية الاحتجاج التونسيين بإمضاء برقية مرفقة عبر فيها أصحابها عن تضامنهم الكامل مع الشعب المغربي متهمين فرنسا بنكث العهود التي التزمت به سابقا[5] ، مطالبين بإلغاء الظهير البربري و جعل كل الحواضر و البوادي خاضعة لحكم الشريعة الإسلامية و توحيد برامج التعليم و اعتماد اللغة العربية ، وإيقاف حركة التبشير في المغرب الأقصى[6].

---

(1) منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص ص: 59 – 60 .

(2) سلسلة الندوات و الأيام الدراسية ... ، المرجع السابق ، ص : 187 .

(3) ولد في الجنوب التونسي في يوم 23 تموز 1873 م ، انتقل مع عائلته إلى تونس 1888 م ن فقد أتم حفظ القرآن و كان محبا للآداب و اللغة و نظم الشعر ، أصدر مجلة السعادة العظمى عام 1904 م ، و هي أول مجلة تونسية ، تولى التدريس في جامع الزيتونة ، سافر إلى دمشق ومارس التدريس في المدرسة السلطانية 1917 م ، حكم عليه بالإعدام غيابيا من السلطة الفرنسية بتهمة تحريضه المغاربة و التونسيين للثورة على الاستعمار الفرنسي ، غادر من دمشق إلى مصر و عين مصححا للمطبوعات في دار الكتب العربية ، حصل على شهادة العالمية في الأزهر بتفوق ، وعين أستاذا في الأزهر وعضوا في مجمع اللغة العربية في القاهرة 1933 م ، توفي سنة 1958 م ، **ينظر** : محمد الجوادي ، **محمد الخضر حسين وفقه السياسة في الإسلام** ، دار الكلمة للنشر و التوزيع ، ط1 ، القاهرة – مصر ، 2014 ، ص ص : 17 – 19.

(4) الحسن بوعياد ، **الحركة الوطنية و الظهير البربري** ، المصدر السابق ،ص : 476 .

(5) فاتح بوفروك ، **صدى الظهير البربري 16 ماي 1930 م بالمغرب الأقصى على مصر وبعض البلدان العربية من خلال جريدة الفتح** ، المجلة المغاربية للمخطوطات ، ع6 ، قسم التاريخ ، جامعة عنابة ، الجزائر ، 2018 ، ص : 358 .

(6) خالد حمري ، **الرأي العام التونسي و قضية تحرير المغرب الأقصى 1946 – 1956** ، المرجع السابق ، ص : 24 .

أما بخصوص الطلبة في باريس فقد اتصلوا بالأوساط السياسية اليسارية و شنوا حملة في مجلة " **المغرب** " التي كان يكتب فيها محمد بن الحسن الوزاني ، وعبد الكريم بن جلون و المحامي الاشتراكي (**روبير لونكي**) على الاستغلال الاستعماري و شارك الطلبة التونسيون زملائهم المراكشيين لينشطوا و يكتبوا و ينسقوا جهودهم معا، كما شارك علماء الزيتونة في اللجنة التي تكونت في القاهرة و أصدرت بيانا ممضى من عبد الحميد السيد رئيس جمعية الإخوان المسلمين و رشيد رضا صاحب مجلة المنار ، وعديد العلماء من الأزهر و مكة و المدينة و القرويين[1].

موقف ليبيا :

لقد قدمت ليبيا احتجاجا ضد سياسة فرنسا اتجاه البربر في المغرب الأقصى رغم أنها كانت تخت الاحتلال الإيطالي ، لكن هذا لم يمنع الشعب الليبي من إبداء استنكاره ضد فرنسا لذلك قدم علماء و أشراف طرابلس الغرب احتجاجا[2] ، حيث عبروا عن احتجاجهم بكل قوة إزاء هذا الحادث المؤلم و الفضائح السيئة ، كما جاء على لسانهم و أرفقوا احتجاجهم بأسماء للعديد من الأعيان و العلماء[3] وجاء فيه " **نحن علماء و أشراف مركز طرابلس الغرب نعلن أسفنا و نرفع أصواتنا بأشد الاحتجاج على دولة فرنسا حيث أكرهت بربر المغرب الأقصى على ترك شعائر دينهم الإسلامي و إقفال المدارس القرآنية و المحاكم الشرعية و إغلاق المساجد ، ولا ريب أن أعمال فرنسا مع هؤلاء المسلمين أغضب العالم الإسلامي من أنحاء المعمورة قاطبة** "[4].

كما قدم تجار ليبيا احتجا و تضامنا مع إخوانهم و جاء في احتجاجهم " **نحتج بكل قوانا على هذا الحادث المؤلم و الفضائح السيئة لحدوث قلاقل عظيمة لا تحمد عقباها ولا زلنا منكرين حتى ترجع عن عدوانها و تعيدها إلى دين يتدين به نحو أربعمائة مليون نسمة** "[5].

---

(1) المرجع نفسه ، ص : 24 – 25 .

(2) منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص : 64 .

(3) فاتح بوفروك ، **صدى الظهير البربري 16 ماي 1930 م بالمغرب الأقصى على مصر وبعض البلدان العربية من خلال جريدة الفتح** ، المرجع السابق ، ص : 359 .

(4) منير عويد محسن الأسود ، المرجع السابق ، ص ص: 64 – 65 .

(5) الحسن بوعياد ، **الحركة الوطنية و الظهير البربري** ، المصدر السابق ، ص : 307 .

و قام الطرابلسيون الموجودين في مصر من علماء و طلاب و تجار احتجاجا ضد سياسة فرنسا في المغرب الأقصى و قدموا إلى رئيس الوزراء الفرنسي ما أرادوا أن يبينوا إلى السلطة الفرنسية من احتجاج ضد الظهير البربري و ما قامت به فرنسا من أعمال في قبائل البربر[1].

إن احتجاجات الشعب العربي ضد الظهير البربري الذي يبين مدى المظالم و المآسي التي تقوم بها فرنسا من خلال سياستها البربرية في المغرب الأقصى ، فقد مثلت احتجاجات الشارع المغاربي خير شاهد على قوة الترابط العربي و الإسلامي المصيري ، ولم تتمكن المستعمرون من كم أفواههم و منعهم بالإدلاء بآرائهم .

[1] الحسن بوعياد ، المصدر السابق ، ص : 307 .

المبحث الثاني : دول المشرق العربي (فلسطين – مصر – العراق) .

موقف فلسطين :

لم يقتصر صدى الظهير البربري على المغرب وحده ، بل عم العالم الإسلامي كله خاصة و انه جاء في فترة حساسة عقب اعتداء اليهود على حائط البراق بالقدس قبل سنة من ذلك[1] ، فعلى الرغم من أن فلسطين كانت تخضع للاستعمار البريطاني في الفترة ما بين (1917 – 1947) وما خلفته من ظروف صعبة على الشعب إلا أنها لم تحل دون تضامنهم مع إخوانهم المغربيين و لم تحل بينهم و بين إخوانهم البربر حيث كانوا ينددون بالممارسات السياسية الفرنسية في المغرب الأقصى[2].

كما قدم قاضي القدس استغاثة إلى ملك السعودية عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل الملق بابن سعود ، لما قامت به فرنسا في المغرب من تنصير المسلمين من قبائل البربر و أن ذلك العمل قد أثار غضب العالم الإسلامي[3] ، ومن على منبر المسجد الأقصى في فلسطين نقلت جريدة الفتح تخصيص خطيب المسجد الأقصى جزءا كبيرا من خطبته لدعوة المسلمين إلى الالتفاف حول إخوانهم في المغرب الأقصى ضحايا السياسة البربرية الفرنسية الرامية إلى إخراج البربر من حظيرة الإسلام[4].

ومن جهة أخرى قدم المجلس الإسلامي الأعلى بفلسطين احتجاجا[5] ، وقد جاء فيه " **تلقى مسلموا فلسطين كما تلقى المسلمون في جميع أقطار الأرض باستغراب و دهشة شديدين و بمنتهى القلق نبأ ما أذيع عن عمل السلطة الفرنسية وهو فصل المسلمين من قبائل البربر في المغرب الأقصى عن دينهم الإسلامي الحنيف و أحكامه و هم لا يعتقدون بأنه لا يغيب عن خطة حكومة فرنسا و حكمتها ما يتركه**

---

(1) فاتح بوفروك ، **صدى الظهير البربري 16 ماي 1930 م بالمغرب الأقصى على مصر وبعض البلدان العربية من خلال جريدة الفتح** ، المرجع السابق ، ص : 348 .

(2) لقمان صالح أحمد القطان ، **سياسة فرنسا اتجاه البربر و أثرها في الحركة الوطنية المغربية 1930 – 1936 م** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص : تاريخ الحديث و المعاصر ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العراق ، 1987 ، ص : 102 .

(3) ابراهيم شحاتة حسن ، **أطوار العلاقات المغربية العثمانية : قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون 1510 – 1947 م** ، مطبعة التقدم للنشر ، الإسكندرية – مصر ، 1981 ، ص : 533 .

(4) فاتح بوفروك ، ، المرجع السابق ، ص : 358 .

(5) علي محافظة ، **موقف فرنسا و ألمانيا و إيطاليا من الوحدة (1919 – 1945)** ، المصدر السابق ، ص : 308 .

الإقدام على ارتكاب هذا العمل من أثر سيئ في نفوس المسلمين عموما و في سمعتها ، في عصر أصبحت فيه حرية الأديان مبدأ عاما كانت فرنسا أول من آمن به و اعتنقته في بلادها ، لذلك فالمجلس الإسلامي الأعلى باسم مسلمي فلسطين يرفع احتجاجه إلى فخامتكم و يضم صوته إلى أصوات مئات الملايين من إخوانه المسلمين فالرجاء بأن تعدل حكومة فرنسا عن هذه الخطة التي تدفع أمة بأسرها من الخروج من دينها الذي ارتضته و تعاملت بشريعته و أحكامها منذ أجيال بعيدة "[1].

كما احتجت جمعية الشبان المسلمين في سلون على سياسة فرنسا في المغرب الأقصى وعلى ما قامت به من ظلم ضد البربر و إجبارهم على اعتناق الدين المسيحي فهذا العمل المثير لسخط الإنسانية جمعاء لم يرضه جميع المسلمين في العالم ، ووقوفهم بحزم أمام هذه الأعمال حيث رفعوا احتجاجا إلى عصبة الأمم من أجل إيقاف أعمال فرنسا في المغرب الأقصى[2].

ولم توقف صدى الظهير عند إصدار العرائض و البيانات و إنما تواصل بعدها إلى أن انعقد **المؤتمر الإسلامي العام**[3]، المنعقد بالقدس سنة **1931 م**[4] لبحث مستجدات الساحة العربية و نالت القضية المغربية النصيب الأكبر في مناقشاته و قد تعرض المؤتمر لسياسة فرنسا الدينية في المغرب و استنكرها بشدة ورأى فيها عدوانا صارخا على الحرية الدينية و كرامة الدين الإسلامي وقرر المؤتمر إبلاغ عصبة الأمم بهذا الاحتجاج و طالبوا بإلغاء الظهير البربري و أن هذه الأعمال لها الأثر السيئ في العالم الإسلامي أولا و في العالم المدني ثانيا و إلى ما يكون لها من تأثير بعيد المدى ليس في سمعة فرنسا فحسب بل على عصبة الأمم نفسها و تطالب باتخاذ القرارات الصارمة و الكف عن تلك الأساليب التبشيرية و تمكين المسلمين المغربيين من حريتهم الدينية و ممارسة شرعيتهم الإسلامية[5].

---

(1) الحسن بوعياد ، **الحركة الوطنية و الظهير البربري** ، المصدر السابق ،ص : 322 .

(2) منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص : 92 .

(3) المؤتمر الإسلامي : انعقد هذا المؤتمر في 7 ديسمبر 1931 م و استمر حتى 17 ديسمبر 1931 ، وتضمن 17 جلسة كان الهدف من انعقاده شرح القضية الفلسطينية و العمل على نصرتها و قد شارك فيه العديد من الشخصيات ، **ينظر** : عادل حسن غنيم ، **المؤتمر الإسلامي العام في القدس 1931 م** ، مجلة الشؤون الفلسطينية ، ع25 ، بيروت – لبنان ، 1973 ، ص : 15 .

(4) علي محافظة ، **موقف فرنسا و ألمانيا و إيطاليا من الوحدة (1919 – 1945)** ، المصدر السابق ، ص : 308 .

(5) عبد الكريم محمود غرايبة ، **دراسات في تاريخ إفريقيا العربية 1918 – 1958** ، مطبعة جامعة دمشق للنشر ، ط1 ، دمشق – سوريا ، 1960 م ، ص : 595 .

موقف مصر :

نظرا للأحداث التي خلفها الظهير البربري في المغرب الأقصى امتد صداه إلى بلدان كثيرة في المشرق العربي و لعل أبرزها مصر و التي رغم أنها بلد إفريقي إلا أنه يطغي عليها الطابع المشرقي فقد أثارت السياسة البربرية التي انتهجتها فرنسا في المغرب الأقصى بعد صدور الظهير البربري في **16 ماي 1930 م** غضب الشعب المصري و سخطه[1] ، واستطاع بعض المغاربة الموجودين في مصر أن يشرحوا الأبعاد السياسية من وراء صدور ذلك الظهير ، وما قامت به فرنسا من أعمال في المغرب من محاربة التعليم العربي و اللغة العربية و الدين الإسلامي لطمس الثقافة العربية الإسلامية و تنصير البربر و دمجهم بفرنسا ، فأسهموا في تأجيج الشعور القومي للشعب المصري[2].

ومن الجمعيات المصرية التي أعلنت معارضتها لهذا الظهير و الدعوة إلى إلغاءه **جمعية الهداية الإسلامية** و التي دعي رئيسها **محمد الخضر حسين** وزير فرنسا المفوض إلى التدخل للحيلولة دون تطبيق هذا الظهير ، كما قامت بتأسيس " **لجنة المحافظة على إسلام البربر** " ، حيث أبرق أعضاءها إلى الفتح وعلى رأسهم محمد عبد السلام القباني و محمد محمود منجود من علماء الأزهر لإخبارها بالعمل الذي أقدموا عليه حيث بدأت عملها برفع احتجاج لعصبة الأمم وتم نشره في مختلف الصحف الفرنسية و العربية من بينها الفتح و احتضن نادي جمعية الهداية الإسلامية المناضل المغربي الكبير **الحسن بن العربي بوعياد** ، الذي ألقى محاضرة في مأساة المغرب الأقصى حيث تحدث عن الظهير البربري و المخاطر التي يشكلها على الشعب المغربي[3].

كما قام علماء الأزهر بإرسال نداء إلى ملوك المسلمين و شعوبهم جميعا يحتجون فيها على السياسة الفرنسية البربرية في المغرب الأقصى و جاء فيه " **إن فرنسا تريد إخراج البربر برمته من حظيرة الإسلام و أن السلطة العسكرية في المغرب تحول بين ثلاثة أرباع السكان و بين القرآن الذي كانت به حياتهم طوال 13 قرنا فأبطلوا المدارس القرآنية ووضعوا قلوب أطفال هذه الملايين و عقولهم في أيدي أكثر من ألف مبشر كاثوليكي ، وأقفلوا جميع المحاكم الشرعية و أجبروا الملايين على أن تحاكموا في مواريثهم وسائر أموالهم الشخصية إلى قانون جديد سنوه لهم و أخذوه من عادات البربر التي كانت لهم في جاهليتهم و هي عادات لا تتفق مع الحضارة و لا تلائم مستوى الإنسانية** "[4].

---

(1) علي محافظة ، **موقف فرنسا و ألمانيا و إيطاليا من الوحدة (1919 – 1945)** ، المصدر السابق ، ص : 308 .

(2) ابراهيم شحاتة حسن ، **أطوار العلاقات المغربية العثمانية : قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون 1510 – 1947 م** ، المصدر السابق ، ص : 93 .

(3) فاتح بوفروك ، **صدى الظهير البربري 16 ماي 1930 م بالمغرب الأقصى على مصر وبعض البلدان العربية من خلال جريدة الفتح** ، المرجع السابق ، ص : 349

(4) منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص ص : 67 – 68 .

كما ناشد علماء الأزهر جميع أبناء العالم الإسلامي بأن يستنكروا ذلك الظهير البربري[1] ، الذي يرمي إلى فصل البربر عن الدين الإسلامي و الشريعة الإسلامية و حثوا المسلمين أن يبذلوا كل طاقاتهم من أجل إفشال سياسة فرنسا البربرية في المغرب[2] ، وطلب هؤلاء العلماء من فرنسا أن ترجع عن مؤامرتها و إلا فإنهم سوف يكشفونها بوسائلهم عن طريف المجلات و الصحف و غيرها ، كذلك طالبوا من الدول الأوروبية أن تبين موقفها من ذلك الظهير[3].

وقد شنت الصحف العربية و الإسلامية ولاسيما المصرية حملة واسعة وشديدة على السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى و على رأسها **مجلة الفتح** لصاحبها **محب الدين الخطيب** ، حيث قادت حملات تأييد و استنكار واسعة انطلقت من القاهرة لتعم مختلف أرجاء العالم الإسلامي إذ خصت الفتح مسألة الظهير البربري **16 ماي 1930 م** بتغطية خاصة حيث كانت رفقة المنار لصاحبها محمد رشيد رضا في مقدمة الصحف المشرقية و التي وقفت بالمرصاد لهذا الظهير ، وبذلك جهودا مضنية لتحريك و تحريض الرأي العام المغربي و العربي لإلغائه[4].

و نقلت الفتح المظاهرات العارمة التي شهدتها مختلف المدن المصرية رفضا لهذا الظهير و تأييدا و تعاطفا مع الشعب المغربي حيث أجمعت هذه الجماهير على اعتبار ما حدث بالحرب الصليبية و الدينية التي شنت على الشعب المغربي مؤكدين في برقيات وجهودها إلى مختلف الهيئات و الجرائد و حتى إلى حكومة بلادهم وملكها فاروق ، فهذه الممارسات الفرنسية ستترك عواقب وخيمة ما لم يتحرك الضمير العربي و الإسلامي لردع فرنسا و إجبارهم على التراجع عنها[5].

---

(1) إبراهيم كريدية ، **الحماية (أصلها و تطوراتها حتى مؤتمر مدريد 1830)** ، المصدر السابق ، ص : 69 .
(2) ابراهيم شحاتة حسن ، **أطوار العلاقات المغربية العثمانية ..** ، المصدر السابق ، ص : 523 .
(3) علي محافظة ، **موقف فرنسا و ألمانيا و إيطاليا من الوحدة (1919 – 1945)** ، المصدر السابق ، ص : 308 .
(4) فاتح بوفروك ، **صدى الظهير البربري 16 ماي 1930 م بالمغرب الأقصى على مصر وبعض البلدان العربية من خلال جريدة الفتح** ، المرجع السابق ، ص : 348 .
(5) المرجع نفسه ، ص ص : 350 – 351 .

كما قدمت الجمعيات الإسلامية المنتشرة عبر الأراضي المصرية على تقديم العرائض و البيانات المنددة بهذا الظهير و انعكاساته على الشعب المغرب الشقيق ، ففي هذا السياق قامت جمعية الحضارة الإسلامية برفع احتجاج إلى شيخ الجامع الأزهر لاستنجاده في المسألة البربرية وما تقوم به فرنسا من اعتداءات شنيعة ، ومحاولتها هدم كيان الإسلام و تدخلها في حرية الفكر و استهدافها للإسلام بمختلف الطرق من أجل إدخال البربر في المسيحية و سهولة السيطرة عليهم[1].

كما قامت جمعية الحضارة أيضا بالاحتجاج لدى وزير فرنسا المفوض في مصر فأرسلت تقول " **نحتج على عمل فرنسا بالمغرب الأقصى ونرجوكم محاولة حكومتكم إيقاف ذلك الاعتداء الذي أثار خواطر العالم الإسلامي** "[2]، فقيام هذه الجمعية بهذا الاستنكار ضد السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى توضح للعالم الإسلامي و الحكومة الفرنسية وقوفها إلى جانب أشقائها في محنتهم ، وأن أعمال فرنسا في المغرب تثير مشاعر العالم الإسلامي أجمع على اعتبار أنهم أبناء وطن واحد[3].

وقد نشرت مجلة المنار نداء عام إلى العالم الإسلامي تحت عنوان " **عمل فرنسا في المغرب الأقصى اليوم كعمل اسبانيا في الأندلس بالأمس** " " **المغرب الأقصى في طريقه إلى النصرانية اتركوه قبل الفوات** " ، جاء فيه " **هذه دولة فرنسا أرادت أن تقتطع الجزء الأكبر من سكان المغرب الأقصى و هم البربر فتخرجهم من الإسلام و تدخلهم في النصرانية كرها حيث أصدرت أمرا يقضي على البربر بأن يتحاكموا إلى الطاغوت و قد أمر الله أن يكفروا به ، يقضي أن يتحاكموا في الأمور الجنائية إلى القانون الفرنسي في الحالات المدنية و الشخصية ... كما قام الحكام الفرنسيون في الكثير من القبائل البربرية بإخراج منها قراءها و حفظة القرآن فيها ... وهددوا كل من يتكلم اللغة العربية أمام العموم بعقوبة صارمة ...** "[4].

---

(1) لقمان صالح أحمد القطان ، **سياسة فرنسا اتجاه البربر و أثرها في الحركة الوطنية المغربية 1930 – 1936 م** ، المرجع السابق ، ص : 95 .

(2) علي محافظة ، **موقف فرنسا و ألمانيا و إيطاليا من الوحدة (1919 – 1945)** ، المصدر السابق ، ص : 308 .

(3) لقمان صالح أحمد القطان ، **سياسة فرنسا اتجاه البربر و أثرها في الحركة الوطنية المغربية 1930 – 1936 م** ، المرجع السابق ، ص : 95 .

(4) منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص ص : 81 – 82 .

موقف العراق :

لم يكن الشعب العراقي بغفلة عن ما يحدث في مختلف الأقطار العربية و ذلك من خلال التفاعل مع الظهير المشؤوم الذي أصدرته فرنسا ضد الشعب المغربي و ما قام به العراقيون ينم عن الوعي بحقيقة أهداف ومآرب السياسة البربرية من دسائس ضد الإسلام على رغم من محاولة الاستعمار الفرنسي تشويه الحقائق و فرض ستار حديدي على ما يجري داخل المغرب الأقصى ، وخاصة مع القبائل البربرية ، ولأن العراق كان يتواجد تحت السيطرة البريطانية حيث عرف أساليب الاستعمار و لذلك حالما تسربت إليه عبر الصحافة معلومات لاسيما بعد صدور **الظهير البربري 16 ماي 1930 م** ، فقد عبر عن سخطه و استنكاره على السياسة الفرنسية اتجاه المغرب الأقصى[1].

وقد عمت المدن العراقية احتجاجا على الظهير البربري في المغرب الأقصى منها **مدينة العمارة** التي بعث سكانها رسالة احتجاج نشرتها الفتح و تضم حوالي **157** توقيعا أعلنوا فيه عن التضامن الكبير مع إخوانهم في المغرب الأقصى ، كما تضمن البيان أيضا إدانة جمعية الهداية الإسلامية في العراق لهذه الخطوة الفرنسية مهددة بالمقاطعة الاقتصادية لفرنسا في حال تماديها في سياستها هذه[2] ، فقد قدمت جمعية الهداية الإسلامية في بغداد احتجاجا إلى وزير خارجية فرنسا بواسطة قنصلها في بغداد جاء فيه " **قرأنا هذا النبأ المسيء للبشرية من خلال تحرش فرنسا بأمر الدين الإسلامي و تبديل معتقدات أبناءه ، ونحن اليوم في عصر القرن 20 م ، عصر العلم و الحرية ... إن الفاجعة عظيمة ولها نتائج وخيمة إذ لم يتدارك الأمر عقلاؤكم ، حيث سيضطر العالم الإسلامي إلى مقاومة هذا العمل بكل الطرق و الوسائل** "[3].

وقدمت جمعية الشبان المسلمين احتجاجا على المظالم الفرنسية وما فعلته اتجاه إخوانهم البربر في المغرب الأقصى و قد جاء في الاحتجاج " **إننا لنسخط على ما صدر من أولئك الطغاة القاسية قلوبهم – الفرنسيين– اتجاه الأمة الإسلامية لإجبارهم سبعة ملايين نسمة من مسلمين بلاد المغرب على الدخول في النصرانية ، و صدور القرار موقعا بإمضاء سلطان المغرب الأقصى المسلم و إن المسلمين في جميع البلاد الإسلامية أعلنوا الاحتجاج و المطالبة برد فعل اتجاه ما حل بالمسلمين** "[4].

---

(1) نور الدين حاطوم ، **محاضرات عن المراحل التاريخية و القومية العربية** ، دار الرائد للطباعة ، القاهرة – مصر ، 1963 ، ص : 67 .

(2) فاتح بوفروك ، **صدى الظهير البربري 16 ماي 1930 م بالمغرب الأقصى على مصر وبعض البلدان العربية من خلال جريدة الفتح** ، المرجع السابق ، ص ص : 356 – 357 .

(3) منير عويد محسن الأسود ، **صدى الظهير البربري في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص ص : 83 – 84 .

(4) المرجع نفسه ، ص : 84 .

و في النجف الأشرف احتج علماء الدين على انتهاك فرنسا المحارم الدين الإسلامي ، وقد جاء في ذلك الاحتجاج " **إلى حضرات السادة الأعلام جمعية الهداية الإسلامية نؤيد باسم الهيئة العلمية العالية في نجف الأشرف احتجاجكم على ما قامت به حكومة فرنسا في المغرب الأقصى من الاضطهاد الشديد على ديانة المسلمين مستعدين لتنفيذ مقاطعة تجارتهم في الأقطار الإسلامية إن استمرت على معارضة الدين لنكف بها عداء الظالمين و إن الله لموهن كيد الكافرين** "[1].

أما أهالي مدينة العمارة من علماء و أشراف ومشايخ و محامين و تجار و طلاب فقد احتجوا على الأعمال الفرنسية في المغرب الأقصى[2] ، وما عملت بالبربر من إجبارهم على تغيير شعائرهم الدينية و اضطرارهم للخضوع في الأحكام الشخصية ، الزواج و الطلاق و الميراث إلى المحاكم الفرنسية و منع البربر من تعلم القرآن الكريم من خلال إبعاد المدرسين المسلمين و جعل القسيسين معلمين بدلهم[3].

فالمسلمون اليوم و إن تنازلوا عن حقهم في قبول استعمار بلدهم غير أنهم لا يمكن السكوت على استعمار دينهم و لتعلم فرنسا أن المسلمين يدا واحدة من أحل إنهاء معاناة البربر[4] ، وإذا تحدثنا عن الموقف الرسمي فإن السلطان فيصل الأول قد احتج باسم العراق و اكتفى بطلب إلغاء القانون و الكف عن تنصير البربر و تبديل شريعتهم الإسلامية ، وهذا يدل على أن الموقف الشعبي هو الذي كان له صدى كبير سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي[5].

---

(1) ابراهيم شحاتة حسن ، **أطوار العلاقات المغربية العثمانية ...** ، المصدر السابق ، ص : 533 .
(2) المصدر نفسه ، ص : 533 .
(3) لقمان صالح أحمد القطان ، **سياسة فرنسا اتجاه البربر و أثرها في الحركة الوطنية المغربية 1930 – 1936 م** ، المرجع السابق ، ص : 99 .
(4) إبراهيم كريدية ، **الحماية (أصلها و تطوراتها حتى مؤتمر مدريد 1830)** ، المصدر السابق ، ص : 71 .
(5) زكي مبارك وخلوفي محمد الصغير ، **الظهير البربري من خلال مذكرات صالح العبدي** ، المصدر السابق ، ص : 30 - 32 .

المبحث الثالث : موقف شكيب أرسلان من الظهير البربري

لقد اعتبر شكيب أرسلان أن الظهير البربري يعد بمثابة مطية وضعتها فرنسا لترسيخ نفوذها بالمغرب ، إذ لا يمكن استمرار النفوذ الفرنسي بالمغرب ما دام سكانه مسلمون ، فانتهج الفرنسيون هذه السياسة لتحويله بصورة تدريجية إلى النصرانية و أوضح بأن سكوت المسلمين على هذه السياسة يشجع بقية الدول الاستعمارية على أتباع المنهج نفسه في البلدان العربية و الإسلامية الواقعة تحت نفوذها[1].

لذلك أطلق شكيب أرسلان صرخات استغاثة سنة **1930** إزاء الوضع الذي كان عليه أبناء المغرب من البربر إثر الجمعيات التبشيرية البروتستانتية و الكاثوليكية التي كانت تحاول تنصيرهم ، حيث كانوا يعتقدون بأنهم مكلفون بمهمة مقدسة و هي الكفاح من أجل تطور الأهالي بواسطة الثقافة الفرنسية و بهذا العرض كانوا يرون أنه من الضروري الدفاع عن مواطنيهم ضد الإسلام[2] ، وكان أول ما بدأ به المقاومة الظهير البربري هو إرسال الرسائل الشخصية إلى بعض الشخصيات المؤثرة في الأوساط العربية و الفرنسية ، ففي أواخر سنة **1930م** ، بعث برسالة إلى **عبد الحميد بك سعيد** رئيس الشبان المسلمين في مصر ، شرح له فيها أخطار الظهير البربري و طلب منه قراءة الرسالة أمام أعضاء الجمعية ثم رفع احتجاجات إلى عصبة الأمم وفرنسا نفسها[3].

فقد كان للأمير شكيب أرسلان دور عظيم في خدمة المغرب ، فكان همه الكبير في فترة **1930** استنكار ما قامت به السلطات الفرنسية في استصدار الظهير البربري[4] ، حيث صادف ذلك ظهور أول عدد لمجلة الأمة المغربية قبيل صدور الظهير **16 ماي 1930 م** ، وبداية تصعيد الحركة الوطنية هناك ، فمنذ العدد السادس خصت المجلة جانبا هاما لهذا الحدث و بعد زيارته إلى الأندلس و طنجة ربط شكيب علاقات متينة مع أهم الزعماء المغربية ، و أصبحت المجلة تفرض لقضية المغرب أهم الفصول للتعرف **بالقضية البربرية بالمغرب الأقصى خاصة و المغرب العربي عامة** ، حيث تعتبر المجلة رصيدا موجزا لأهم الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية في أقطار المغرب العربي[5] .

---

(1) شكيب أرسلان ، **لماذا تأخر المسلمون و تقدم غيرهم ؟** ، دار مكتبة الحياة للنشر و التوزيع ، ط2 ، بيروت – لبنان ، (د.ت.ن) ، ص : 63 .

(2) علي مراد ، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر : بحث في التاريخ الديني و الاجتماعي من 1925 – 1940 م** ، تر : محمد يحياتن ، وزارة المجاهدين ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، ص ص : 430 – 431 .

(3) شكيب أرسلان ، **عروة الاتحاد في سبيل الجهاد** ، الدار التقدمية للنشر و التوزيع ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 2009 ، ص : 160 .

(4) أبو بكر القادري ، مذكراتي **في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940** ، ج1 ، المصدر السابق ، ص : 93 .

(5) أحمد بن ميلاد و محمد مسعود إدريس ، **شكيب أرسلان في المغرب العربي** ، مجلة التاريخية المغربية ، ع69 – 70 ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1993 ، ص : 223 .

وكان قبل ذلك أن الطلبة المغاربة الدارسون بباريس بالاتصال **بالأمير شكيب أرسلان بسويسرا** و أطلعوه على السياسة الفرنسية الجديدة في المغرب ، مما جعل الأمير يحل بطنجة يوم **10 أوت 1930 م** ، ويتصل بعدها برجال الحركة الوطنية بشمال المغرب في **تطوان** و في طليعتهم رائد الحركة الوطنية المراكشية الشيخ **عبد السلام بنونة**[1] ، الذين استقبلوه باحتفالات تكريمية طيبة[2] ، وقد كتب بعدها عدة رسائل في موضوع السياسة البربرية منها رسالة كتبها بتاريخ 14 سبتمبر 1930 م إلى صديقه الحاج عبد السلام بنونة يقول فيها " **جاوبني الزعيم الاشتراكي جان لونكي الذي كتب له عن ذلك يشرح هذه المسألة في (البويلير) جريدة (السوسياليست) و يثير أيضا القضية المهمة التي هي قضية الظهير المتعلق بالبربر ، قال لي لونكي أنهم قرأوا عن هذه الحوادث في جريدة الدار البيضاء الاشتراكية لكنها لم تأتيهم بالتفاصيل التي علموها من كتابي** "[3].

وقد حذر شكيب أرسلان من تلك السياسة (**السياسة البربرية**) بحيث ألقى العديد من المحاضرات أثناء تواجده بتطوان و شن حملة شعواء ضد الظهير البربري من خلال جريدته **الأمة العربية** (**La Nation Arabe**) الصادرة باللغة الفرنسية ووصفه بأنه " **مرحلة أولى لكثلكة أهالي المنطقة** " أي جعلهم كاثوليك و اتهم المقيم العام الفرنسي (**سان لوسيان**) بالمغرب الأقصى بأنه حاول إحياء أمجاد **الملك فرديناند و الملكة إيزابيلا** ، كما أراد أن يطبق أفكار **الأديب دوفكو و الكاردينال لافيجري في الأرض المغربية**[4].

فقد جل تركيز الأمير شكيب مسلطا على قضايا الهوية و اللغة و الدين الإسلامي فكان يدافع عن قضية الإنتماء العربي و إبراز مدى إسهام الحضارة العربية في تراث الإنسانية و آثار العرب ومزاياهم في أوروبا ، حيث قام شكيب بتوجيه أفكار شباب في أنحاء العالم العربي و يرسم طريق العمل و يزودهم بالعقائدية القومية العربية[5].

---

(1) عبد السلام بنونة : هو شيخ الوطنيين في المنطقة الشمالية بالمغرب الأقصى ، ولد في تطوان و قاد العمل الوطني على واجهات مختلفة اقتصادية و ثقافية و سياسية ، أسس سنة 1932 مؤتمر الكتلة الوطنية لشمال المغرب و ظل على رأسها إلى حين وفاته 1935 م ، **ينظر** : عبد الإله بلقريز و آخرون ، **الحركة الوطنية المغربية و المسألة القومية 1947 – 1986** ، المرجع السابق ، ص : 273 .

(2) محمد بلقاسم ، **الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي** ، ج1 ، المرجع السابق ، ص : 179 .

(3) أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940** ، ج1 ، المصدر السابق ، ص : 94 .

(4) محمد بلقاسم ، المرجع السابق ، ص : 179 – 180 .

(5) أحمد بن ميلاد و محمد مسعود إدريس ، **شكيب أرسلان في المغرب العربي** ، المرجع السابق ، ص : 225 .

كما كان الأمير و مقالاته حيزا معتبرا على صفحات **جريدة الفتح** أين كتب عدة مقالات هاجم فيها السلطات الفرنسية لاستصدارها لهذا الظهير متسائلا عن المغزى من إطلاقه في ذلك التوقيت بالتحديد[1] ، فقد نشر في جوان 1930 م مقال في جريدة الفتح بعنوان (**مسألة إخراج البربر من الإسلام**) حيث انتقد فيه الأمير إدعاء فرنسا بأن السلطان المغربي **محمد الخامس بن يوسف**[2] هو الذي أصدر الظهير البربري فالسلطان حسبه شاب صغير لا يعرف شيئا و مغلوب على أمره و الأمة المغربية لم تعلم شيئا عن أمر مبايعته[3]

وكان شكيب أرسلان قد جمع فيها سبق الوطنيين المخلصين في صفوف الجمعيات السرية التي كانت تعمل في الخفاء في كل من **تطوان وفاس و الرباط و سلا** و غيرها و ألف بينهم و بين طبقات الشعب فحدث بذلك تضامن بين الشمال المغرب (مراكش) مع جنوبه[4] ، وقد لخص الأمير شكيب أخطار وأثر الظهير البربري على المغاربة خاصة و على المسلمين عامة في نقاط أهمها :

1 – إن إلغاء فرنسا لشريعة الإسلامية من بين البربر اعتداء محض على الإسلام لأن البربر مسلمون .

2 – إيقاف فرنسا لأعمال بناء المساجد في المناطق البربرية و السماح ببناء الكنائس .

3 – تجاوز الفرنسيين كل الحدود متدرعين بذلك الظهير ، بحيث منعوا آذان صلاة الفجر في كثير من القرى التي يقطنها المستعمرون الفرنسيون ، وذلك لأنه قد يعكر عليهم صفو نومهم صباحا .

4 – منع الفرنسيين الوعاظ في شهر رمضان من الذهاب إلى بلاد البربر و كانوا يحبسون من يخالف ذلك.

---

(1) فاتح بوفروك ، **صدى الظهير البربري 16 ماي 1930 م بالمغرب الأقصى على مصر وبعض البلدان العربية من خلال جريدة الفتح** ، المرجع السابق ، ص : 360 .

(2) الملك محمد الخامس (1909 – 1961) ولد في مدينة فاس ، اعتلى العرش بعد وفاة والده السلطان يوسف سنة 1927 م ، وشهدت فترة حكمه أحداث كبيرة وهامة في تاريخ المغرب ، و في 1953 م نفته السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى مدغشقر فقامت بسبب ذلك حملة احتجاجات عنيفة من قبل الشعب المغربي و حزب الاستقلال ، فاضطرت فرنسا إلى إرجاع الملك و تعينه سلطان 1955 م ، **ينظر** : مسعود الخوند ، **الموسوعة التاريخية الجغرافية** ، ج19 ، دار رواد النهضة للنشر ، بيروت – لبنان ، 2004 ، ص ص : 169 – 170 .

(3) محمد سالم أحمد عمايرة ، **شكيب أرسلان 1869 – 1949 : دراسة في فكره السياسي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ ، إشراف : علي المحافظة ، كلية الدراسات العليا ، عمان – الأردن ، 2000 ، ص ص : 137 – 138 .

(4) محمد بلقاسم ، **الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي** ، ج1 ، المرجع السابق ، ص : 180 .

5 – إغلاق المئات من الكتاتيب القرآنية في المغرب .

6 – تزايد نفوذ الفاتيكان في المغرب بفضل هذه السياسة بحيث مولت هذه الأخيرة بالمساعدة و التمويل .

7 – إن هذه السياسة ستؤدي حتما إلى انتشار الفوضى في البلاد بسبب تناقض القوانين و تعددها[1].

وما يدل على أهمية القضية لدى شكيب أرسلان نجده قد وجه خطاب شديد اللهجة للمسلمين ذكر فيه أنهم يريدون أن يستقلوا و أن يرفعوا كل اعتداء على دينهم لكن بدون بذل شيء ، بالاتكال على الله وزعمهم أن الأمم المتدينة تفرض الحرية و العدالة إلا أن هذا غير صحيح ، فالله قد وعد المسلمين بالنصر ، لكن بشروط معلومة ، وهذه الدول تفرض العدالة فيما بينها فقط فعلى المسلمين أن يستفيقوا و يقوموا بتشكيل جمعيات لجان ، وأن تكون لهم علاقات واسعة مع العالم[2].

ويذكر شكيب أنه قرر في سويسرا مع **الحاج أمين الحسيني** مفتي القدس عقد مؤتمر إسلامي من أجل التعريف بالقضية الفلسطينية و قضايا إسلامية كثيرة في غاية الخطورة ومن جملتها **القضية البربرية** ، وقد خضر هذا المؤتمر الذي انعقد في القدس في **7 ديسمبر 1931** ، نائب عن مراكش (**المغرب**) و حضره أيضا **مكي الناصري**[3]، صاحب جريدة (**الوحدة المغربية**) ، وقد شرح هذا الأخير القضية المتعلقة بالظهير البربري بحذافيرها و تم تسليم نسخة من القرار إلى حكومة الفرنسية و لكن يقول أرسلان إن هذه الحكومة لم تعطيه أي اهتمام[4]، أما فيما يخص قضية تنصير البربر و الجهود التي كان يبذلها القساوسة و الرهبان في الدعاية النصرانية حيث يقول شكيب أن الحكومة الفرنسية قد سهلت مهمة القساوسة و الرهبان للاتصال بالقبائل حتى ينصروها بمنع دخول الفقهاء بين البربر حتى يخلو الجو للمبشرين و أخذ الأمير يحذر البربر من خطر هؤلاء المبشرين على وجود الدين الإسلامي[5].

---

(1) شكيب أرسلان ، **لماذا تأخر المسلمون و تقدم غيرهم ؟** ، المصدر السابق ، ص ص : 61 – 63 .

(2) أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940** ، ج1 ، المصدر السابق ، ص : 95 .

(3) مكي الناصري (1906 – 1994) : من مواليد مدينة الرباط و أحد علماء المغرب ، تلقى تعليمه الإبتدائي و الثانوي بمسقط رأسه بالرباط وتحصل على شهادات عليا من جامعة القاهرة ، وكان من مؤسسي كتلة العمل الوطني وتم نفيه إلى غينيا الاستوائية ، عين وزيرا للأوقاف ، توفي 1994 ، **ينظر** : **معلمة المغرب** ، ج22 ، الجمعية المغربية للتأليف و الترجمة و النشر ، مطابع سلا ، المغرب ، 2005 ، ص : 7396 .

(4) شكيب أرسلان ، **عروة الاتحاد في سبيل الجهاد** ، المصدر السابق ، ص : 161 .

(5) الحسن بوعياد ، **الحركة الوطنية و الظهير البربري** ، المصدر السابق ، ص ص : 298 – 300 .

هـذا وقد اعتبر الفرنسيون الأمير هو المحرك الـوحيد لقضية الظـهير وهـو ما جعلهم يـرتكبون جرائم عديدة ضد المؤيدين لأفكاره ، بحيث قتلوا في مكناسة 35 مسلما و جرحوا 60 من أجل مظاهرة غير مسلحة[1] ، وقد دعى شكيب أرسلان إلى استخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية للبضائع الفرنسية في بلاد العرب و المسلمين كافة فهو سلاح فعال يؤدي إلى قتل تجارة فرنسا و تنقص عائداتها التجارية ، حيث ذكر أن سلاح المقاطعة يعد وسيلة من الوسائل المهمة للتخلص من حكم الأجنبي فيقول بعد حديثه عن سلاح الاحتجاج " **و السلاح الذي أمضى منه هو سلاح المقاطعة في الأخذ و العطاء حتى لا يبقى معاملة لمسلم مع فرنسي ما دام الظهير البربري غير ملغى** "[2].

و الحق لقد اعتبر الكثير من رواد ورموز الحركة الوطنية المغربية أن سبب نجاح الحملة المنظمة ضد الظهير البربري يعود إلى تأثير الأمير شكيب حيث عملوا بإرشاداته و توجيهاته و كان له تأثير في الخارج حيث كان ينشر بدون انقطاع في الصحف العربية[3]، كما عبر الأمير في مجلته (**الأمة العربية**) أنه كان من بين أعظم المشجعين للمغاربة على مقاومة الظهير البربري الرامي إلى تنصير البربر[4].

في نهاية يمكننا القول أن قضية الظهير البربري في المغرب الأقصى قد أظهرت بجلاء مدى الارتباط الوثيق بين المشرق العربي و المغرب العربي عموما و بين مصر و المغرب الأقصى على وجه التحديد حين أظهرت موجة الاحتجاجات التعاطف الكبير الذي أبداه المشارقة و المغاربة تجاه ما يعانيه إخوانهم في المغرب الأقصى من همجية وطغيان المستعمر الفرنسي .

---

(1) شكيب أرسلان ، **لماذا تأخر المسلمون و تقدم غيرهم ؟** ، المصدر السابق ، ص : 65 .

(2) أحمد الشرباطي ، **شكيب أرسلان : داعية العروبة و الإسلام** ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة و النشر ، القاهرة – مصر ، 1963 ، ص : 126 .

(3) محمد بن عزوز الحكيم ، **وثائق سرية حول زيارة الأمير شكيب أرسلان للمغرب** ، مؤسسة عبد الخالق الطريس للثقافة و الفكر ، تطوان – المغرب الأقصى ، 1980 ، ص : 15 .

(4) شكيب أرسلان ، **عروة الاتحاد فى سبيل الجهاد** ، المصدر السابق ، ص : 160 .

خـــاتـــمـــة

من خلال ما تم عرضه و مناقشته في هذا الموضوع المهم من تاريخ المغرب الأقصى المعاصر، يمكن أستخلص مجموعة من النتائج لعل أبرزها ما يأتي:

بعد فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى في 30 مارس 1912 م (معاهدة فاس) ، عينت السلطات الاستعمارية مباشرة الجنرال ليوطي كمقيم عام ، و الذي استغل الأوضاع العامة التي كان يعيشها المغرب الأقصى من ضعف سياسي و تقهقر اجتماعي و ذلك لضرب وحدة الشعب و تحطيم مقوماته الأساسية و هو محاربة الدين الإسلامي بدعم المبشرين لنشر المسيحية و ذلك بالاعتماد على أسلوب الترغيب و الترهيب .

- كما كان لثورة الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي بداية لمرحلة جديدة في تاريخ المغرب الأقصى و تبلورت أكثر بصدور الظهير البربري (16 ماي 1930 م) .
- وقد اتبعت فرنسا السياسة البربرية في المغرب بهدف إحداث انقسام في وسط الشعب المغربي على أساس اثني مزعوم (بربر – عرب) بغرض تسهيل عملية سيطرتها الاستعمارية على المغرب ، حيث استهدفت كسب فئة لإعادتهم لتراثهم القديم و عاداتهم التي كانوا عليها قبل الإسلام ، حيث قامت بإدخال الثقافة الفرنسية إلى المجتمع المغربي من خلال فرض نظم معينة للحكم و التعليم ....
- الإدعاء بأن البربر قد ظلموا من قبل إخوانهم العرب المسلمين في المغرب و أن فرنسا قد جاءت لإنصافهم من هذا الظلم ، حيث أكدت أن أصل البربر ليس عربيا و أنهم خضعوا ظلما لسيادة العرب و أن على البربر أن يدركوا هذا الموضوع للتخلص من هذه السيطرة ، وأما فيما يخص التعليم فاللغة العربية هي الأخرى لم تسلم من عمليات الهدم فقد حاولت إدارة الحماية محوها من المجتمع المغربي بخلق منافس لها و هي اللهجة البربرية في التعاملات المحلية ، كما أصدرت مجموعة من القوانين التي تقضي بإلزامية استخدام اللغة الفرنسية كلغة رسمية أولى في تحرير السندات و المعاملات .
- وما ساعد فرنسا على تطبيق سياستها البربرية في المغرب الأقصى هو طبيعة حكمها ، حيث جاء في بنود الاتفاقية بين الطرفين هو أن فرنسا تحكم البلاد و لكن بتوقيع من السلطان ، و هذا دفعها إلى إجباره لتوقيع الظهائر البربرية و ذلك لإعطائها صيغة شرعية و تسهيل تطبيقها في المناطق البربرية، فالسياسة البربرية هي مخطط من مخططات السياسة الاستعمارية الفرنسية والتي كانت تهدف من ورائها تشتيت المجتمع المغربي و القضاء على هويته الوطنية مخلفة آثار بقيت إلى يومنا هذا ، و يعود ذلك إلى تطبيق مبدأ " فرق تسد " الذي يقوم على تقسيم المجتمع المغربي إلى فئات اجتماعية متناحرة فيما بينها عرقيا

وثقافيا وحتى لغويا مركزا على العنصرين العرب و البربر ، بغية الوصول غلى هدفها و هو خلق الفرقة في الأوساط المغربية لضمان استمرارية وجود سيادتها بالمنطقة .

- وتطبيقا لهذه السياسة البربرية قامت الإقامة الفرنسية العامة باستصدار مجموعة من الظهائر أهمها ظهير 1914 – 1919 – 1922 م و الذي كان أخطرهم ظهير 1930 م ، رغم أن ظهير 1914 م يعتبر بداية لتأسيس أفكار السياسة البربرية ، حيث اعترف السلطان بوجود قبائل بربرية خارجة عن الدين الإسلامي ، و قد كان للمعمرين الفرنسيين في الجزائر دورا كبيرا في إرساء السياسة البربرية من خلال دراساتهم و أبحاثهم و التي أفادوا و أناروا بها طريق ليوطي لتنفيذ مخططه الجهنمي و المتمثل في إصدار الظهير البربري 16 ماي 1930 م .
- ارتباط مرسوم 16 ماي 1930 م بشخصية سان لوسيان المقيم الفرنسي العام الذي حاول من خلاله تمديد الوجود الفرنسي بالمنطقة ، حيث جاء في بنوده إلغاء المحاكم الإسلامية و استبدالها بالمحاكم العرفية و تعويض الأحكام الإسلامية بالأعراف و العادات و التقاليد البربرية .
- لقد كان الظهير البربري سببا في ظهور الحركة الوطنية المغربية حيث تبلور الوعي السياسي عندها و أرادت أن تدافع عن مقوماتها و هويتها ، كما أنها برزت نتيجة تقهقر و ضعف المقاومة المسلحة من جهة أخرى ، ولذلك فإن الحركة الحرة الوطنية السياسية لم تضع فجأة بل استهلت درسها من المقاومة الريفية بالخصوص .
- كنتيجة مباشرة لردود الفعل على الظهير البربري أسس رواد الحركة الوطنية المغربية كتلة العمل الوطني التي ضمت أشخاص ينحدرون من منطقتي الحماية الفرنسية والأسبانية ، وهذا تأكيدا على تضامن و قوة ونضال الوطنيين من أجل خروج بلادهم من المأزق الذي وضعهم فيه سلطة الحماية و لكن اختلاف الأفكار والإيديولوجيات جعلتهم ينقسمون ، و بالتالي يكون علال الفاسي الحزب الوطني الذي تحول فيما بعد إلى حزب الإستقلال و الحركة القومية بقيادة حسن الوزاني ، والذي تحول فيما بعد إلى حزب الشورى و الاستقلال ،إلا أنه ورغم كل الظروف و العقبات التي مروا بها لم يمنعهم ذلك من التصدي لقوات العدو .
- ولقد مرت الحركة الوطنية المغربية أثناء فترة الاحتلال بعدة مراحل اختلفت فيها كل مرحلة من هذه المراحل عن سابقتها بجملة من العوامل و يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الأسس الفكرية و المرجعية الإيديولوجية التي تميزت بها و كان لها فيها بعض نتائج إيجابية .

- تعرفنا على التغيرات التي طرأت على الحركة الوطنية بعدما كانت تطالب بمجموعة من الإصلاحات إلى المطالبة بالاستقلال التام (**علال الفاسي و محمد حسن الوزاني**) ، وقد أدى ذلك إلى عرقلة نظام الحماية و سياستها في مختلف التراب المغربي حتى و لو لفترة مؤقتة ، حيث لعب السلطان محمد الخامس و علال الفاسي دورا مهما في المطالبة بالاستقلال على الرغم من السياسة القمعية التي اتبعتها سلطات الحماية (النفي و الاعتقال ، حل الأحزاب ....) ، ولقد اعتمدت الحركة الوطنية المغربية على مجموعة من الوسائل منها الصحف **كجريدة المغرب** ، **عمل الشعب** ... و التي استطاعت من خلالها التعريف بقضية المغرب و التنديد و الاستنكار بالسياسة القمعية التي سلطها الاستعمار الفرنسي فظلت تناضل بكل الوسائل للحصول على الحرية .
- و نتيجة لكل ذلك فقد انتصرت المقاومة السياسية بفضل جهود السياسيين الذين ناضلوا بالكلمة و القلم و أوصلوا صوت الحركة الوطنية في الداخل إلى العالم الخارجي .
- كما رأينا أن الشعب المغربي بكل مكوناته و فعالياته الوطنية الاجتماعية و السياسية لم يرضخ لواقع الاحتلال ولم يستسلم للمخطط الاستعماري (**الظهير البربري**) ، بل قاوم بثبات وعزم و آمن بخيار المقاومة كمبدأ تبناه من منطلق وطني و قومي و إنساني ، وقامت المقاومة الوطنية من وحي هذه المقاومة الراسخ ، حيث اعتبروا أن هذا الظهير ما هو **إلا طعن في وحدة المسلمين و محاولة النيل من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف** ، أما موقف المعنيين بهذا الظهير وهم البربر فإنهم رفضوا و قاطعوا هذه السياسة حتى أن الكثير من قبائلهم كانت لا تخضع لهم ، وترفض تنفيذ ما ورد فيها و كانت تعتبر القضاء الإسلامي و التعليم و الإصلاح لها ولا يمكنها التخلي عنه و العودة إلى عادات الجاهلية و العادات التي كان الإسلام يرفضها و تتنافى مع قيم و عادات المجتمع العربي في المغرب الأقصى .
- أما بالنسبة للسلطة الحاكمة في المغرب الأقصى فإنها كانت مترددة بين القبول و الرفض حيث كان موقف السلطان محمد الخامس مؤيدا لإصدار الظهير في بداية الأمر ، لكن موقفه هذا تغير عندما لا حظ المعارضة الشعبية المتمثلة في رفض علماء الدين و المثقفين ، وعامة الشعب لهذه السياسة فقد قام بمساندة هذه المعارضة من خلال تقديم الاحتجاج ضد هذا الظهير من أجل أن تتراجع فرنسا عن سياستها هذه ، كما أوضح هذا الظهير بصورة لا تقبل على عمالة رئيس الوزراء محمد المقري الذي كان مؤيدا و نصيرا لكل ما عملته فرنسا في تطبيق سياستها البربرية و بقي على تأييده كل ما تقوم به فرنسا رغم المعارضة الشعبية ، ولهذا فقد أظهر هذا الظهير ضعف السلطة القائمة في المغرب الأقصى وخصوصا

السلطان محمد بن يوسف الذي كان أداة ضعيفة لتنفيذ السياسة الفرنسية رغم أن هذه السياسة كانت تضر بمصلحة البلاد ووحدتها .

- أما بالنسبة للصحافة المغربية فبصورة عامة كانت تدافع عن الهوية المغربية و تهاجم السياسة الفرنسية البربرية و لكنها كانت تتعرض للتوقيف من طرف سلطات الحماية ، والتي كانت ترى فيها بمثابة الطريق الذي ينير أعين الشعب المغربي .
- كما اتخذت المعارضة العربية ضد إصدار الظهير البربري أشكالا شتى تراوحت بين الكتابة في الصحف و إرسال البرقيات للسلطة الفرنسية و سلطات البلدان العربية الإسلامية و عصبة الأمم و بين عقد الاجتماعات ، و الندوات العامة لعموم الناس وتوضيح مخاطر هذه السياسة ، كما اتخذه التجار شكلا لمعارضة فرنسا تمثلت في مقاطعة البضائع الفرنسية وعدم التعامل معها حتى تعدل عن سياستها في المغرب الأقصى ، و لأنهم رأوا فيه أسلوب من أساليب الاستعمار البشعة التي يريد المستعمر نشرها و السيطرة على إمكانيات البلاد و إخضاعها لسيطرتهم مباشرة .
- و لابد من التأكيد على نقطة في غاية الأهمية و هي أن الموقف الرسمي للحكومات العربية كان موقف المتفرج لما يجري و لم تظهر علامة احتجاج من أي حكومة عربية على عكس الموقف الشعبي لأبناء تلك البلدان الذين كانوا يطالبون حكوماتهم باتخاذ موقف مساند لإخوانهم في المغرب الأقصى ، ولكن لا جدوى من ذلك .
- وفي الأخير و بعد أن توسعت الاحتجاجات إلى العالم العربي الإسلامي و بعد هذه الضجة العظمى و الاحتجاجات المتوالية و التضامن العالمي الإسلامي قررت السلطات الاستعمارية إلغاء **الفصل السادس** من **ظهير البربري 16 ماي 1930 م** ، حيث اعتبر **عبد اللطيف الصبيحي** ذلك نصرا أو خطوة في محو السياسة البربرية ، وبقوا مصرين على إلغاء جميع فصول الظهير الذي بقي العمل به جاريا بجميع فصوله ما عدا الفصل السادس ، حتى أعلن عن استقلال المغرب سنة 1956 م .
- كما تعرفنا على شخصية عربية فعالة في ذلك الوقت و التي كان لها وزن سياسي و إعلامي و دبلوماسي كبير ، ألا وهو شكيب أرسلان الذي كان موقفه إيجابي اتجاه القضية المغربية و بالتحديد إزاء الظهير البربري فقد كان أول المساندين للحركة الوطنية المغربية في مواجهة السياسة البربرية .

ويمكن القول أن هذا الصدى القوي للظهير البربري إنما يدل على خطورته من جهة على الإسلام و المسلمين و أكبر دليل على التفاف المسلمين ببعضهم البعض من جهة أخرى ووقوفهم كرجل واحد و التآزر فيما بينهم للقضاء على هذا الخطر الذي يهددهم .

الملاحق

ملحق رقم (01)

خريطة توضح التقسيم الإداري في عهد الحماية الفرنسية 1912 م[1].

[1] **تاريخ المغرب تحيين و تركيب** ، المرجع السابق ، ص : 548 .

ملحق رقم (02)

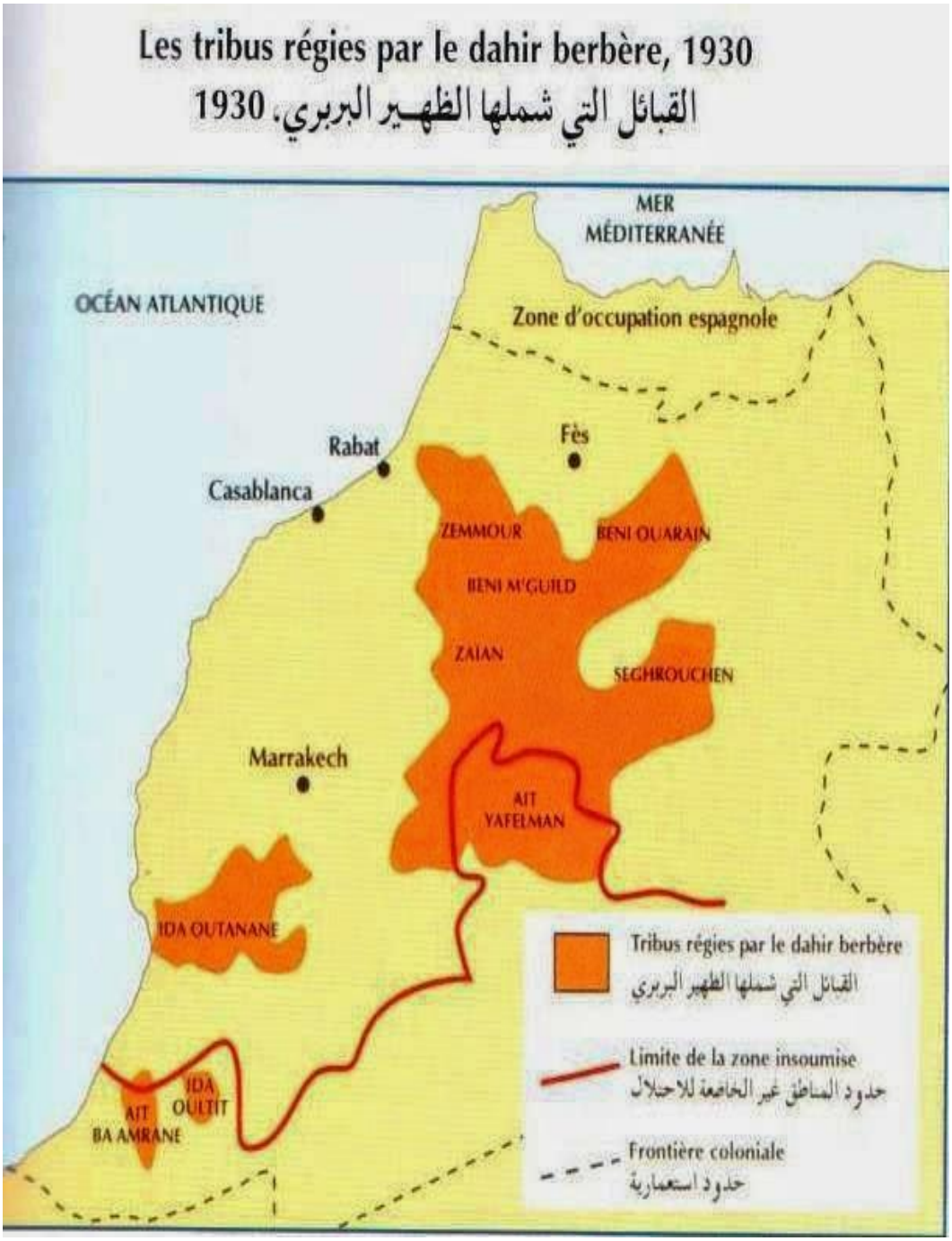

خريطة توضح القبائل التي شملها الظهير البربري 1930 م[1].

[1] http://www.startimes.com/f.aspx?t=6848245

ملحق رقم (03)

الحمد لله وحده

ظهير شريف في شأن ما يتعلق بامور القبايل البربرية بالايالة الشريفة

يعلم من كتابنا هذا اسماه الله واعز امره انه لما كانت القبايل البربرية تتهارع للدخول في طاعة جنابنا الشريف بسبب انتشار الامن فيهم وكانت لهم عوايد خصوصية يجرون عليها اعمالهم من قديم ويصعب عليهم الخروج عنها وكان غرض جنابنا الشريف السعي فيما يسود به الامن ويعم به الصلاح والاطمئنان في رعيتنا السعيدة اقتضى نظرنا السديد اقرارهم على عوايدهم وتسليم ما يجرونه عليها من اعمالهم ومن اجله اصدرنا امرنا الكريم بما يأتي

الفصل الاول

ان القبايل البربرية الموجودة بايالتنا الشريفة تبقى شئونها جارية على مقتضى قوانينها وعوايدها الخصوصية تحت مراقبة ولاة الحكومة

الفصل الثاني

تصدر قرارات من الصدر الاعظم بعد الموافقة مع الكاتب العام لدى الدولة الشريفة في تعيين القبايل المتبعة للعوايد البربرية كما يقع تعيين ما ينطبق على تلك القبايل والقوانين والضوابط الصادرة بها والسلام

وحرر برباط الفتح في ٢٠ شوال عام ١٣٣٢ الموافق ١٢ سبتمبر سنة ١٩١٤

محمد بن محمد الجباص

اطلع عليه المقيم العام واذن بنشره

رباط في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٤

ليوطي

نص ظهير 15 سبتمبر 1914 م [1].

[1] **الجريدة الرسمية** ، ع 73 ، السنة : 2 ، الرباط ، المغرب الأقصى ، 18 سبتمبر 1914 ، ص : 704 .

ملحق رقم (04)

الحمد لله وحده

ظهير شريف

في جعل ضابط لتفويت العقارات التي يفوتها الاهليون من القبايل ذات العوايد البربرية التي ليس فيها محكمة لاجراء العمل بالشرع المطاع وذلك للمشترين الاجنبيين عن تلك القبايل

يعلم من كتابنا هذا اسماه الله واعز امره انه حيث كان تفويت العقارات في القبايل البربرية المرخص فيها باجراء هذا التفويت قد يوشر فيه حتى اليوم بين الاهليين وبين المشترين الاجنبيين من القبايل المشار اليها بمقتضى العرف وكان من المهم نظراً للنفع العام المحافظة على تلك العوايد المحلية والتقليدية بتكميلها بضابط التسجيل وذلك الى ان يصدر امر جديد بهذا الشأن اصدرنا امرنا الشريف بما يأتي

الفصل الاول — لا يجوز للاهليين من القبايل الثابت انها ذات عوايد بربرية ان يفوتوا لاجنبيين عن تلك القبايل الا عقارات كائنة على ملكهم

وما دام العقار المملوك على الشياع فلا يسوغ لاحد من الشركاء فيه ان يتخلى عن حقوقه المشاعة لاشخاص اجانب

الفصل الثاني — لا يعد صحيحاً تفويت اي عقار كان لاجنبي ما لم تراع فيه الشروط المبينة بالفصول الاتية

الفصل الثالث — ان الجماعة الكائنة بترابها الاملاك تباشر عندما يعلمها الفريقان بالامر رأساً باجراء الاعلانات المألوفة في الاسواق المحلية وتتوجه الى عين الارض وتبحث عن نوع العقار وجدوده وحالة مالكه العازم على بيعه ويتحتم على رئيس الجماعة ان يعلم حكومة المراقبة المحلية بطلب الفريقين وبالتاريخ والساعة الذين نشرت فيهما الاعلانات والمحل الذي علقت فيه وبانتقال الجماعة الى عين العقار وعلى الحكومة المذكورة ان تعلم حالا بما ذكر محافظ الاملاك العقارية

نص ظهير 15 جوان 1922 م[1].

[1] **الجريدة الرسمية** ، ع 478 ، السنة : 8 ، الرباط ، المغرب الأقصى ، 28 جوان 1922 ، ص : 758 .

ملحق رقم (04 مكمل)

الفصل الرابع — يحضر الفريقان والجماعة في اليوم المعين للبيع قدام محافظ الاملاك العقارية او لدى نايبه ويعلم حينئذ رئيس الجماعة بنتائج البحث الذي اجرته جماعته

واذا كان الفريقان لم يزالا مصممين على البيع فيتبادلان حالا تراضيهما بذلك هذا وان اتفاقهما على ما ذكر ونتائج البحث الذي اجرته الجماعة مهما كانت تلك النتائج تدون في تقرير يحرره المحافظ المذكور في كناش اصلي موضوع عليه اعداد ومعلم عليه من طرف رئيس المحكمة الابتدائية ولا تسلم اي نسخة كانت من ذلك التقرير ويستلم المحافظ بالوقت نفسه المطلب المتعلق بتسجيل الملك والذي يجب على المشتري ان يودعه نيابة عن البايع

الفصل الخامس — يحرر الرسم العقاري باسم البايع ويقيد فيه البيع

ويقيد ايضاً في الرسم المذكور انه يبقى للبايع القيام في طلب فسخ البيع بمقتضى الفصل 170 من الظهير الشريف المؤرخ بثامن عشر رجب عام 1333 الموافق لثاني يونيو سنة 1915 الصادر بتعيين القانون الجاري على العقارات المسجلة هذا ما لم يثبت المشتري انه دفع الثمن المتفق عليه بتمامه

وزيادة على ذلك فلا تسلم نسخة من الرسم المشار اليه للمشتري الا اذا اثبت انه قد دفع الثمن كله او دفع القسم من الثمن الواجب اداؤه يوم تسجيل العقار بموجب اتفاق الفريقين

الفصل السادس — اذا رفض التسجيل بجملته فيعود حينئذ الفريقان الى حالتهما التي كانا عليها قبل اثبات تراضيهما طبق الشروط المبينة سابقا بالفصل الرابع

وان لم يقبل الا تسجيل بعض العقار او قبل بشرط ان يقيد في رسم البيع لجانب الغير التزامات لم يتبين حين البيع انهما للمشتري فيمكن حينئذ لهذا ان يطلب تنقيص الثمن وللبايع عندئذ الخيار اما ان يرضى بذلك او يعد البيع ملغى ويسترد عقاره بشرط ان يرجع عندئذ للشاري الثمن اذا اقتضى الحال وزيادة عنه صوائر التسجيل وكذلك اجور البيع القانونية .

اما اذا كانت قيمة العقار المقدرة يوم عقد البيع تقل عن نصف ثمنه المتفق عليه وذلك بسبب ترك اقسام منه بدون تسجيل او تقييد بعض التزامات لم يظهر عن البيع فيمكن حينئذ للمشتري ان يطلب فسخ البيع واسترجاع الثمن اذا اقتضى الحال وكذلك صوائر التسجيل واجور العقد القانونية وان فسخ البيع في الحالات المبينة بالفقرتين السابقتين يبلغه رسمياً الفريق الطالب التسجيل الى المحافظ ليجري بشأنه المتعين في تحرير الرسم

واذا طلب فسخ البيع لدى المحكمة فيتحتم على الطالب ان يعلم المحافظ بذلك حالما يودع مطلبه المتعلق بفسخ النازلة

الفصل السابع — يمنع الشاري من ان يحوز العقار فوراً قبل تسجيله ولو كان قد دفع ثمنه غير انه اذا اعطت الجماعة رأياً موافقاً في البيع ولم تقع ادنى معارضة على التسجيل في الاجال المبينة بالظهير الشريف المتعلق بالعقار فيمكن ان تقع الحيازة عند انقضاء الاجال المذكورة. هذا وان البايع والاشخاص المنتقلة اليهم حقوقه وكذلك الجماعة وكل معارض للتسجيل يمكنهم ان يطلبوا اخراج الشاري من العقار وكل من يشغله بالنيابة عنه اذا خالف المقتضيات السابقة

الفصل الثامن — ان جميع التغييرات التي يجريها الفريقان على اتفاقهما الاول حتى يوم تسليم الرسم العقاري يقيدها المحافظ بالكناش الاصلي المشار آليه بالفصل الرابع

الفصل التاسع — يخير الاجانب الذين اشتروا قبل صدور هذا الظهير الشريف عقارات كائنة ببلاد اهلها ذات عوايد بربرية ان يطلبوا تسجيلها . وعلى كل الاحوال فيجب عليهم باجل اقصى مدته ستة اشهر ان يصرحوا لمحافظ الاملاك العقارية الذي له النظر بالعقارات التي اشتروها مع تقديم جميع المستندات

نص ظهير 15 جوان 1922 م (تابع)[1].

[1] **الجريدة الرسمية** ، ع 478 ، المصدر السابق ، ص : 759 .

ملحق رقم (04 مكمل)

اللازمة ليتمكن من تعيين تاريخ ثابت لها .وتقيد تلك التصريحات بالكناش الاصلي مع جميع الافادات والايضاحات اللازمة

الفصل العاشر — سيعين وزيرنا الصدر الاعظم مقدار الادآءآت الواجب قبضها لجعل التقرير المتعلق بالبيع ولكل الرسوم التابعة لذلك

الفصل الحادي عشر — لا ينطبق ظهيرنا الشريف هذا الا على القبايل التي يقرر وزيرنا الصدر الاعظم بانها ذات عوايد بربرية عملا بظهيرنا الشريف المؤرخ بعشري شوال عام 1333 الموافق لحادي عشر شتنبر سنة 1914 المتعلق بتدبير القبايل البربرية الكاينة بمنطقة الامن والسكينة بمملكتنا السعيدة والسلام

وحرر برباط الفتح في تاسع عشر شوال عام 1340 الموافق لخامس عشر يونيو سنة 1922

قد سجل هذا الظهير الشريف في انوزارة الكبرى بتاريخ شوال عامه الموافق يونيو محمد المقري

اطلع عليه واذن بنشره

الرباط في ثالث وعشري يونيو سنة 1922

مشير فرنسا ، القوميسر ، المقيم العام : ليوطي

نص ظهير 15 جوان 1922 م (تابع)[1].

[1] **الجريدة الرسمية** ، ع 478 ، المصدر السابق ، ص : 760 .

ملحق رقم (05)

ظهير لوسيان سان

Préambule

Louange à Dieu !

Que l'on sache par la présente, - que Dieu en élève et en fortifie la teneur, - que notre Majesté chérifienne, **Considérant que le dahir de notre Auguste père, S.M. le Sultan Moulay, Youssef, en date du 11 septembre 1914** a prescrit dans l'intérêt du bien de nos sujets et de la tranquilité de l'Etat, de respecter le statut coutumier des tribus berbères pacifiées, que dans ce même but le **dahir du 15 mai 1922** a institué des règles spéciales en ce qui concerne les aliénations immobilières qui seraient consenties à des étrangers dans les tribus de coutume berbère non pourvues de Mahakmas pour l'application du Chrâa ; que de nombreuses tribus ont été depuis lors régulièrement classées parmi celles dont le statut coutumier doit être respecté, qu'il devient opportun de préciser aujourd'hui les conditions particulières dans lesquelles la justice sera rendue dans les mêmes tribus :

نص الظهير البربري 16 ماي 1930م بالفرنسية[1].

[1] محمد مكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، المصدر السابق ، ص : 105 .

ملحق رقم (05 مكمل)

marocains qui serait da la **compétence des caids dans les autres parties de l'Empire** est de la compétence **des chefs de tribus.**

Pour les autres infractions, la compétence et la répression sont réglées par les articles IV et VI du présent dahir.

Art. 2 . - Sous réserve des règles de compétences **qui régissent les tribunaux français de notre Empire.** les actions civiles ou commerciales, mobilières ou immobilières, sont jugées **en premier ou dernier ressort** suivant **le taux qui sera fixé par arrêté viziriel,** par les **juridictions spéciales** appelées tribunaux coutumiers ; ces tribunaux sont également compétents en toute matière du statut personnel et successoral. **Ils appliquent en tous cas la coutume locale.**

Art. 3. - L'appel des jugements rendus par les tribunaux coutumiers dans les cas **où il sera recevable** est porté devant les juridictions appelées tribunaux d'appel coutumiers.

Art. 4. - En matière pénale, les tribunaux d'appel sont également comptétents en premier et dernier ressort pour la répression des infractions prévues à l'alinéa 2 de l'article I ci-dessus et en outre de toutes infractions commises par des membres des tribunaux coutumiers dont la compétence normale est attribuée au chef de la tribu.

Art. 5. - **Auprès de chaque tribunal coutumier** de première instance ou d'appel est **placé un commissaire du gouvernement délégué par l'autorité régionale de contrôle de laquelle** il dépend. Près de chacune de ces juridictions est également - **placé un secrétaire-greffier,** lequel **remplit** en outre **la fonction de notaire.**

Art. 6. - Les **juridictions** françaises statuant en **matière pénale suivant les règles qui leur sont propres** sont compétentes pour la répression des **crimes** commis en pays berbère quelle que soit la condition de l'auteur du crime.

Art. 7. - Les **actions immobilières auquelles** seraient parties soit comme **demandeur soit comme défendeur** des ressortissants des juridictions françaises sont de la compétence de ces juridictions.

Art. 8. - Toutes les règles d'organisation, de composition et de fonctionnement des tribunaux coutumiers seront **fixées par arrêtés viziriels successifs,** selon les cas et suivant les besoins.

Fait à Rabat le 17 Hija 1348 (16 mai 1930).

Vu pour promulgation et mise à exécution. Rabat, le 23 mai 1930,
Le Commissaire résident général, Signé : Lucien Saint.

نص الظهير البربري 16 ماي 1930م بالفرنسية(تابع)[1].

[1] محمد مكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، المصدر السابق ، ص ص : 106 – 107 .

ملحق رقم (06)

مشروع ظهير ريبو

Préambule

Considérant que notre dahir du 11 septembre 1914 (20 chaoual 1332) a prescrit, **dans l'intérêt du bien de nos sujets et de la tranquilité de l'Etat,** de respecter le statut coutumier des **tribus berbères pacifiées,** que, dans le même but, notre dahir du 15 juin 1922 (19 chaoual 1340) a institué des règles spéciales en ce qui concerne les aliénations immobilières qui seraient consenties à des étrangers dans les tribus de coutume berbère non pourvues de mahkama pour l'application du chrâa ; que de nombreuses tribus ont été depuis lors **régulièrement classées** par notre grand vizir parmi celles dont **le statut coutumier doit être respecté** ; qu'il devient opportun de préciser aujourd'hui les conditions particulières dans lesquelles la justice sera désormais rendue dans les mêmes tribus.

A décidé ce qui suit :

Article premier. - dans les tribus de notre Empire reconnues comme étant de coutume berbère, la répression de toutes les infractions commises par des sujets marocains, sera de la compétence des djemâas judiciaires.

Art. 2. - Sous réserve des règles de compétence posées par l'article 5 du présent dahir, les litiges civils mobiliers ou immobiliers et les litiges commerciaux dans lesquels un indigène de coutume berbère est défendeur seront jugés en premier ressort par des juridictions spéciales appelés «tribunaux coutumiers».

نص مشروع ظهير ريبو[1].

[1] محمد مكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، المصدر السابق ، ص : 107 .

ملحق رقم (06 مكمل)

Ces tribunaux seront également compétents en toute matière de staut personnel ou successoral. Ils appliqueront la coutume berbère. Leurs décisions seront sans appel jusqu'à mille cinq cents francs.

En matière pénale ils connaîtront des délits n'entraînant pas une peine supérieure à un an de prison et mille francs d'amende.

Leurs décisions seront sans appel jusqu'à trois mois de prison et trois cents francs d'amende.

Art. 3. - L'appel des jugements rendus par les tribunaux coutumiers sera porté devant les juridictions appelées «tribunaux d'appel coutumiers», sous la présidence d'un magistrat français. Les tribunaux d'appel seront également compétents au pénal pour la répression des infractions qui étaient précédemment du ressort du Haut Tribunal chérifien, à charge d'appel devant la cour de Rabat.

Art. 4. - Délégation législative, permanente et générale est laissée à notre grand vizir pour édicter toutes mesures ayant pour objet de fixer les règles d'organisation des tribunaux coutumiers. Tant de première instance que d'appel, nommer leurs membres, arrêter la procédure, établir les actes judiciaires, tarifer les frais de justice, déterminer les tribus auquelles s'appliquera progressivement le régime institué par le présent dahir et d'une manière générale rendre toutes mesures utiles pour l'application des dispositions qui précèdent.

Art. 5. - La compétence des tribunaux français de notre Empire telle qu'elle est déterminée par nos dahirs chérifiens, s'étendra en pays de coutume, à tous litiges immobiliers auquels seraient parties des ressortissants à ces tribunaux.

Fait à .....

نص مشروع ظهير ريبو(تابع)[1].

[1] محمد مكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، المصدر السابق ، ص : 108 .

ملحق رقم (07)

النص العربي لظهير 16 ماي 1930،
الصادر على عهد المقيم العام لوسيان سان
في الجريدة الرسمية ـــ الطبعة العربية ـــ العدد 919

الحمد لله وحده

ظهير شريف

يصبح بموجبه قانونيا مطابقا للأصول المرعية سير شؤون العدلية الحالي في القبائل ذات العوائد البربرية، «التي لا توجد فيها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية».

يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره أنه حيث أن والدنا المقدس بالله السلطان مولاي يوسف قد أصدر ظهيرا شريفا مؤرخا في 20 شوال عام 1332 الموافق 11 شتنبر سنة 1914 يامر فيه باحترام ومراعاة النظام العرفي الجاري العمل به في القبائل التي استتب الأمن فيها، وذلك حبا في مصلحة رعايانا، واطمئنان دولتنا الشريفة.

وحيث قد صدر للغرض نفسه ظهير شريف مؤرخ في 19 شوال عام 1340 الموافق 15 يونيو سنة 1922 بتأسيس قواعد خصوصية متعلقة بتفويت العقارات للأجانب، بالقبائل ذات العوائد البربرية، التي «لا توجد فيها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية».

وحيث أن قبائل عديدة قد أدرجت منذ ذلك الحين بطريقة قانونية من طرف وزيرنا الصدر الأعظم في عداد القبائل التي ينبغي احترام ومراعاة نظامها العرفي.

وحيث أنه أصبح الآن من المناسب تعيين الشروط الخصوصية التي ينبغي اتباعها في مباشرة العدلية والقضاء بين من ذكر، مع احترام العوائد المذكورة، أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي :

الفصل الأول

إن المخالفات التي يرتكبها المغربيون في القبائل ذات العوائد البربرية بإيالتنا الشريفة، والتي ينظر فيها القواد في بقية نواحي مملكتنا السعيدة، يقع زجرها هناك من طرف رؤساء القبائل.

وأما بقية المخالفات فينظر فيها ويقع زجرها، طبق ما هو مقرر في الفصلين الرابع والسادس من ظهيرنا الشريف هذا.

الفصل الثاني

إنه مع مراعاة القواعد المتعلقة باختصاصات المحاكم الفرنسوية بإيالتنا الشريفة فإن الدعاوي المدنية أو التجارية، والدعاوي المختصة بالعقارات أو المنقولات، تنظر فيها محاكم خصوصية تعرف (بالمحاكم العرفية) ابتدائيا أو نهائيا بحسب الحدود (المقدار) التي يجري تعيينها بقرار وزيري.

كما تنظر المحاكم المذكورة في جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية أو بأمور الارث، وتطبق في كل الأحوال العوائد المحلية.

الفصل الثالث

إن استئناف الأحكام الصادرة من طرف المحاكم العرفية يرفع أمام محاكم تعرف بالمحاكم العرفية الاستئنافية، وذلك في جميع الأحوال التي يكون فيها الاستئناف مقبولا.

نص الظهير البربري 16 ماي 1930م بالعربية[1].

[1] محمد مكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، المصدر السابق ، ص ص : 109 – 110 .

ملحق رقم (07 مكمل)

الفصل الرابع

إن المحاكم الاستئنافية المشار إليها تنظر أيضا في الأمور الجنائية ابتدائيا ونهائيا، بقضد زجر المخالفات المشار إليها في الفقرة الثانية من الفصل الأول أعلاه، وكذلك زجر جميع المخالفات التي يرتكبها أعضاء المحاكم العرفية التي يطوق باختصاصاتها الاعتيادية رئيس القبيلة.

الفصل الخامس

يجعل لدى كل محكمة عرفية ابتدائية أو استئنافية مندوب مخزني، مفوض من طرف حكومة المراقبة، بالناحية التي يرجع إليها، أمره ويجعل أيضا لدى كل واحدة من المحاكم المذكورة كاتب مسجل يكون مكلفا أيضا بوظيفة موثق.

الفصل السادس

إن المحاكم الفرنسوية التي تحكم في الأمور الجنائية حسب القواعد الخاصة بها، لها النظر في زجر الجنايات التي يقع ارتكابها في النواحي البربرية، مهما كانت حالة مرتكب الجناية.

ويجري العمل في هذه الأحوال بالظهير المؤرخ في 12 غشت سنة 1913 المتعلق بالمرافعات الجنائية.

الفصل السابع

إن الدعاوي المتعلقة بالعقارات إذا كان الطالب أو المطلوب فيها من الأشخاص الراجع أمرهم للمحاكم الفرنسوية فتكون من اختصاصات المحاكم الفرنسوية المذكورة.

الفصل الثامن

إن جميع القواعد المتعلقة بتنظيم المحاكم العرفية وتركيبها وسير أعمالها تعين بقرارات وزيرية متوالية تصدر بحسب الأحوال، ومهما تقتضيه المصلحة، والسلام.

وحرر بالرباط في 7 حجة عام 1348 الموافق 16 ماي سنة 1930 سجل هذا الظهير الشريف في الوزارة الكبرى بتاريخ 17 حجة عامه الموافق 16 مايو سنته.

محمد المقري

اطلع عليه وأذن بنشره

الرباط في 23 مايو سنة 1930

القومسير المقيم العام : لوسيان سان

نص الظهير البربري 16 ماي 1930م بالعربية(تابع)[1].

[1] محمد مكي الناصري ، **فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، المصدر السابق ، ص ص : 111 – 112 .

ملحق رقم (08)

PLAN
de
Réformes Marocaines
Comité d'Action Marocaine

مطالب الشعب المغربي
هذه المطالب حضرتها
«الكتلة العامة الوطنية
في المغرب الأقصى بالمشاركة
كل من يهمهم الأمر من سائر
الأوساط
وقد قدمتها باسم الشعب
المغربي مزوداً بثقته وفداه
الأمين الى حضرة صاحب
الجلالة مولانا الملك سيدي
محمد بن يوسف أيده الله ونصره
١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م

الوجه الأول من غلاف مطالب الشعب المغربي

الوطنيون الذين أمضوا «برنامج الإصلاحات المغربية» من اليسار إلى اليمين :
علال الفاسي
عمر عبد الجليل
محمد حسن الوزاني
عبد العزيز بن ادريس
أحمد الشرقاوي
محمد الديوري
أبو بكر القادري
محمد غازي
محمد اليزيدي
محمد المكي الناصري

واجهة دفتر مطالب الشعب و الوطنيون الممضون[1].

[1] أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1930 – 1940** ، ج1 ، المصدر السابق ، ص : 304 .

ملحق رقم (09)

الحمد لله وحده

المؤتمر الأول لكتلة العمل الوطني

حضرة الأخ الكريم ،

إن كتلة العمل الوطني التي مانفتئت تجاهد في سبيل القضية المغربية بكل ما أوتيته من قوة وما ملكته من جهد رأت من الواجب عليها نظرا للظروف الحاضرة أن تبدأ عقد مؤتمر يحضره ممثلو الجهات المغربية الذين يشتغلون بالعمل الوطني لتبادل الرأي وتقليب أوجه النظر ويكون ذلك فتحا جديدا في منهاج الحركة المغربية التي تخطو بها كل يوم الى الامام وقد أذاعت الدعوة للحضور في مؤتمرها الأول الذي قرر انعقاده بالرباط مساء يوم الاحد ٨ شعبان الحالي

حضر الاجتماع في الوقت المعين تسعون مندوبا من مختلف انحاء البلاد من الشرق الى الجنوب وانضم اليهم ممثلو المدونين وكان هاؤلاء المندوبون يمثلون سائر الطبقات الاجتماعية في المغرب من علماء وعدول وتجار وصناع وفلاحين وعملة وشيوخ وشبان وفي الساعة التاسعة وتصف افتتح المؤتمر اخونا علال الفاسي بخطاب رنان عرض فيه سياسة الكتلة طيلة المدة السالفة معرجا على بعض ما قامت به من اعمال وما وصلت اليه من نتائج وتكلم على انه لم يبق عذر للحكومة في تحجير المغاربة وحرمانهم من الحرية واشار الى السياسة التي تتبعها الكتلة في الموقف الحاضر واضعا ثقته في حكومة الواجهة الشعبية وممثلها امام جلالة السلطان وحكومته الشريفة . ثم اعطى الكلمة لأخينا محمد المزيدي فالقى على مسامع المؤتمرين نص التصريح الذي يحدد سياسة الكتلة وموقفها ازاء الظروف الحاضرة القائمة . وكان كل من الخطاب والتصريح يقاطع بالتصفيق الحاد والهتاف المتواصل . وبعد ذلك اعطى الكلمة لمن اراد ها من رجال الوفود المختلفة . فتكلم الاخوان الاساتذة . محمد ابن عبد الله من فاس . فمصطفى الشرياوي من البيضاء فالحاج احمد معنينو من سلا فسيد الله ابراهيم من مراكش . والجيلالي المزواري من مكناس . وكلهم ايدوا مواقف الكتلة وحبذوا الخطط المتبعة بعد القاء النظر لبعض الملاحظات القيمة وبعد ذلك اجاب اخونا علال الخطباء فشكرهم على حسن نيتهم وكرم عنصرهم واجاب على تلك الملاحظات بما اقنع الكل واطمأن له الجميع . ثم سرد على الحاضرين مشروع المطالب المعجلة التي تود الهداف بتنظيمها ريثما تساعد الحكومة على تكوين لجنة من الفرنسيين والمغاربة لدراسة مطالبنا العامة والبحث عن الاسلوب التدريجي الذي يجب ان تحقق على مقتضاه . وكان يلقي فقرة فقرة من المشروع ويعطي المناقشة فيها لمن يطلبها . وهنالك ظهرت حيوية المغاربة ونضوجهم شيبانا وشبوخا وهنالك ظهر استعدادهم للبحث والمناقشة وقدرتهم على ابداء الملاحظات القيمة والاقتراحات المفيدة فقد شارك الحاضرون جميعا في دراسة المشروع والاهتمام بمواده . وكانت بعض الفقرات المهمة تستغرق زمنا طويلا وفي مقدمتها الفقرة المتعلقة بالقرويين التي استمرت المناقشة فيها اكثر من ساعة واحدة مما يدل على اهتمام الشعب بجامعته الدينية الكبرى .

وبعد اتمام المناقشة واقرار الصيغة النهائية للمطالب المعجلة عرضت على الحاضرين تصور برقيات توجه لمولانا الملك نصره الله ولسعادة العلم ولحكومة الواجهة الشعبية . ثم عين الحاضرون الاخوين

وثيقة توضح مؤتمر كتلة العمل الوطني[1].

[1] أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1930 – 1940** ، ج1 ، المصدر السابق ، ص : 312 .

ملحق رقم (10)

الوثيقة الأصلية بتوقيع أصحابها[1].

[1] أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1930 – 1940** ، ج2 ، المصدر السابق ، ص : 177 .

ملحق رقم (11)

ميثاق ١١ يناير سنة ١٩٤٤

النص الرسمي

« إن حزب الاستقلال الذى يضم أعضاء الحزب الوطنى السابق وشخصيات حرة .

حيث إن الدولة المغربية تمتعت دائماً بحريتها وسيادتها الوطنية ، وحافظت على استقلالها طيلة ثلاثة عشر قرنا إلى أن فرض عليها نظام الحماية فى ظروف خاصة .

وحيث إن الغاية من هذا النظام والمبرر لوجوده هما إدخال الإصلاحات التى يحتاج إليها المغرب في ميادين الإدارة والعدلية والثقافة والاقتصاد والمالية والعسكرية دون أن يمس ذلك بسيادة الشعب المغربى التاريخية وعقود جلالة الملك

وحيث إن سلطات الحماية بدلت هذا النظام بنظام مبنى على الحكم المباشر والاستبداد لفائدة الجالية الفرنسية ، ومنها جيش الموظفين الذى لا يتوقف المغرب إلا على جزء يسير منه ، وإنها لم تحاول التوفيق بين مصالح مختلف العناصر فى البلاد .

وحيث إن الجالية الفرنسية توصلت بهذا النظام إلى الاستحواذ على مقاليد الحكم ، واحتكرت خيرات البلاد دون أصحابها .

وحيث إن هذا النظام حاول بشتى الوسائل تحطيم الوحدة المغربية ومنع المغاربة من المشاركة الفعلية فى تسيير شئون بلادهم ومنعهم من كل حرية خاصة أو عامة

وحيث إن الظروف التى يجتازها العالم هى غير الظروف التى أسست فيها الحماية

وحيث إن المغرب شارك مشاركة فعالة فى الحروب العالمية بجنب الحلفاء ، وقام رجاله أخيراً بأعمال أثارت إعجاب الجميع فى فرنسا وتونس وصقلية وكورسيكا

ميثاق 11 جانفي 1944م[1].

[1] علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، المصدر السابق ، 287 .

ملحق رقم (11 مكمل)

وإيطاليا ، وينتظر منهم مشاركة أوسع فى ميادين أخرى ، وبالأخص لمساعدة فرنسا على تحريرها .

وحيث إن الحلفاء الذين يهرقون دماءهم فى سبيل الحرية اعترفوا فى وثيقة الأطلسى بحق الشعوب فى حكم نفسها بنفسها ، وأعلنوا أخيراً فى مؤتمر طهران سخطهم على المذهب الذى بمقتضاه يزعم القوى حق الاستيلاء على الضعيف .

وحيث إن الحلفاء أظهروا فى شتى المناسبات عطفهم على الشعوب الإسلامية ومنحوا الاستقلال لشعوب غيرها ، منها من هو دون شعبنا فى ماضيه وفى حاضره

وحيث إن الأمة المغربية التى تكون وحدة متناسقة الأجزاء تشعر بما لها وما عليها من واجبات داخل البلاد وخارجها تحت رعاية ملكها المحبوب ، وتقدر حق قدرها الحريات الديموقراطية التى توافق فى جوهرها مبادئ ديننا الحنيف والتى كانت الأساس فى وضع نظام الحكم بالبلاد الإسلامية الشقيقة .

تقرر ما يأتى :

١ — فيما يرجع للسياسة العامة :

أولا — أن يطالب باستقلال المغرب ووحدة ترابه تحت ظل صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى سيدنا محمد بن مولانا يوسف نصره الله وأيده .

ثانياً — أن يلتمس من جلالته السعى لدى الدول التى يهمها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه .

ثالثاً — أن يطلب انضمام المغرب للدول الموافقة على ميثاق الأطلسى والمشاركة فى مؤتمر الصلح .

٢ — فيما يرجع للسياسة الداخلية :

رابعاً — أن يلتمس من جلالته أن يشمل برعايته حركة الإصلاح الذى يتوقف عليها المغرب .

ميثاق 11 جانفي 1944م(تابع)[1].

[1] علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية فى المغرب العربي** ، المصدر السابق ، 288 .

ملحق رقم (12)

الرقم	اسم ولقب الموقع	الرقم	اسم ولقب الموقع	الرقم	اسم ولقب الموقع
1	أحمد بن الطاهر مكوار	23	الهاشمي الفيلالي	45	عبد الحميد بن مولاي أحمد الزموري الإدريسي
2	محمد بن العربي العلمي	24	محمد السودي (مغربي)	46	أحمد بن إدريس بن بوشتى
3	الحسن بن جلون	25	عبد الكبير بن عبد الحفيظ الفهري الفاسي	47	أحمد بنشقرون
4	محمد بن عبد الرحمان السعداني	26	عبد الهادي الصقلي (مغربي)	48	ناصر بن الحاج العربي الحسيني
5	عبد السلام المستاري	27	محمد بن الخضير	49	محمد اليزيدي
6	محمد البوعمراني	28	إدريس المحمدي	50	محمد بن الحاج أحمد الديوري
7	مليكة الفاسي	29	عمر بن عبد الجليل	51	عبد الله الرجراجي
8	الطاهر زنيبر	30	عبد الجليل القباج	52	بوبكر الصبيحي
9	الحاج أحمد الشرقاوي	31	قاسم الزهيري	53	محمد الجزولي
10	أحمد المنجرة	32	عبد الله بن عمر الرحماني	54	عمرو بناصر
11	الجيلالي بناني	33	عبد القادر حسن	55	محمد بن عزو
12	الحسن بوعياد	34	محمد الزغاري	56	أحمد بلافريج
13	أحمد الحمياني ختات	35	أحمد بن عثمان بن دلة الإدريسي	57	عبد العزيز بن ادريس العمراوي
14	محمد غازي	36	محمد العيساوي المسطاسي	58	بوشتى الجامعي
15	محمد بن الجيلاني بناني	37	أحمد بحنيني	59	محمد الحمداوي
16	عبد الله إبراهيم	38	محمد الغزاوي	60	عثمان جوريو
17	قاسم بن عبد الجليل	39	السيد عمر بن شمسي	61	أبو بكر القادري
18	أحمد اليزيدي	40	مسعود الشيكر	62	عبد الرحيم بوعبيد
19	عبد الكريم بن جلون التويمي	41	عبد الوهاب الفاسي الفهري	63	المهدي بن بركة
20	الصديق بن العربي	42	محمد البقالي	64	عبد الكبير الفهري الفاسي
21	محمد الرفاعي	43	محمد الفاطمي الفاسي	65	مبارك الغراس
22	الحفيان الشرقاوي	44	الحسين بن عبد الله الورزازي	66	محمد الفاسي

الموقعون على وثيقة الاستقلال 66 عضو[1]

[1] أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1930 – 1940** ، ج2 ، المصدر السابق ، ص ص : 357 – 515 .

ملحق رقم (13)

بعض أعضاء الوفد الذي قدم عريضة المطالبة بالاستقلال

ويظهر في الصورة من اليمين في الصف الأول : إدريس الحمدي ــ المهدي بن بركة ــ محمد الزغاري ــ الهاشمي الفلالي ــ الحاج عمر بن عبد الجليل ــ أحمد ابا حنيني. وفي الصف الثاني من اليمين أيضا : محمد علال ــ عبد الحميد الزموري ــ محمد الدسوري ــ الحاج أحمد بلافريج ــ أحمد مكوار ــ عبد النبي إبراهيم.

بعض أعضاء عريضة المطالبة بالاستقلال[1]

[1] أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1930 – 1940** ، ج2 ، المصدر السابق ، ص : 182 .

ملحق رقم (14)

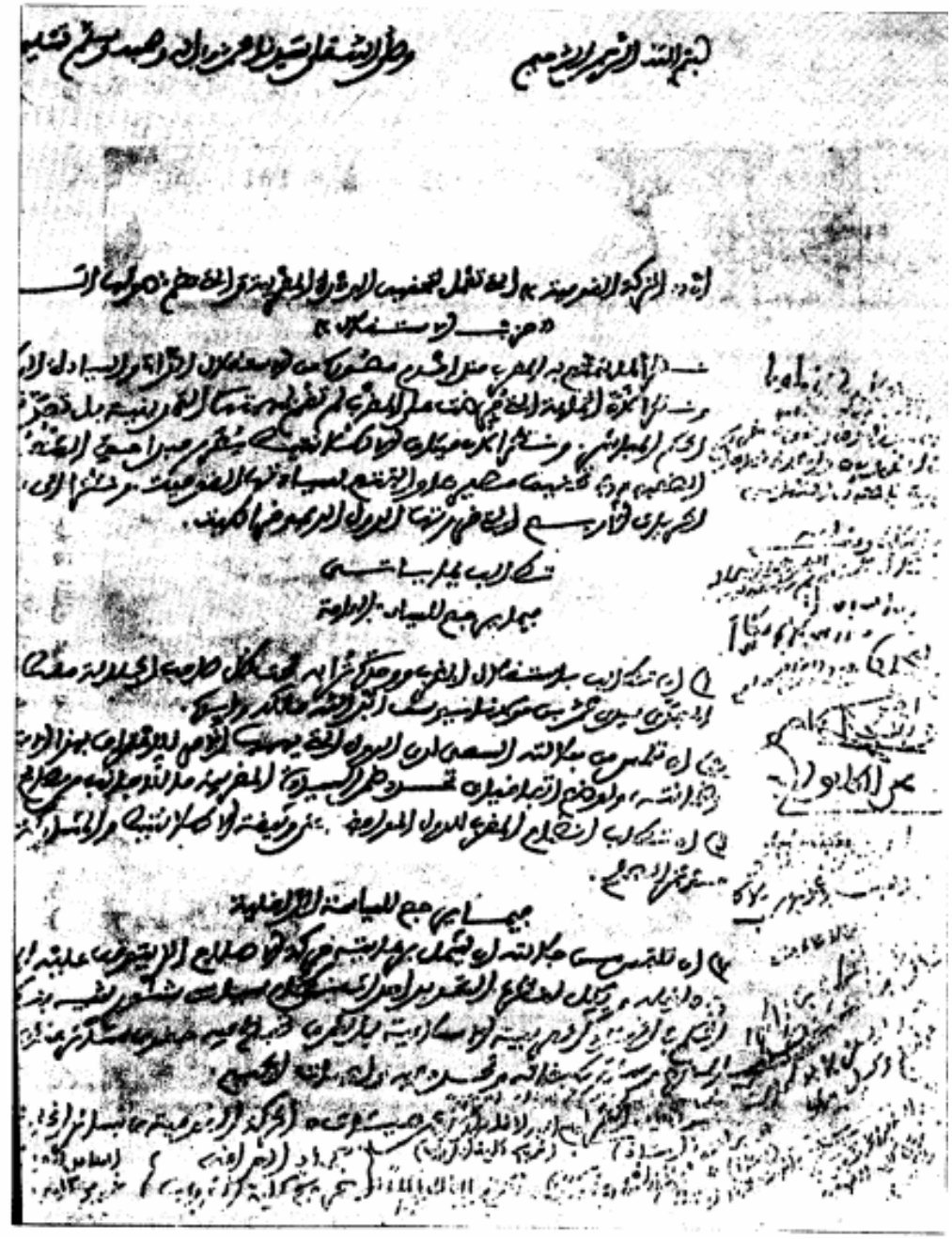

عريضة الحركة الوطنية لتأييد وثيقة الإستقلال[1].

[1] أبو بكر القادري ، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1930 – 1940** ، ج2 ، المصدر السابق ، ص : 206 .

ملحق رقم (15)

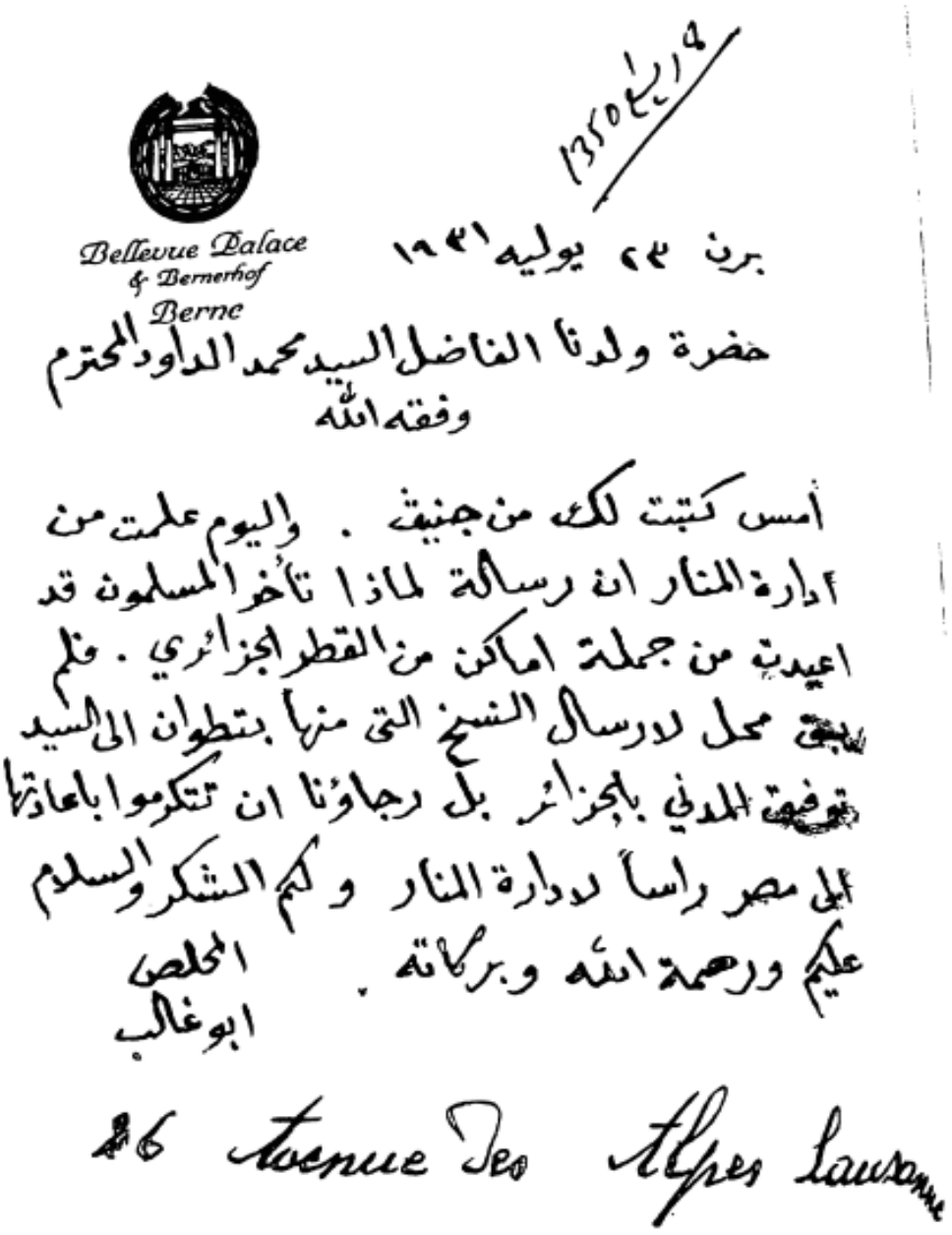

Bellevue Palace
& Bernerhof
Berne

برن ٢٢ يوليه ١٩٢١

حضرة ولدنا الفاضل السيد محمد الداود المحترم
وفقه الله

أمس كتبت لك من جنيف . واليوم علمت من
إدارة المنار ان رسالة لماذا تأخر المسلمون قد
اعيدت من جملة اماكن من القطر الجزائري . فلم
يبق محل لارسال النسخ التي منها بتطوان الى السيد
توفيق المدني بالجزائر بل رجاؤنا ان تتكرموا باعادتها
الى مصر راساً لدوارة المنار ولكم الشكر والسلام
عليكم ورحمة الله وبركاته .
المخلص
ابو غالب

16 Avenue Dee Alpes Lausanne

من مراسلات الأمير شكيب أرسلان لرجال الحركة الوطنية[1].

[1] عمر رياض ، **مراسلات الأمير شكيب أرسلان مع مؤرخ تطوان محمد داود " سلسلة دراسات وثائقية "** ، ع 14 ، دار الكتب و الوثائق الرقمية للنشر و الطبع ، القاهرة – مصر ، 2015 ، ص : 317 .

ملحق رقم (16)

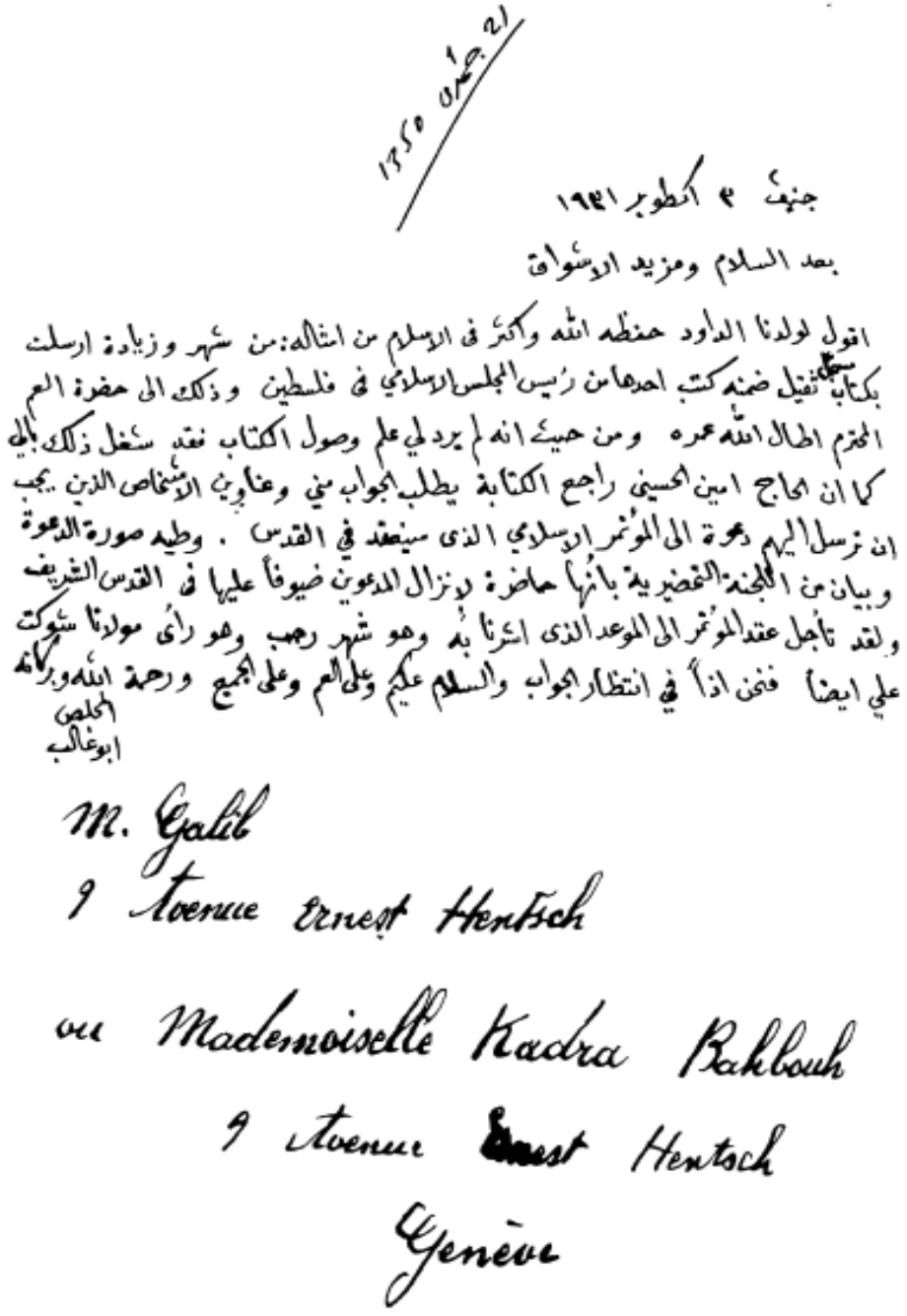

جنيف ٢ أكتوبر ١٩٤١

بعد السلام ومزيد الوشواق

اقول لولدنا الداود حفظه الله واكثر في الوسلام من اشاله: من شهر وزيادة ارسلت بكتاب ثقيل ضمنه كتب احدها من رئيس المجلس الوسلامي في فلسطين وذلك الى حضرة العم المحترم اطال الله عمره ومن حينئذ انه لم يرد لي علم وصول الكتاب فقد شغل ذلك بالي كما ان الحاج امين الحسيني راجع الكتابة يطلب الجواب مني وعناوين الاشخاص الذين يجب ان نرسل اليهم دعوة الى المؤتمر الوسلامي الذي سينعقد في القدس . وطيه صورة الدعوة وبيان من اللجنة التحضيرية بانها حاضرة ولا زال المدعوين ضيوفاً عليها في القدس الشريف ولقد تأجل عقد المؤتمر الى الموعد الذي اشرنا به وهو شهر رجب وهو رأي مولانا شوكت علي ايضاً فنحن اذاً في انتظار الجواب والسلام عليكم وعلى العم وعلى الجميع ورحمة الله وبركاته

المخلص
ابو غالب

M. Galib
9 Avenue Ernest Hentsch
ou Mademoiselle Kadra Rakbouh
9 Avenue Ernest Hentsch
Genève

من مراسلات الأمير شكيب أرسلان لرجال الحركة الوطنية[1].

[1] عمر رياض ، **مراسلات الأمير شكيب أرسلان مع مؤرخ تطوان محمد داود...** ، المرجع السابق ، ص : 327 .

البيبلوغرافيا

قائمة المصادر و المراجع

أولا / الوثائق الرسمية

- الجريدة الرسمية ، ع 73 ، السنة : 2 ، الرباط ، المغرب الأقصى ، 18 سبتمبر 1914 .
- الجريدة الرسمية ، ع 478 ، السنة : 8 ، الرباط ، المغرب الأقصى ، 28 جوان 1922 .
- الجريدة الرسمية ، ع 919 ، الرباط ، المغرب الأقصى ، 6 يونيو 1930 .

ثانيا : المصادر

أ / الكتب بالعربية :

- أبو بكر القادري ، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940 ، ج1 ، مطبعة النجاح الجديدة ، ط1 ، الدار البيضاء – المغرب ، 1992 .
- أبو قاسم سعد الله ، أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر ، ج4 ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1996 .
- إبراهيم كريدية ، الحماية (أصلها و تطوراتها حتى مؤتمر مدريد 1830) ، شركة الطبع و النشر ، ط1 ، الدار البيضاء – المغرب ، 1989 .
- ابراهيم شحاتة حسن ، أطوار العلاقات المغربية العثمانية : قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون 1510 – 1947 م ، مطبعة التقدم للنشر ، الإسكندرية – مصر ، 1981 .
- أحمد مالكي ، الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت – لبنان ، 1994 .
- أحمد الشرباطي ، شكيب أرسلان : داعية العروبة و الإسلام ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة و النشر ، القاهرة – مصر ، 1963 .
- إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر ، تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر ، ج2 ، دار المريخ للنشر ، م2 ، الرياض – السعودية ، 1995 .
- جلال يحي ، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر و الإستقلال ، ج3 ، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة – مصر ، 1966 .

- حزب الإستقلال ، المغرب الأقصى " مراكش " (قبل الحماية ، عهد الحماية ، إفلاس الحماية) ، مكتب المستندات و الأنباء ، 1951 .
- الحسن بوعياد ، الحركة الوطنية و الظهير البربري ، دار الطباعة الحديثة ، ط1 أ الدار البيضاء – المغرب ، 1979 .
- مولاي الطيب العلوي ، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي " من مذكرات الأستاذ مولاي الطيب العلوي أحد مؤسسي الكتلة الوطنية ورائد الحركة الوطنية بالأطلس المتوسط " إع و مر : أحمد العلوي ، منشورات زاوية ، مطبعة القرويين ، ط1 ، الدار البيضاء – المغرب ، 2009 .
- محمد أحمد بن عبود ، مركز الأجانب في المغرب " دراسات قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله " ، عكاظ للنشر و الطبع ، ط3 ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1988 .
- محمد بن عزوز الحكيم ، وثائق سرية حول زيارة الأمير شكيب أرسلان للمغرب ، مؤسسة عبد الخالق الطريس للثقافة و الفكر ، تطوان – المغرب الأقصى ، 1980 .
- محمد حسن الوزاني ، مذكرات حياة و جهاد (التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية) ، الجزء الثاني (الريف) ، مؤسسة محمد حسن الوزاني للنشر ، ط1 ، فاس – المغرب ، 1982 .
- محمد مكي الناصري ، فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى ، شركة بابل للنشر ، ط2 ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1993 .
- محمد العيادي ، محطات في تاريخ المغرب الفكري و الديني ،كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء ، مطبعة فضالة ، المحمدية – المغرب ، 1996.
- محمد ظريف ، الأحزاب السياسية المغربية 1934 – 1975 ، دار الأمة للتوزيع ، الدار البيضاء – المغرب ، 1993 .
- محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي " التاريخ المعاصر بلاد المغرب " ، المكتب الإسلامي ، ط2 ، 1996.
- محمود الشرقاوي ، المغرب الأقصى " مراكش " ، ملتزم الطبع و النشر ، مكتبة الأنجلو المصرية، دار القاهرة للنشر ، القاهرة – مصر ، (د.س) .
- نور الدين حاطوم ، محاضرات عن المراحل التاريخية و القومية العربية ، دار الرائد للطباعة ، القاهرة – مصر ، 1963 .

- عبد الحميد المرنيسي ، الحركة الوطنية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي ، مطبعة الرسالة ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1987 .
- عبد الكريم كريم ، من تاريخ الحركة الوطنية : أحمد بلافريج ، (د.د.ن) ، الرباط – المغرب الأقصى ، (د.ت.ن) .
- عبد الكريم محمود غرابية ، دراسات في تاريخ إفريقيا العربية 1918 – 1958 ، مطبعة جامعة دمشق للنشر ، ط1 ، دمشق – سوريا ، 1960 .
- عبد الكريم الفيلالي ، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير ، ج8 ، شركة ناس للطباعة ،ط1 ، القاهرة – مصر ، 2006 .
- عبد الكريم غلاب ، ملامح من شخصية علال الفاسي ، مطبعة الرسالة ، الرباط – المغرب ، 1974
- عبد المالك خلف التميمي ، الخليج العربي و المغرب العربي " دراسات في التاريخ السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي ، دار الشباب للنشر ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع (قبرص) ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1986 .
- عبد المجيد جلول ، هذه هي مراكش ، مكتب المغرب العربي ، مطبعة الرسالة ، ط1 ، القاهرة – مصر ، 1949 .
- عبد العزيز بن عبد الله ، تاريخ المغرب العصر الحديث و الفترة المعاصرة ، ج2 ، نشر وتوزيع مكتبة السلام (الدار البيضاء) و مكتبة المعارف (الرباط) ، (د س) .
- عبد الرحيم الورديغي ، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 – 1956 " ملامح من مدينة فاس أصولها.. تغيراتها.. حالتها الاجتماعية و السياسية " ، مطبعة المعارف الجديدة ، ط1 ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1922 .
- علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، مطبعة النجاح الجديدة ، ط6 ، الدار البيضاء – المغرب ، 2003 .
- علال الفاسي ، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية و القانونية ، مكتب المغرب العربي ، مطبعة الرسالة ، ط1 ، القاهرة – مصر ، 1948 .
- علي محافظة ، موقف فرنسا و ألمانيا و إيطاليا من الوحدة (1919 – 1945) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1985 .

- الفضيل الورثلاني ، الجزائر الثائرة ، دار الهدى للنشر ، عين مليلة – الجزائر ، 2009 .
- فؤاد دياب ، المغرب الأقصى بين الماضي و الحاضر ، دار القومية للطباعة النشر ، القاهرة – مصر ، 1960 .
- فؤاد مصطفى ، محمد الخامس و كفاح المغرب العربي ، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة – مصر ، (د.ت.ن) .
- قدور الورطاسي ، معالم من تاريخ وجدة ، مطبعة الرسالة ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1972 .
- رشدي الصالح ملحس ، سيرة محمد بن عبد الكريم الخطابي (بطل الريف ورئيس جمهوريتها) ، المطبعة السلفية ، القاهرة – مصر ، 1925.
- شكيب أرسلان ، لماذا تأخر المسلمون و تقدم غيرهم ؟ ، دار مكتبة الحياة للنشر و التوزيع ، ط2 ، بيروت – لبنان ، (د.ت.ن) .

شكيب أرسلان ، عروة الاتحاد في سبيل الجهاد ، الدار التقدمية للنشر و التوزيع ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 2009 .

ب / باللغة أجنبية :

- E . Rouard De Card ، Protectorat De La France Au Maroc ، Paris – France ، 1914 .
- John Halsted ، The Origins and rise of moroccan nationalism 1912 – 1944 ، Harvard University press canbridge ، 1967 .
- ministère de la défens ، Hubert Lyautey (1854 – 1934) ، collection mémoire et citoyenneté ، n: 40 direction de la mémoire du patrimoine et des archives .

ثالثا : المراجع

1 / المراجع بالعربية

- ابراهيم بوطالب ، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، ط 1 ، الرباط – المغرب ، 2002 .
- اتحاد المغرب العربي ، الوحدة التاريخية و الجغرافية ، منتدى سور الأزيكية ، الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد لتنسيق و المتابعة ، يونيو 2001 .
- أحمد إسماعيل راشد ، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا) ، منشورات دار النهضة العربية ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 2004 .

- بوضرساية بوعزة ، سياسة فرنسا في الجزائر (1830 – 1930) و إنعكاستها على المغرب العربي ، دار الحكمة للنشر و التوزيع ، ط1 ، الجزائر ، 2010 .
- جلال يحي ، العالم العربي الحديث و المعاصر ، ج2 ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية – مثر ، (د.ت.ن) .
- جمال قنان ، المقاومة المغربية ضد الاحتلال الفرنسي " من احتلال فاس إلى معركة الهري 1911 – 1914 " ، دار هومة للطباعة و النشر ، الجزائر ، 2008 .
- جمعية المغربية للتأليف ، معلمة المغرب ، ج19 ، مطابع سلا ، الرباط – المغرب ، 2004 .
- دلندة الأرقش ، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر ، مركز النشر الجامعي ميديا كوم ، تونس ، 2003 .
- زكي مبارك وخلوفي محمد الصغير ، الظهير البربري من خلال مذكرات صالح العبدي ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1993 .
- حميدي أبو بكر الصديق ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقاتها بالعالم العربي (1947 – 1956) ، دار المتعلم للنشر و التوزيع ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2015 .
- الطيب بياض ، المخزن و الضريبة و الاستعمار (ضريبة الترتيب 1881 – 1915) ، إفريقيا الشرق للنشر ، الدار البيضاء – المغرب الأقصى ، 2010 .
- طنجة في تاريخ المعاصر 1800 – 1956 ، جامعة محمد الخامس ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، الرباط ، جامعة عبد المالك السعدي ، مدرسة الملك فهد العليا للترجمة ، طنجة ، العربي الإفريقي للنشر ، الرباط – المغرب ، 1991 .
- الطريق بن العربي ، كتاب المغرب ، دار الغرب الإسلامي ، ط3 ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1983
- مولاي الطيب العلوي ، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي " من مذكرات الأستاذ مولاي الطيب العلوي أحد مؤسسي الكتلة الوطنية ورائد الحركة الوطنية بالأطلس المتوسط " إع و مر : أحمد العلوي ، منشورات زاوية ، مطبعة القرويين ، ط1 ، الدار البيضاء – المغرب ، 2009 .
- محمد أحمد بن عبود ، مركز الأجانب في المغرب " دراسات قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله " ، عكاظ للنشر و الطبع ، ط3 ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1988 .
- محمد أمين سعيد ، ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم ، مكتبة مدبولي ، القاهرة – مصر ، 1999 .

- محمد بن لحسن ، معركة لهري (13 نوفمبر 1914) صفحات من الجهاد الوطني ، مطبعة آنفو برينت ، ط1 ، فاس – المغرب الأقصى ، 2001 .
- محمد بودهان ، الظهير البربري : حقيقة أم أسطورة ، منشورات تاويزا – 4 - ، ط1 ، (د.ب.ن) ، 2012.
- محمد الجوادي ، محمد الخضر حسين وفقه السياسة في الإسلام ، دار الكلمة للنشر و التوزيع ، ط1 ، القاهرة – مصر ، 2014 .
- محمد داود ، الحركة الوطنية في شمال و المسألة الثقافية ، منشورات اتحاد كتاب المغرب ، مطبعة المعارف الجديدة ، ط1 ، المجلس البلدي لمدينة تطوان 24 – 25 – 26 نوفمبر 1989 ، سلسلة ندوات 1990.
- محمد علي داهش ، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر ، مركز الكتاب الأكاديمي ، ط1 ، عمان – الأردن ، 2012 .
- محمد علي داهش ، المغرب العربي المعاصر الاستمرارية و التغيير ، الدار العربية للموسوعات ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 2014 .
- محمد علي داهش ، صفحات من الجهاد و الكفاح المغربي ضد الاستعمار ، دار الشؤون الثقافية العالمة ، ط1 ، بغداد – العراق ، 2002 .
- محمد الفلاح العلوي ، الفكر الفلسفي و الحركة الوطنية المغربية ، مجلة الأمل ، العدد 25 – 26 ، السنة 9 ، 2002 .
- محمد صالح الصديق ، أعلام من المغرب العربي ، ج2 ، موفم للنشر ، ط2 ، الجزائر ، 2008 .
- محمد الصغير الخلوقي ، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر (المغرب الشرقي و الريف من 1900 – 1909) ، دار المعرفة للنشر ، الرباط – المغرب ، 1993 .
- محمد القبلي ، تاريخ المغرب تحيين و تركيب ، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب ، ط1 ، الرباط – المغرب ، 2011 .
- محمد خير فارس ، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب (1912 – 1939) دراسات في شمال إفريقية الحديثة ، (د.ن) ، (د.م) ، دمشق – سوريا ، 1972 .
- معلمة المغرب ، ج22 ، الجمعية المغربية للتأليف و الترجمة و النشر ، مطابع سلا ، المغرب ، 2005 .

- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات (المركز العربي) ، معهد الدوحة ، تقييم حالة الأمازيغية في المغرب ، جدل الداخل و الخارج ، محمد مصباح ، الدوحة – قطر ، 2001 .محمد ظريف ، الأحزاب السياسية المغربية 1934 – 1975 ، دار الأمة للتوزيع ، الدار البيضاء – المغرب ، 1993.
- نجيب زبيب ، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الأندلس ، دار الأمير للثقافة و العلوم ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1995 .
- نمير طه ياسين ، تاريخ العرب الحديث و المعاصر ، دار الفكر ناشرون و موزعون ، ط1 ، عمان – الأردن ، 2010 .
- سالم لبيض ، الأقلية البربرية في تونس (الاستعمالات الثقافية و السياسية للمجموعات البربرية في المغرب العربي) ، دار سوتميديا للنشر و التوزيع ، المركز العربي للدراسات السياسية و الاجتماعية ، ط2 ، تونس ، 2017 .
- عادل المساتي ، سوسيولوجية الدولة بالمغرب " إسهام جاك بيرك " ، تق : أحمد بوجداد ، سلسلة المعرفة الاجتماعية و السياسية ، الرباط – المغرب ، 2010 .
- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم و شوقي الجمل ، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر ، دار الزهراء للنشر و التوزيع ، ط2 ، الرياض – السعودية ، 2002 .
- عبد الإله بلقزيز و آخرون ، الحركة الوطنية المغربية و المسألة القومية 1947 – 1986 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1992 .
- عبد الحق عزوزي و آخرون ، علال الفاسي نهر من العلم الجاري و الوطنية الخالدة ، مؤسسة علال الفاسي للنشر ، ط1 ، الرباط – المغرب الأقصى ، 2010 .
- عبد الكريم كريم ، من تاريخ الحركة الوطنية : أحمد بلافريج ، (د.د.ن) ، الرباط – المغرب الأقصى ، (د.ت.ن) .
- عبد الكريم غلاب ، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى بناء الجدار السادس في الصحراء ، ج1 ، مطبعة الرسالة للنشر ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1987 .
- عبد الكريم بركاش ، الشيخ أبو شعيب الدكالي " أكاديمية علمية تسير على رجليها و تغير معها مجرى التاريخ " ، الهلال العربية للطباعة والنشر ، ط1 ، الرباط – المغرب ، 1989 .

- عبد السلام ياسين ، حوار مع صديق أمازيغي ، مطبوعات الأفق ، ط1 ، الدار البيضاء – المغرب ، 1997 .
- علال الخديمي ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851 – 1947 ، دراسات في العلاقات الدولية ، إفريقيا الشرق للنشر ، الدار البيضاء – المغرب الأقصى ، 2006 .
- علي محجوب ، العالم العربي الحديث و المعاصر " تخلف فاستعمار فمقاومة " ، دار علي للنشر ، ط1 ، تونس ، 2009 .
- عمر أفا ، أعمال ندوة التجارة في علاقاتها بالمجتمع و الدولة عبر التاريخ بالمغرب ، ج2 ، جامعة الحسن الثاني ، عين الشق ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، الدار البيضاء ، – المغرب ، 1989 .
- عمر رياض ، مراسلات الأمير شكيب أرسلان مع مؤرخ تطوان محمد داود " سلسلة دراسات وثائقية " ، ع 14 ، دار الكتب و الوثائق الرقمية للنشر و الطبع ، القاهرة – مصر ، 2015 .
- الصديق بن العربي ، كتاب المغرب ، الجمعية المغربية للتأليف و الترجمة و النشر ، دار الغرب الإسلامي ، ط3 ، 1984 .
- صلاح العقاد ، المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر (الجزائر – تونس – المغرب الأقصى) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط6 ، القاهرة – مصر ، 1993 .
- شوقي عطا الله الجمل ، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة – مصر ، ط1 ، 1977 .
- تاريخ الاستعمار و المقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين ، تن : المحفوظ أسمهر ، مرا : علي بنطالب ، ج5 ، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ، مركز الدراسات التاريخية و البيئية ، المملكة المغربية ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط – المغرب ، 1985 .
- خليل حسين ، التاريخ السياسي للوطن العربي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 2012 .

2 / المراجع المترجمة :

- ألبير عياش ، المغرب والاستعمار " حصيلة السيطرة الفرنسية " ، تر : عبد القادر الشاوي و نورالدين سعودي ، دار الخطابي للطباعة و النشر ، ط1 ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1895.

- إدموند دوتي ، الصلحاء " مدونات عن الإسلام المغاربي خلال القرن التاسع عشر " ، تر : محمد ناجي بن عمر ، منشورات إفريقيا الشرق ، الدر البيضاء – المغرب ، 2014 .
- جون واتربوري ، أمير المؤمنين " الملكية و النخبة السياسية المغربية " ، تر : عبد الغني أبو العزم و آخرون ، مؤسسة الغني للنشر ، ط3 ، المغرب ، 2013 .
- جورج سبيلمان ، المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912 – 1956 ، تر : محمد المؤيد ، مجلة أمل – التاريخ – الثقافة و المجتمع للنشر ، ط1 ، المغرب ، 2014 .
- وليام هويسنطن ، الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج و الأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس 1936 – 1943 ، تع : ابراهيم بوطالب ، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، ط 1 ، الرباط – المغرب ، 2002 .
- سمير أمين ، المغرب العربي الحديث ، تر : كميل داغز ، دار الحداثة بالتعاون مع مطبوعات الجامعية ، ط2 ، الجزائر ، 1981.
- علي مراد ، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر : بحث في التاريخ الديني و الاجتماعي من 1925 – 1940 م ، تر : محمد يحياتن ، وزارة المجاهدين ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر .
- العربي أكنينح ، آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر : نموذج قبيلة بني مطير (آيت انظير) ، مطبعة انفو برانت ، فاس – المغرب ، 2004 .
- روم لندو ، تاريخ المغرب في القرن العشرين ، تر و تح : نقولا زيادة ، دار الثقافة للطباعة والنشر و التوزيع ، ط2 ، بيروت – لبنان ، 1980.
- شارل أندري جوليان ، إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية ، تر : المنجي سليم و آخرون ، مر : فريد السوداني ، الدار التونسية للنشر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، ط3 ، الجزائر ، 1976 .

رابعا / المجلات و الصحف :

- ابراهيم صيهود عبد السيد ، السياسة الفرنسية اتجاه القبائل البربرية في المغرب الأقصى 1937/1930 م ، معهد الفنون الجميلة ، الرصافة الأولى ، مجلة كلية التربية الأساسية ع97 ، م23 ، 2017 .

- أحمد بن ميلاد و محمد مسعود إدريس ، شكيب أرسلان في المغرب العربي ، مجلة التاريخية المغربية ، ع69 – 70 ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1993 .
- أحمد الحفناوي ، دور العمائم في تحرير المغرب ، مجلة دمنهور ، ع2 ، 1987 .
- أنس الصنهاجي ، سياسة الصناعية الكولونيالية و آثرها على البنية الحرفية لمغرب الحماية " منطقة دكالة نموذجا " ، دورية كان التاريخية ، ع 27 مارس 2015 .
- بول زايس ، دور المؤسسات و العوائد البربرية بإفريقيا الشمالية ، تع : جورج راي ، المجلة المغربية ، ع5 ، 1937 – 1938 .
- حسين البدوي ، مذكرات الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي ، دورية كان ، ع7 ، دوحة – قطر ، 2010 .
- مجلة المغرب ، ع6 ، محمد الصالح رئيسا ومحررا ، الرباط – المغرب ، 1933 .
- محمد معروف الدوفالي ، الظهير البربري و تجذير الحركة الوطنية السياسية / مجلة الأمل ، ع1 ،الدار البيضاء – المغرب ، 1992 .
- محمد المقري ، ظهير البربري في الجريدة الرسمية للدولة المغربية الشريفة المحمدية ، ع919 ، الرباط – المغرب ، 6 جوان 1930 .
- محمد خرشيش ، المقاومة الريفية ، سلسلة شراع ، ع22 ، دار النشر المغربية ، طنجة – المغرب ، 1997 .
- محمود صالح الكروي ، الموقف الوطني في شخصية علال الفاسي ، جريدة العلم ، جامعة بغداد ، نشر يوم 2011/05/13.
- محمود صالح الكروي ، البعد الدولي في شخصية علال الفاسي ، جريدة الرأي ، جامعة بغداد ، كلية العلو السياسية ، نشر بتاريخ 2013/06/07 .
- ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار الجذور و التجليات (1904 – 1955) ، أعمال الندوة العلمية 15/14/13 ، الهلال العربية للطباعة و النشر ، جامعة ابن زهر ، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، سلسلة الندوات و الأيام الدراسة ، أكادير – المغرب ، نوفمبر 1991-1997 .

- سمر رحيم الخزاعي ، حزب الشؤرى و الإستقلال المغربي و موقفه من القضايا الداخلية 1946 – 1960 " حزب الشورى و الاستقلال ، محمد حسن الوزاني ، عبد الهادي بوطالب " ، مجلة آداب المستنصرية ، ع63 ، جامعة المستنصرية ،كلية الآداب ، قسم التاريخ ، العراق ، 2013 .
- عادل حسن غنيم ، المؤتمر الإسلامي العام في القدس 1931 م ، مجلة الشؤون الفلسطينية ، ع25 ، بيروت – لبنان ، 1973.
- عبد المالك خلف التميمي ، الاستيطان الأجنبي بالمغرب الأقصى ، مجلة عالم المعرفة ، ع 71 ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، 1982 .
- عبد السلام أديب ، التحولات الاقتصادية و السياسية للطبقات الاجتماعية في المغرب (التشكيلات الاجتماعية في البوادي المغربية) ، ج4 ، الحوار المتمدن ، العدد 652 ، المحور ، اليسار الديمقراطي و العلمانية في المغرب العربي ، نشر بتاريخ : 2013/11/14 .
- عبد القادر الإدريسي ، علال الفاسي من رموزنا العربية الإسلامية التي نعتز بها ، في شهادة من باحث أكاديمي عراقي (محمود صالح الكروي) ، جريدة العلم المغربية ، نشر يوم 2009/05/08 .فادية عبد العزيز القطعاني ، الحركة الوطنية المغاربية 1912 – 1937 ، المجلة الجامعة ، ع 16 ، م1 ، فيفري 2014 .
- علجية بشير العرفي ، المغرب العربي ما بين الحربين العالميتين (1919 – 1939 م) ، جامعة بنغازي ، مجلة العلوم و الدراسات الإنسانية ، مجلة علمية إلكترونية محكمة ، ع9 ، 2015 .
- علي فجال و آخرون ، الجهاز الاقتصادي لمدينة فاس العتيقة ، مقارن منهجية ، مجلة مكناسة ، ع2 ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، مكناس – المغرب .
- فاتح بوفروك ، صدى الظهير البربري 16 ماي 1930 م بالمغرب الأقصى على مصر وبعض البلدان العربية من خلال جريدة الفتح ، المجلة المغاربية للمخطوطات ، ع6 ، قسم التاريخ ، جامعة عنابة ، الجزائر ، 2018 .
- صفوان ناظم داود حسن ، الحركة الوطنية المغربية و القضية الفلسطينية 1930 – 1948 ، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية (مجلة علمية محكمة) ، ع16 ،م5 ، الموصل – العراق ، 2013 .
- خاليد فؤاد طحطح ، نشأة الحركة الوطنية في المغرب ، دورية كان التاريخية ، ع4 ، يونيو .

خامسا / الرسائل :

- احساين عبد الحميد ، أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية 1930 ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ ، تحت إشراف : عبد الله العروي ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط – المغرب الأقصى ، 1986.
- أكرم بوجمعة ، محمد بن عبد الكريم الخطابي و دوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس – الجزائر – المغرب الأقصى) ، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه ، تخصص : تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر ، تحت إشراف : مبخوت بوداوية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، تلمسان – الجزائر ، 201 .
- محامدي مرنان ، السلطة المركزية في المغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في القانون العام ، تحت إشراف : مصطفى جفال ، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ، جامعة الحسن الثاني ، الدار البيضاء – المغرب الأقصى ، 2006 .
- محمد سالم أحمد عمايرة ، شكيب أرسلان 1869 – 1949 : دراسة في فكره السياسي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ ، إشراف : علي المحافظة ، كلية الدراسات العليا ، عمان – الأردن ، 2000 .
- مؤمن العمري ، شعار الوحدة و مضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إشراف : عبد الكريم بوصفصاف ، جامعة أدرار ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة منتوري ، قسنطينة – الجزائر ، 2010 .
- سعيدي مزيان ، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل و مواقف السكان منها (1871 – 1914 م) ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إشراف : شاوش حباسي ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة الجزائر ، بوزريعة – الجزائر ، 2009 .
- غيلاني السبتي ، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إشراف : مناصرية يوسف ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة – الجزائر ، 2011 .

- لقمان صالح أحمد القطان ، سياسة فرنسا اتجاه البربر و أثرها في الحركة الوطنية المغربية 1930 – 1936 م ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص : تاريخ الحديث و المعاصر ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العراق ، 1987 .
- محمد بلقاسم ، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910 – 1954 م ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إسراف : أبو قاسم سعد الله ، جامعة الجزائر ، معهد التاريخ ، 1994 .
- محمد كراغل ، صحيفة الشهاب و قضايا المغرب العربي 1925 – 1939 ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري ، قسنطينة – الجزائر ، سنة 2007 .
- منير عويد محسن الأسود ، صدى الظهير البربري في الوطن العربي ، رسالة ماجستير ، تخصص : التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إشراف : عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي ، جامعة تكريت ، كلية التربية ، تكريت – العراق ، 2004 .
- العربي إسماعيل ، السياسة الفرنسية الاستعمارية 1930 و آثارها على الحركة الوطنية في بلدان المغرب العربي ، شهادة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إشراف : علي العبيدي ، جامعة أبو بكر القايد ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، تلمسان – الجزائر ، 2016 .
- خالد حمري ، الرأي العام التونسي و قضية تحرير المغرب الأقصى 1946 – 1956 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تحت إشراف : عبد الكريم الماجري ، تخصص : تاريخ العالم المتوسطي و حضارته ، كلية الآداب و الفنون و الإنسانيات ، قسم التاريخ ، جامعة منوبة ، تونس ، 2012 .

سادسا / الموسوعات و المعاجم

- مسعود الخونـد ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج19 ، دار رواد النهضة للنشر ، بيروت – لبنان ، 2004 .
- منير البعلبكي ، معجم أعلام المورد ، دار العلم للملايين ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1992.

سابعا / المواقع الإلكترونية

- https://spartacus-educational.com/FRnogues.htm
- https://www.hespress.com/writers/79330.html
- http://www.startimes.com/f.aspx?t=6848245

مـلـخـــــ

ص

حاولت فرنسا منذ دخولها إلى المغرب الأقصى فرض هيمنتها الشاملة عليه في أسرع وقت ممكن و لأجل ذلك لجأت إلى محاولة إحداث شرخ بين مكونات المجتمع المغربي و خلق ثغرة تمكنها من الإيقاع بين العرب و البربر في إيطار ما يطلق عليه بالسياسة البربرية هذه الأخيرة التي توجتها السلطات الفرنسية باستصدار الظهير البربري في 16 ماي 1930 م ، و الذي كان عاملا هاما في تبلور الوعي الوطني لدى المغربيين فقد أدى إلى ميلاد الحركة الوطنية المغربية التي استغلت جميع الظروف و الأوضاع للمطالبة بالاستقلال و استعادة السيادة على كامل الأراضي المغربية و نظرا للخطورة الكبيرة التي كان يشكلها الظهير البربري على وحدة النسيج الاجتماعي و الديني للمغرب الأقصى واجهه الشعب المغربي بكل قوة و قد آزرتهم في ذلك الجماهير المغربية و المشرقية بمختلف الوسائل و الأساليب ، بما فيها الصحافة و أبرز شخصية التي كان لها دور فعال في هذا الصدد هو شكيب أرسلان الذي كان سببا في تراجع فرنسا عن هذه السياسة و إلغاء فصل السادس من الظهير البربري .

الكلمات المفتاحية : الحماية الفرنسية ، السياسة البربرية الفرنسية ، الظهير البربري ، الحركة الوطنية المغربية ، صدى الظهير البربري ، شكيب أرسلان .

Abstract :

Since its entry into the Far Maghreb, France has tried to impose its total hegemony on it as soon as possible and has resorted to trying to cause a rift between the components of Moroccan society and to create a gap that enables it to draw between the Arabs and the Berbers in the framework of the so-called barbaric policy that the French authorities The creation of the Berber back on 16 May 1930 , which was an important factor in the crystallization of national consciousness among the Moroccans led to the birth of the Moroccan national movement, which exploited all the circumstances and conditions to demand independence and the restoration of sovereignty over the entire Moroccan territory and due to the great danger that he doubted Its barbaric back on the unity of the social and religious fabric of the Far Morocco was faced by the Moroccan people with all the strength and was adorned by the Moroccan and Oriental masses by various means and methods, including the press and the most prominent figure who had an active role in this regard is Chakib Arslan, In France's withdrawal from this policy and the abolition of the sixth chapter of the Berber back.

Les mots clés : French protection, French barbaric politics, Berber back, Moroccan national movement, echo of Berber back, Chakib Arslan.

فهرس
المحتوى

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
الشكر و العرفان	
قائمة المختصرات	
المقدمة	أ – ح
الفصل التمهيدي : أوضاع المغرب الأقصى أثناء فترة الحماية (1912 – 1925) .	
المبحث الأول : الأوضاع السياسية و الإدارية .	7 – 14
المبحث الثاني : الأوضاع الثقافية و الاجتماعية .	15 – 19
المبحث الثالث : الأوضاع الاقتصادية .	20 – 24
الفصل الأول : معالم السياسة البربرية الفرنسية في المغرب الأقصى .	
المبحث الأول : العوامل المساعدة على تطبيق السياسة البربرية .	25 – 30
المبحث الثاني : المنطلقات الأولى للسياسة البربرية في عهد ليوطي .	31 – 37
المبحث الثالث : المعمرين الفرنسيين في المغرب العربي و دورهم في إرساء السياسة البربرية .	38 – 44
الفصل الثاني : الظهير البربري (الخلفيات و الأهداف) .	
المبحث الأول : التعريف بالظهير البربري .	45 – 51
المبحث الثاني : المقيم العام سان لوسيان و دوره في إرساء الظهير البربري .	52 – 56
المبحث الثالث : مضمون الظهير البربري (استقراء و تحليل بنوده) .	57 – 64
الفصل الثالث : أثره في بلورة الوعي السياسي في المغرب الأقصى (المنطقة الشريفية) .	
المبحث الأول : دوره في ظهور كتلة العمل الوطني .	65 – 71
المبحث الثاني : تأسيس الحزب الوطني بقيادة علال الفاسي .	72 – 75
المبحث الثالث : ظهور الحركة القومية بقيادة محمد الحسن الوزاني .	76 – 80
الفصل الرابع : صدى الظهير البربري في المغرب الأقصى .	
المبحث الأول : على المستوى الشعبي (الجماهيري) .	81 – 86
المبحث الثاني : على المستوى الرسمي (الحكومي) .	87 – 92

المبحث الثالث : موقف الصحافة المغربية .	96 – 93
الفصل الخامس : صدى الظهير البربري في العالم العربي .	
المبحث الأول : دول المغرب العربي (الجزائر ، تونس، ليبيا) .	104 – 97
المبحث الثاني : دول المشرق (فلسطين ، مصر ، العراق) .	111 – 105
المبحث الثالث : موقف شكيب أرسلان من الظهير البربري .	116 – 112
خاتمة	121 – 117
الملاحق	143 – 122
قائمة البيبليوغرافيا	157 – 144
ملخص	158 – 158
فهرس المحتوى	160 – 159